

# مفاوضات لإنجليز بشأن لمٺ تهالمِصٽ بير

بيسم مخالقالند

مدىر جريدة الاخبار

ذو الحجة سنة ١٣٣٩ – اغسطس سنة ١٩٣١

حقوق الطبع محفوظة

الثمن ٢٥ قرشاً

مطبعة النهضة بشارع عبد العزيز بمصر

## مفاوضات الانجلنز

بشأن للسألة المصرية

بفاء

والولق

مدير جريدة الاخبار

ذو الحجة سنة ١٣٣٩ - اغسطس سنة ١٩٢١

حقوق الطبع محفوظة

مطبعة النهضة بشارع عبد العزيز بمصر



وصلى الله على نبيه الكريم

# مقت

لو دققنا النظر في أعمال السياسة الانجليزية منذ ان صرفت جهودها لاحتلال مصر وما فعلته عند الاحتلال وبدد الاحتلال لوجدنا أنها قائمة على استخدام أساليب الحيل والدهاء وانها مافتلت تحاول صبغ مركزها الكاذب بصبغة شرعية مستمينة على ذلك بمهارة رجال سياستها لعامها ان القوة لاتجدى في هذا السبيل شيئاً

ولقد كانت تخطو خطواتها فى شئوون مصر وتتخاص من الدول التى تنافسها واحدة بعد أخرى بفضل منـــاوراتها السياســـية لابفضل أساطيلها وجيوشها

على إنها اذا تخلصت من العقبات الى كانت أوروبا تضعها في سبيلها. فانها لم تستطع أن تتخلص من المقاومة الوطنية الى تأصلت روحها في فلما أعيتهاالحيـل ظنت أخيراً ان سلاح المفاوضة قد يمكنها مما استعصى عليها تحقيقه فقامت ضجة في البلاد حولهذا الموضوع وذهب الناس فيه مذاهب شتى

وقدرجمنا ببصرنا الى ماضى السياسة الانجايزية معنا فأملت علينا هذه النظرات ما أملت من الدعوة الى انباع سياسة الحذروعدم الدخول فى مفاوصة مع الانجليز الا اذا كان لها أساس صريح يتفق مع أمانينا القومية وهى الاستقلال النام لمصر والسودان

ولكن هذه الدعوة صادفت من المقاومة ماصادفت فلما سكنت الضجة أو كادت رأينا أن نكتب مقالات متنابعة نشرح فيها ناريخ المفاوضات الانجليزية بشأن المسألة المصرية منذ سنة ١٨٨٧ فان فيها من جهة تذكيراً بحوادث التاريخ التي يجب على كل مصرى ان يحيط بها علماً كما انها من الجهة الأخرى مماوءة بكثير من العبر التي يجب أن تكون لنا مرشداً في طريقنا السياسي وفي مجهوداتنا الوطنية وفي وسائل العمل مع السياسيين الانجليز

نم ان مفاوضات الانجليز بشأن المسألة المصرية منذ وقع الاحتلال تدلنا دلالة صرمحة على ان خير سياسة نتبمها ونسير عليها في حاضرنا ومستقبلنا انما هي سياسة الحيطة والحذر حتى لاتزل قدم بعد ثبوتها وحتى لايأخذ الانجليز منا بالدهاء والحيلة مالم يأخذوه بالقوة والشدة ولقد تفضل الكثيرون فأدلوا الينا برغبهم فى جم هذه المقالات فى كتاب خاص فبادرنا الى اجابة رغبهم شاكرين لهم حسن ظهم ولبس لنا من غاية الاخدمة هذا الوطن العزيزو تقديم كل مافى استطاعتنا لنصرة الفضية المقدسة قضية الاستقلال النام

نسأل الله أن يتولانا بتوفيقه وأن محقق أماتي البلادالقومية فتدق ساعة الحرية ويخفق علمها فوق جميع الربوع

انه لما نقول سميع مجيب

أمين الراقعى

القاهرة في ١٤ ذي الحجة سنة ١٣٣٩

# بعد تسعة وثلاثين عاما

#### فكرى ضرب الاسكندرية

منذ أيام قلائل احتفات الامة الاريكية بعيد حريتها واستقلالها وبعداً يام قلائل احتفل الامة الفرنسية بذكرى ثورتها الكبرى وعيد تخاصها من نير الاستعباد والاستبداد وهكذا لايأتي شهر يوليه من كل عام الا وتذكر فيه كثير من الشعوب أيام مجدها وعزها أما مصر الحزونة مصر المتألمة مصر الحرومة من حقوقها مصر التي تألبت عليها الان تسمة وثلاثون عاما وهي تستقبل شهر يوليه بغير الاستقبال الذي اعتادته الام السعيدة المتمتمة باستقلالها فني مثل هذا الشهر أطاق الانجايز قنابهم على مدينة الاسكندرية الهادئة فكانتكل قنبلة بمنابة معول يهدم معافل استقلالنا ويقوض أركان حريتنا

فى مثل هذا الشهر مثلت السياسة الاستعارية تلك المأساة المحزنة التى تداس فيها الحقوق الشرعية باسم القوة النشومة وتهان فيهاكر امة الحرية المقدسة باسم السيف والمدفع

لم تكن مصر خصما لاحد ولم تشهر حرباعلى أحد ولم تحاول اضرارا بأحد ولكن السياسة الانجليزية التي تسمين محقوق الشموب الضميفة أبت الا أن تتخذ من مصر ذلك الخصم المحارب بل ذلك المتدى الذي يهدد اسطولها ! : فصوبت مدافع ذلك الاسطول لتدس عاصمة البلاد الثانية وهي ما أرادت أن تنال من القلاع والمنازل وانما أرادت أن تخنق حرية شعب بأسره خدمة لمطامعها الاستهارية

فعات ذلك على ملاً من العالم جميعه وقد كان عملا ظالما فلم يحرك أحد ساكنا للاحتجاج على هذا العمل ولم تقل الدول كلمة بل ترك الجميع مصر فريسة فى يد القوة الاستمارية ولم تحاول فرنسا أن تتدخل فى الأمر بل أسرعت بسحب أسطولها من ميناء الاسكندرية قبل أن تقع هذه المأساة التى لم تقف نتائجها عند ازهاق الأرواح البريئة المسالة بل ازهن فى سبيلها ما هو أعز من الارواح والنفوس . أزهق في سبيلها استقلال أمة كانت تريد أن تعيش فى صفاء مع جميع الشموب فحال ظلم الاستمار ينها وبين ذلك الحق الطبع لكل أم العالم

#### السياسة الانجليزية ومذبحة الاسكندرية

كانت انجابرا من أشد الدول معارضة في حفر قناة السويس وقد حاولت بجميع الطرق أن تعرقل هذا الشروع فلم تفلح فلما أصبح المرود من القناة أمر اواقعا واتصل البحر الابيض بالبحر الاحر انصرفت جهود انجابرا الى وضع يدها على مصرواً خنت تتحين الفرص لتنفيذ هذه السياسة وكانت مذبحة الاسكندرية التى وقعت في ١١ يونيه سنة ١٨٨٧ أول حجر أساسى في بناء الخطة التى رسمها الانجايز لا نفسهم وقد كتب كنير من المشارية أن للسياسة الانجايزية ضلعا في هذه المذبحة على أن ما وقع من الانجايز بعده خالم المدبحة على أن

فقد أخذ قناصلهم ورعاياهم يغادرون ثغر الاسكندرية ومن ذلك ان السمير مالت قنصلهم الجدال انتقل فى اليوم النانى والعشرين من شهر يونيمه الى البحر وأقام فى الباخرة (مونغليا) الى اليوم السابع والعشرين ثم سافر الى برنديزى بدعوى المرض!!

وفى ٢٥ يونيه غادر المستركوكس قنصل انجلترا فى الاسكندرية أعمال القنصلية بنفس حجة زميله ثم تبعه المستركالفر بدعوى الرض أيضا ولم يلبث المسترورج قنصل انجلترا في القاهرة حتى مثل دور من سبقه

#### مؤتمر الاستانة

وفى خبلال ذلك كان مؤتمر الاستانة منعقدا وكان اللورد دوفرين يممل فيه بنشاط لخدمة الخطة المنوى القيام بها فنى ٧٧ يونيه قرر هذا المؤتمر بناء على اقتراح فنصل ايطاليا « انه فى مدة انعفاد المؤتمر لا يجوز لأي دولة ان تدخل فى مصر عفردها "وكان هذا القرار ما يعرقل سياسة انجارا الى كان اللورد دوفرين عالماً بتفاصيلها فا زال المندوب الانجليزي يقنع بقية أعضاء المؤتمر بتعديل هذا القرار حى ظفر منهم بأضافة جلة اليه وهى « الافى الاحوال القهرية » وما كاد المؤتمر يقر هذا التعديل حى سرى عن اللورد دوفرين لانه فتح الطريق لسياسة دولته وأزال ماكان يمرضها من العقبات عند ما تدق ساعة الهجوم الخطير

على ان المؤتمر عاد فى جلسته السابمة وقرر تسخل تركيا فى مصر لقمع الفتنة بجنودها وكان ذلك فى اليوم السادس من شهريوليه وهذا نص القرار الذى أرسل الى وزارات خارجية الدول يومثذ وتقور ان يلجأ الى الباب العالى ويطلب منه التدخل فى مصر اما مدة بقاء الجيش العُمانى فى مصر فتكون ثلاثة أشهر الااذا طلب الخديوى مدها الى أجل تنفق على تحديده الدولة العلية مع الدول الاوروبية وحكومة مصر ويعين فادة هذا الجيش بالاتحاد من الآن مع الخديوى أمامصاريف التجريدة فعلى مصر الخ الخ »

ولكن هذا القرارلم ينفذوقد احيطعدم تنفيذه بكثير من الاسرار التي لايزال المؤرخون مختلفين عليها وسواء اكان للسياسة الانجليزية يد في ذلك أم لم يكن لها تأثير فقد لوحظ منذذلك الوقت ان الانجليز تركوا سياسة التباطؤ والعمل في الخفاء وأخذوا يعملون جهاراً وبسرعة وبفير تردد خوفا من حدوث ظروف جديدة قد تعرقل مساعهم

#### بلاغ الاميرال سيمور

ولذلك بادر الاميرالسيمور قائد الاسطول الانجليزى فى الاسكندرية فأرسل بلاغا الى الحكومة المصرية يزع فيه ان العرابيين مجصنون قلاع النفر وحيث ان هذا التحصين يهدد بوارجه : ! فلا مندوحة عن الكف عنه والا فأن الاساطيل الانجابزية لا تتردد فى اطلاق النار على هذه القلاع وتنسفها نسفا

وقد كان هذا المذر واهياً لانأساطيل الدول الاخرى كانت قائمة فى الميناء ولم تزعم ان هناك أى خطر عليها بل ان اللورد جرنفيل نفسه صرح فى يوم ٣ يوليه المسيو تبسو قنصل فرنسافى لندره وقتئذه بان استعدادات المصريين لا تؤثر شيئا فى الاسطول الانجابزى »

#### رد الحكومة المصرية

على أن الحكومة المصرية ردت على هذا البلاغ ردا حكما قالت فيه :

« ان مصر لم نفعل شيئاً يبرر ارسال الاساطيل الى مياهما ولم تقدم
الحكومة على عمل يستوجب ما طلبه الاميرال سيمور فان الحصون
باقية على الحالة الى كانت عليها عند وصول الاساطيل ولم يصنع بها شيء
سوى ترميات ضرورية تقيها المدم وزيادة على ذلك فاننا الآن في بلادنا
فيحتى لنا ويجب عليناأن نستعد لرد عادية كلمن يسمى في تكدير علائق للسلام ولا يمكن مصر ما دامت متمتمة محقوقها ومحافظة على شرفها أن
تسلم حصنا واحداً من حصوبها ولا مدفعاً من مدافعها الا اذا ارخمت
عليه بالقوة وهي تحتج على تصريحانك الى أعلنها اليوم وتلقى مسئولية
كل النتائج الى تحدث من اطلاق القنابل أو مهاجمة الاساطيل على الامة
الى تطلق أول قذيفة في أوقات السلم على مدينة الاسكندرية المحادثة
خارقة بذلك القوانين الدولية والقواعد الحربية »

كان هذا صوت مصر الذي ارتفع يومئذ لرد عادية المتدين وهو صرت يؤيده الخماق على صرت يؤيده الخماق على صرت يؤيده الخماق على الارواج البريئة ، يؤيده القانون والماهدات ولكنه مع ذلك لم يحرك قلب السياسة . لأن السياسة لاقلب لها وذهب صرخة في الفضاء وأبت القوة النشومة الا ان تنفذ ما ربها التي لايؤيدهاسوي رغبة ظلم الشموب وارادة انتهاك الحقوق

ولذلك ماكادت شمس يوم ١١ يوليه تشرق حتى أفل بشروقها نجم

حريتنا فقد استباحت القوة فى ذلك اليوم المشؤوم كل وسائل الاعتداء والتخريب والتدمير والقتل والفتك لتتناب على حقنا فكانت ارواح المصريين تصمدالى بارئهاوهى تسأله ان ينتقم من كل معتدعلى استقلال البلاد لا يتردد فى سفك الدما التحقيق غاية واحدة هى اذلال الشعوب واستعبادها.

نم لقد كان هذا اليوم الأسود مملوهاً بالحوادث التي ادمت قلبكل مصرى وباتت ذكراه منقوشة في النفوس تنادى كل ابناء النيسل بأن الحكم الاجنى لايورث البلاد الا الذل والعار وانه لاحياة لأمة الا في ظل حريتها واستقلالها

#### حوادث ضرب الاسكندرية

دقت الساعة السابعة من صباح يوم الثلاثاء ١١ يوليه فدق فلب مصر دفات سريعة لم يسمعها احد في وسط ذلك الدوى الهائل الذى أحدثه اطلاق القنابل من البوارج الانجليزية الى اصطفت خارج اليناء لتدمر كل شيء أمامها لا دفاعا عن شرف انجلترا ولا ذودا عن مصالحها ولا في سبيل استرداد حق من حقوقها وانما لناية أخرى هي خدمة المطامع الاستمارية الى لاتردد في اكتساح الشعوب الضميفة والتحكم فيها مادام هذا الامر غير عسير عليها

ولوكانت قلاع الاسكندرية محصنة تحصيناً قوياً وبها مدافع تخشى مقذوفاتها او لوكان لمصر بحرية قوية لما أجرأ الاسطول الانجايزي أن يقدم على خرق القوانين الدولية وساجة الشعب الهادي، في داره ولكن. السياسة الانجليزية ذات عالمة بضعف الحصون وبعدم تعرض الاساطيل المخطر من جراء المدافع المصرية فخلقت الاسباب الواهية التنشب أظفارها في عنق المصريين ولم يكن يختلجها أى شك في أن مهمة اسكات قلاع الاسكندرية ليست من الصعوبة في شيء كما أنها لانكسب القائم بها فخارا ولا شرفا ولا يصح ان يوصف صاحها بالشجاعة والاقدام ولا بأنه أتى عملا جديراً بأن يخلد في صفحات الناريخ فهي من المهمات التي نقام ين قلاع الاسكندرية والاساطيل الانجليزية فالاميرال سيمور كان بين قلاع الاسكندرية والاساطيل الانجليزية فالاميرال سيمور كان بالحرب الشرعية ولا بالقتال المباح واناهي مأساة كانت عنلها السياسة الاستمارية لتصرع الحق بغير مبالاة بعد ماناً كدت ان هذا الحق الاينصره أحد ولا تؤيده قوة

ولقد كانت السياسة الأنجليزية على بينة من فطاعة عملها حين قررت الاقدام عليه ولم يكن يخنى عليها مايحدثه من الاثار السيئة ولذلك حاولت قبل ارتكابه ان تخدر اعصاب العالم فأرسل اللورد جرنفيل وزير خارجية انجلرا الى سفراء حكومته في الخارج رسالة برقية في اليوم العاشر من شهر يوليه أي قبيل وقوع المأساة بساعات معدودة جاء فيها ما يلي :

«بناء على رسالى التلغر افية المرسلة اليكم مساءً مس أخبروا الحكومة التي أنم ناثبون لديها عن حكومتنا ان ما سيجريه اميرالنا سيمور بالاسكندرية لا يكون الا من قبيل الدفاع والمحاماة عن الاسطول ولسوء الحظ لانرى بداً من ذلك غير اننا مع ذلك نصرح انهايس لنا أرب

خنى أونية غير بينةوقداتضيخ لنا من تقرير أميرالنا ان حكام الاسكندرية قد استمروا على تجمين القلاع والاستحكامات مظهرين لنا المدوان والبغضاء بالرغم من نواهى الحضرة الشاهانية وأوامرها الصادرة لهم بالكف عن النظاهر بالامورالمدوانية وخلافا لارادة الخديو والحا أبدوه لنا مراوا من انهم مسالمون مصافحون»

ولاجل ان تخدع حكومة الاستانة أضاف اللورد جرنفيل الى الرسالة التي بعث بما الى اللورد دوفرين العبارة الآتية التي لمرد في الرسائل الاخرى وهي

«وهذا حرصا منا على مصاحة الجناب الشاهاني الذي خالف الثاثرون أوامره و نبذوا مشوراته ووصاياه »

بذلك أرادت السياسة الأنجليزية أن تبرر عملها الفظيم بحجة الدفاع عن المديو والسلطان !! وعن اسطولها الذي تهدده حصون الاسكندرية!! وهي من جهة اخرى لاتخجل من القول بانه لم يكن لها مأرب خنى ولا نبة غير بينة!!

و تلك أكذوبة كبرى من اكاذيب السياسة الاستمارية الى لاتأنف من استخدام يختلف الوسائل تحقيقا لنرضها النهائي

فقد كانت الدوائر السياسية فى فرنسا وغيرها من بلدان أوروبا تعلم حقيقة نيات انجلترا نحو مصر . كانت تعلم أنها تريد وضع يدها على البلاد واذا كان اللورد جرنفيل لم يشأ الافصاح عن ذلك وقتئذ فقد أبت جريدة التيمس الا ان تقول الحقيقة اذكتبت في ذلك المهد مقالا صافياذهبت فيه الى ان انجلترا الى عملت عفردها وتحت مسؤليها أصبح لها الحق فى ان راقب شئون البادالذي أنقذته:!!وتفصل في مستقبله ثم أخذت تتوقع ان تحكم مصر بالطريقة التي تحكم بها الهند ! ! ومع ذلك يقول اللورد جرنفيل ان السياسة الانجازية لاترى لغرض خنى وأنما ترمى لحماية الاسطول وللدفاع عن الخديوى والسلطان!!وهي معاذرياجاً الاستماريون الى مثلها ليصرفوا الانظار عن حقيقة ما يرمون اليه

والا فاذا كان اللورد جرنفيل صادقا فى دعواه فلماذا بق الاتجابر انى الآن فى مصر وهل لاترال فلاع الاسكندرية سهد الاسطول الاتجابرى الآن ؛ اللهم انها اكاذيب السياسة الى لاتحدم الاالقوة اما الحق المطلق فليس له لديها نفوذ ولا تأثيروهى لاتتردد فى ان تطأه بأقدامها مادام صوت الاستجار ينادى بذلك

.

بدأ ضرب الاسكندرية في الساعة السابمة صباحا واستمر الى منتصف الساعة السادسة مساف كتت قلاع الاسكندرية سكوتا أبديا لاتها لم تقوعلى قنابل ذلك الاسطول الذي كان مؤلفا من عانى مدرعات كبرى ومن خس سفن مدفعية وقد ورد في أحد التقارير الحربية عن المادئة أن المدافع المصرية أضرت يعض السفن الانجلزية بالرغم من قلة الاحكام والاجادة في أطلاقها فأصيبت المدرعة (انفنسبيل) بعدة قنابل عطلت الاجزاء غير المدرعة مهاوأ صيبت المدرعة (سلطان) بتلاث وعشرين الصابة اتلفت صواريها ومدختها وخرقت قنبلتان الجدران غير المدرعة مها و تعطل مدفع في المدرعة (بنياوب) ومدفعان في المدرعة (الفلكسييل) وتعطل مدفع في المدرعة (بنياوب) ومدفعان في المدرعة (الكسندره) وكانت المدرعة (سيوب)

أ كثر البوارج الانجليزية تعطيلا أما السفن المدفعية الانجليزية فلم تصب نضر و بذكر

هذا من جهة البوارج اما من جهة اصابات البحارة فكانت جملة الخسائر خمسة فتلي وتسعة عشر جرمحا

صحت السياسة الانجليزية بهذه الخسارة النافهة في مقابل دك القلاع المصرية كلها وقد قتل من المصريين في خلال هذه الفظائم نحو الفين على مارواه بعض مراسلي الصحف الاجنبية وفتئذ ثم فقدت البلاد ماهوأ من وأغلى من القلاع ومدافعها ومن الناس وأرواحهم: فقدت استقلالها وحربها وقد بقيت جثث الجنود المصرية في القلاع اياما متوالية حتى تعفنت وكان المواء يحمل رائحتها فيتأذى منها سكان الجهات الجاورة كما بقيت جثث السكندين من غير الجنود مطروحة في الشوارع تحوم السكلاب حولها دون أن يفكر أحد في نقلها

وقصارى القول أن هذا اليوم المشئوم كان فأنحة عهد كله شقاء لمصر والمصريين واذا كان ثمة مايدعو التعزية فذلك أن السياسة الانجليزية لم تستطع لا بأساطيلهاو لا بمدافعها ولا بقوة بطشهاو لا بمناوراتهاولا بحيلها أن تنال سوءا من الوطنية المصرية. ندم إنهاد كت الحصون ونسفت القلاع وازهقت الارواح ولسكنها لم تتمكن وان تتمكن من اخادالشعور القوى ولامن اطفاء جذوة الوطنية الملتهبة في صدر كل مصرى وستظل هذه الجذوة مشتملة تنبر للمصريين طريق العمل لاستقلالهم حتى يبلغو اغابتهم الشريفة واذا كان الباطل قد انتصر بتأييد القوة فليس هذا الانتصار الامؤقتا ولا بدللحق من يوم تعلوفيه كلمته وتخفق رابته على رأس مصروأ بنائها مؤقتا ولا بدللحق من يوم تعلوفيه كلمته وتخفق رابته على رأس مصروأ بنائها

## كيف تخلصت السياسة الانجليزية من خصومها بعد ضرب الاسكندية

ضربت انجاترا ضربتها الاولى في ١١ يوليــه تحت تأ ثىر الاطهاع الاستعارية وهي عالمة بخطورة هذه الضربة وقسوة حكم التاريخ علمها لفظاعتها ولما فها من خرق قوانين المدالة ونقاليد الحروب واحكام الماهدات والاتفاقات الدولية . وقد كانت هذه الضربة فاتحة لسياسة جديدة براد تنفيذها الى النهاية وهي سياسة الانفراد بالعمل في مصر واكن يظهر أن صدى هذه المأساة في أوروبا أجدث تأثيرًا مينيًا عاما فانزعجت انجاترا نفسها وأرادت أن لا تخطو خطوة أخرى الى الامام بمفردها خوفا مناغضاب بعض الدول الاوربية فاختطت لنفسها خطة جديدة هي خطة الملاينة والحاسنة حيال دول أوروبا وأظهرت من جهة أخرى أنها تريد الاعتماد على مؤتمر الاستانة لحل مشكلة مصر كماأظهرت أنهالاتبني الانفصال عنفر نسابل على المكس تريدأن تعمل معهاالي جانبها نعم ان السياسة الانجليزية كانت تعلم حق العلم ان اشتراك النيرمعها في مسألة مصر يعرقل مساعها الاستعارية وبحول دون تحقيق الغاية التي تطمح البها ولكنهالم تجد محيصاً من أن تظهر في هذا الظهر مظهر الكاره للاستثنار والانفراد المحب للاشتراك والانفاق معالمجموع الاوروبي الذي كان علك وحده التدخل في شئون مصر

ظهرت انجلترا فى هذا الظهر الخداع دون أن تدع الفرصة تصبيع فقدكان ساستها يسلون فى الخفاء ليحملوا الدول على أن يكون التنحى من جانبهاهى لامن جانب انجاترا وتكون النتيجةان انجلتر اتمود الى العمل بسياسة الانفراد لامن تلقاء نفسها ولكن بسبب انسحاب الغير من ميدان العمل

على إن الظروف نفسها كانت فى مصلحة أنجلترا من بعض الوجوه وقدعرف ساستها كيف يستفيدون من هذه الظروف لتحقيق اطهاعهم واذا نظرنا الى العوامل الى كان لهما أثر فى المسألة المعربة وقتئذ وجدنا ان أهم العقبات الى كان من شأنها عرقلة السياسة الانجليزية كانت تأتى من قبل فرنسا أولا وتركيا ثانيا

ولنبحث الآن كيف تخلصت السياسة الانجابزية من هذه العقبات

#### سياسة فرنسا

#### في السألة المصرية

لم تكن سياسة فرنسا فى المسألة المصرية خلال الحوادث العرابية على شىء من الحكمة والحزم وذلك راجع الى عدة أسباب

اولا -- ضعف القابضين على زمام السياسة الخارجية الفرنسية ثانيا -- كثرة تقاب الوزارات وتنير وزراء الخارجية

ثالثا - عدم اهمام فرنسا بشؤون الشرق وقتئذ لان فكرهاكان منصرفا الى ألمانيا لقرب عهدها بالحرب السبعينية التي حات فيها الهزيمة بجنودها فكانت تخشى اذا هي وجهت عنايتها الى الشرق واشتبكت في أى حرب تقع فيهأن تعمد المانياالي انهازالفرصة والى معاودة الهجوم علبها ولقد فقدت مصر نصيراً لها في شخص جمبنا الذي يذهب كثير من المؤرخين الى أنه لو يق قابضا على زمام السياسة الفرنسية في ذلك المصر لتطورت المسألة المصرية تطوراً آخر يعرقل مساعى انجاترا

ولذلك ما كاد هذا الوزير يقبض على زمام حكومته في أواخر عام ١٨٨١ حتى بادرالى فتح باب المسألة المصرية مع أعجلترا وقد كانت الحكومة الانجليزية تخشى الدخول معه في هذا الميدان واحس اللورد جر نفيل وقتئذ بأنه اذا قبل مناصلته خرجت السياسة الانجليزية من هذه المناصلة مهزومة وضاعت مصر من يدها فأخذ الوزير الانجليزي عاطل ويسوف وقد ساعده على هذه الماطلة أنه كان عالما تمام العلم بحوقف الاحزاب في فرنسا وان جبتا لا يلبث ان يسقط فيستريح منه ومن معاندته وقد سقط الوزير فعلا في أواخر ينايرسنة ١٨٨٧ فخلا الجو للسياسة الانجليزيه ولاسها ان السيو فرسينيه هو الذي تولى شئون الحكم ولبث في رياسة الوزارة الفرنسية الى ٢٩ يوليه من العام نفسه

ولاشكان انجاترا صفقت طربا لهذا التميين فقد كانت مدة وزارة فرسينيه هذه هي اشد الازمنة سوءاً على فرنسا وعلى مصر بينها كانت خبراً وبركة على انجاتراوسياستها حق ذهب بعض المغا لين الى اتهام فرسينيه بأنه كان رجل انجاترا وخادم مصالحها ولسكن السكنيرين يذهبون الى ضعف فرسينيه وتردده وتقلبه هو الذي جمل سياسته شؤما على بلاده فقد كان له فى كل يوم رأى يخالف رأيه السابق وتكنى عجرد نظرة بسيطة الى السكتب الزرقاء والصفر اعالوقوف على عوذج من هذه النقلبات الغريبة

فنی ۳ فبرایر سنة ۱۸۸۲ کانفرسینیه یری عدم القیام بأی تدخل فی مصر

وفى ٦ منه كان من أنصار التدخل الاوربي

وفی۱۲ مایوکان بری ان تندخل فرنسا وانجلترا وحدهما

وفى ٢٥ مايو كان متردداً فى مطالبة الباب العالى بارسال جنود الى مصر وفاقا لا قتراح اللورد جرنفيل فى ٢٤ مايو

وفي ٢٧ مايو كان ضد هذاالرأي

وف ٢٩منه عاد فقيل اشتراك الباب العالى في العمل مع انجلر اوفرنسا

وفى٣٠منه اقترح عقد مؤتمر اوروبى

وفي يونيه كانُ رأيه انْرسلَّر كيا وحدهاجنوداً اليمصر وفي ٥ و ٧ يو نه عدل عن هذا الرأي

وفي ١٧ يونيه عاد الى القول به

وفى ٢٤ يونيه رفض أن يتدخل لحماية فناة السويس

وفى ه يوليه رفض أن يتدخل مع انجاترا في مصر

وفى ١٥ يوليه رأى أن يعمل مع أنجاترا فى قناة السويس

وفى ٢٧ يوليه لم يقبل تدخل تركيا وحدها وفى ٢٩ يوليه عادفقبل التدخل م انجاترا لحماية قناةالسويسوطام

من مجلس النواب الفرنسي فتح اعبادات لتنفيذ هذه الخطة

هذا هو الرجل الذي كان قابضاً على سياسة فرنسا ومصير مصرفى الوقت الذي كانت فيه انجائر العمل على أن تنشب أظافرها في مصرواً بنائها ولقد حاول جبتا ان يصحح سياسة فرسينيه فلم يفلح وذلك عند ماصرح الاخير في مجلس النواب يوم ١٨ يوليه بأن فرنسا رفض رفضاً باتا ان تدخل مع انجاترا حربيا في مصر وقد ألتي جبتا يوم ئد خطابا عظيم الشأن اتهم فيه الوزارة بالضعف والهرب من المسئولية وقال لرئيسها في ختام خطابه « لا تشكم هكذا فليس بمثل هذا اللكلام بتحدثون عن فرنسا » وقد كاد جبتا ينجح في حمل الحكومة على اتخاذ سياسة عملية على شيء من النشاط والسداد ولكن كليمنسو عمد الى مناورة تحكن بهامن تأجيل المناقشة الى جلسة أخرى واسوء حظ مصر لم يستطع جبتا الحضور في الجلسة التالية يوم ١٩ يوليه لسبب وفاة والدته فخلا الجو لكليمنسو وسادت سياسة الابتعاد والضعف

### التخلص من فرنسا

ولما استقر رأى فرسينيه على الندخل أخيراً لحاية قناة السويس وطلب من المجلس فتحاعة دصغير لذلك تصدى له كليمنسو بخطابه المشهور الذى قاوم فيه هذا اللمل أشد مقاومة واستطاع بهار ته السياسية ان يجتذب اليه المجلس فرفض النواب بأغلبية عظمى ( ٢١٥ صند ٧٠) الموافقة على هذه الاعهادات فكان هذا القرار ضربة قاصية على السياسة الفرنسية في الشرق وسقطت على أثره وزارة فرسينيه فقالت الطان يوم سقوطها هلسنا الآن حيال أزمة وزارية واغانحن حيال أزمة تعمل بتدريخنا الوطني »

وقالت أيضا « أن فرنساأ تتأسراً هوأ شبه الاشياء بالافلاس ومتلها مثل الذي شعر بحاجة الى تسوية حساباته لينفض يده من كل عمل وما هذا الموقف الا موقف ذلة يؤلم الذي يقدرون معى الشرف الوطني » ولكن فرنسالم تخسر الصفقة وحدها بل خسرت مصر أيضا في هذا الموقف عاملا كبيرا من عوامل نجاحها وأصبح الطريق مفتوحاأ مام انجاترا لانها تخلصت من أكبر منافس لها ولم يبق أمامها الا ايطالياوتركيا فنحوات نحوهما بجيوشها السياسية وبمناوراتها والاعيبها وجميع معدات الخدام التي ألفت استخدامها

وسنشرح هذه الحوادث فيا يلى مرددين ما قاله المجاهدون من قبلنا في سبيل استقلالهم وهو

« ان الكتاب التاريخي لتلك الايام الهزنة سيظل مفتوحااً ماماً عيننا ولقد قرأ نا صحفه بكل شغف وقلوبنا تكاد تنفطر حزنا فرأيناه يقول لرجال الغد في كل سطر من سطوره « لا نفسوا أبداً »

#### بعد التخلص من فرنسا

كانت السياسة الانجليزية ترمى الى الانفراد بالعمل في مصر ولذلك تلقت بالارتياح والسرور قرار مجلس النواب الفرنسي الذى قضى برفض الاعتمادات المالية التى طلبها المسيوفرسينيه ومقدارها ١٠٥٠٠٠ ووفرنك وقد كانت هذه الاعتمادات مخصصة لحماية قناة السويس كما شرحنا ذلك فها تقدم

ومن غريب المسادفات انه فى الوقت الذى رفض فيه مجلس نواب فرنسا هذه الاعتمادات كان مجلس عموم انجلترا يتناقش فى اعتمادات اكبر شأنا من هـذه بقصد تمكين الحكومة الانجليزية من اعداد المـدات الحربية التى تجملها قادرة على التـدخل فى مصر وكان مجموح الاعتمادات المطاوبة ٥٠٠٠٠٠٠٠٠ خنيه انجلنزى اى ٥٠٠٠٠٠٠٠ فونك فـلم يتردد

ألنواب الانجايز في التصديق عليها تاركين لحكومتهم السلطة المطلقة في تقرير ماتراه واجبا في تلك الحوادث الخطارة

حتى انه عند عرض هذه الاعتمادات كان المستر غلادستون غائبا فقام المستر تشيلدس وزير الحربية وطلب الموافقة على ١٣٠٠,٥٠٠٠ جنيه للانفاق على الحملة العسكرية ولكن لم تكد تمر بضع دقائق على هذا العالمب حتى عاد وزير الحربية الى الكلام قائلا انه أخطأ عند تلاوة الرقم الطلب وانقص منه مليونا من الجنيهات على التحميمة المبلغ هو المحمود لا ١٥٠٠,٥٠٠٠ لا ١٥٠٠,٥٠٠٠ فلم يتغير رأى الحجاس بل وافق على الاعتماد كله بنفس الحاسة التي كان أبداها عند ماعرض عليه مبلغ أقل قيمة من الملغ الاغير

هذه كانت روح النواب الانجايز وقتئذ وهي روح مناقضة عام المناقضة الروح التي أظهرها نواب فرنسا والتي دات على ان السياسة الفرنسية تريد ان تنفض يدها من مسألة مصر تاركة الجو خاليا لانجلترا ولم تستطع الصحف الإنجليزية وقتئذ ان تخني سرورها من خطة فرنسا فقالت جريدة ستاندرد ان هذا القرار معناه انفرنسا لاتريد أن يكون لها وجود في ميدان السياسة الشرقية وقالت الديلي تلفرافى ان هذا القرار ينطوى على ان فرنسا تنش في انجلترا القة غير محدودة وان المصالح الفرنسية في مصروفى قناة السويس عكن ان يعهد بها الى ايدى الانجليز

أماجريدة التيمس فانها أخذت تكتب عن فرنسا بسخرية واسمراه فقد كانت قبل هذه الحادثة بأيام فلائل تنصح للحكومة الانجابزية ببسط حمايتها على مصر في الحال فلها أصدر عبلس نواب فرندا هذا القرار اخذت تقول الفرنسيين « ان الانجابز متى أنموا مهمة التمدين في وادى النيسل لا يترددون في دعوة حليفتهم القديمة فرنسا الى الاشتراك معهم في الننيمة » !!
وكان هذا شأن الصحف الالمانية أيضا فاتها أخذت تسخر من ضعف فرنسا ومن تخوفاتها وكتبت جريدة ناسيونال زيتونج وقتئذ مقالا ذهبت فيه الى تشبيه فرنسا بمن يلقى نفسه في النهر خوفا من البالل الذي يصيبه من الحلر!!

وقد أرادت الحكومة الأنجليزية انتحجب عن العالم حقيقة أغراضها ولاسما بعد ان خلا جو العمل لها فأخذ جلادستون يصرح بتصريحاته المشهورة التي يقول في بعضها « انه لا يرمى الآأى غرض خاص بل ينوى فقط اعادة الامن الى نصابه ثم عرض التسوية الهائية لمسألة مصر على المجموع الاوربي »

وقد كتب المشتغاون بمسألة مصر وقتند بما يفيد ان هذه التصريحات وأشباهها لم يكن يراد بها الاخدر أعصاب الدول الاخرى وقال بمضهم انتا لو سلمنا جدلا بصدق جلادستون وبان هذه كانت نياته فان جلادستون لم يكن الوزارة الانجايزية كلها فقد لاحظ الكونت دونى « ان بعض الوزراء الانجليز وفى مقدمتهم المسترجوشن لم يخفوا غرضهم الذي يعملون على تحقيقه وهو بسط الحاية على مصر بعد استتباب الامن فيها وانهكان يخشى ان جلادستو ن وجرنفيل لايتمكنان الى النهاية من اتباع سياسة النزاهة التي كانا يدربان عنها امام بلادهما » (١)

<sup>(</sup>١) المستندات السياسية تاغراف الكونت دوني في ٣١ يوليه سنة ١٨٨٢

#### التخلص من ايطاليا

عناصت انجلترا من فرنسا فولتوجهها شطرايطاليا وأخذالساسة الانجايز يساون في الخفاء التخاص من هذه الدولة أيضاً ولكن السياسة المنية كانت على خلاف ذلك فقد عرضت انجلترا على ايطاليا ان تشترك في حاية قناةالسويس وبعدمباحثات ومناورات ومفاوضات على السنيور منشيني « ان حكومة ايطاليا لاترى علا لهذا التدخل ولاسها بعد ماقبل الباب المالى دعوة المؤتمر لارسال بجريدة الى مصر على ان رفض ايطاليا لايمد نهائيا وقد تعدل الحكومة فيا بعد عن هذا الرأى وتعير سياسها اذا كانت خطة تركيا المستقبلة ترر هذا التغير »

وقد علق المؤرخ يوفيس فى كتابه (الفرنسيين والانجليز بمصر) على هذا الحادث بقوله

« ان وزارة جلادستون ماكانت تعنى بأى حال اشدراك ايطاليا معها ولاشك انها مادعها لهذا الاشتراك الا من قبيل الشكل والصورة فقط ولاجل ان تظهر في مظهر المحاسنة لاوروبا »

ولفد كتب اللورد جرنفيل يوم علم بننحى ايطاليا يقول « تلقيت من السنيورمينابرى نبأرفض ايطاليا الاشراك في التدخل فلأنى ذلك سروراً. ولقد قنا عاكان واجبا وأطهرنا اننا كنامستمدن لقبول شركاء»

هذه كانت خطة انجلترا في حوادث مصرفهي كانت رمى الى التعمية وذر الرماد في الميون حي لايقال انها تتمسك بالانفراد في الممل ولكن امانيها ومساعيها كانت منصرفة لايعاد غيرها من الدول ولا يخفى ان الخطأ الاول الذى مكن انجلترا من اتباع هذه السياسة يرجع الى فرنسا وضعف سياستها وقد شرحنا حقيقة هذا الخطأ ومسئولية فرسينيه فيه ولكن الاخير محاول أن يدافع عن سياسته في كتابه الذي وضعه على المسألة المصرية وهذا الدفاع يتلخص فيا يلى:

ه ان انجلترا لم تكن قد خطت الخطوة الحاسمة يوم أصدر مجلس النواب قراره برفض الاعبادات وان تردد الحبلس هو الذي فتح الطريق السياسة الانجليزية وترك ميدان العمل حراً أمامها وقدكان في استطاعة الوزارة التي خلفتني أن تفتح مسألة الاعبادات من جديد لتتمكن من الاشتراك في التدخل وليست هذه أوليمرة رفضت فيها اعبادات مقدمة من وزارة ثم تقرر قبولها عند تقديمها من وزارة أخرى ويكفي في ذلك تغيير مبلغ الاعبادات ولو تغييراً طفيفاً ولكن شيشا من ذلك لم يقع لان الوزراء ظنوا انهم لا يحصاون على أغلبية نقرهم وقد كان مسيو دكارك (رئيس الوزارة الذي جاء بعد فرسينيه) اكثر تردداً وتحفظا مي

على انسياسة المانيالها ضلع من المسؤولية فقد كان بسمرك بمنابة الحاكم المطلق فى القارة الاوروبية وكان يتكفى أن يقول كامة لتنوب فرنساوانجاشرا عن أوروبا فى التدخل فى مصر ولكنه لم يفعل والظاهر انه كان يفترض أن تدخل انجاسرا وحدها فى مصر من شأنه ايجاد البغضاء بين الانجاس والنر نسيين ولكنه أساء الافراض فقد كانت النتيجة ان انجلسا وفرنسا اقتربتا من بعدها وبقيت انجلسا قابضة على مركز بمتاز بهدد مسالح المانيا كما يهدد مصالح الام الأخرى »

هذه خلاصة دفاع فرسينيه عن سياسته ولكنه عاد في موضع آخر من كتابه فاعترف بأن انجلترا خدعت العالم بسياستها ولم تبر بوعودها لانها قبل أن توجه حملتها الحربية وقبل أن تنتهك حرمة الاراضى المصرية أعلنت على ملاً من العالم بأسره ان تسوية المسألة المصرية بهائياً من حقوق أوروبا وقد أرادت بهذا الاعلان أن تضمن حياد الدول الأخرى وتنجو من المشاكل الدولية ومع ذلك فانه يعتبر عقداً ذاطرفين ولاشك ان عدم تنفيذه من قبل الانجايز يلحق الضرر بأروبا عامة وبفرنسا خاصة

ونحن مع عدم تمرضنا لدفاع فرسينيه عن سياسته لانرى بداً من اثبات هذه الواقعة وهى انسياسة انجلترا فى مصركانت منذ البدء قائمة على الخداع والتمويه فهى سياسة باطلة من الوجهة القانونية الدولية فضلا عما فيها من الاعتداء على حقوق شعب بأسره ولاجرم انسياسة هذا شأنها لا يمكن ان يقام لها وزن من أية وجهة من الوجهات فحق مصر فى الاستقلال التسام باق الى الابد ولا يمكن ان تؤثر فيه اعمال السياسة التى تنهك عرمة الحق و لا تمتد الاعلى الخداع والقوة

## التخلص من تركيا

تخلصت انجلترا من فرنسا وايطاليا ولكن تركيا كانت باقية فى الميدان وقد كان مؤتمر الاستانة قرر دعوتها اقمع الفتنة بارسال تجريدة الى مصر وأبلنها هذه الدعوة فى منتصف شهر يوليه وبعد ترددوتسويف

أُرسل الباب العالى جو ابه على هذه الدعوة في ٣٨ يوليه معانا قبول ارسال جنود الى مصر

ولقد ذهب كير من الساسة والمؤرخين الى ان تركيا لوكانت مسكنت من ارسال الجنود في الوقت المناسب لما استطاعت السياسة الانجليزية ان تثبت اقدامها في مصر ولكانت المسألة المصرية سارت في طريق غير الطريق الذي انهجته ولكن عدم ارسال هدفه التجريدة هو الذي أجهز على بقية العقبات الى كانت تسد الطريق في وجه السياسة الانجايزية وجمل الجو خاليا امام انجلترا وحدها فقد كانت اوروبا تعتقد ان قيام تركيا بهذه المهمة يحول دون انفراد انجلترا بالتدخل فتبق مسألة مصر مطروحة على بساط البحث ولاسيا ان تدخل تركيا في قع الفتنة لم يكن آتيا من تلقاء نفسها وانا كان بتكليف من أوروبا فهو عمل دولى وان كان القائم به دولة واحدة

فعلى من تقع المسئولية المرتبة على عدم تنفيذ قرار المؤتمر ؟ هذا سؤال اختلف الكتاب في الاجابة عليه لان الحوادث الى وقست في ذلك الوقت كانت محوطة بكثير من الاجهام والنعوض

وقد كتب بعض المؤرخين فقال ان تركيا كانت مصممة تصمياً أكيداً على تنفيذ هذا القرار ولكنها لم تجد مالا لذلك وحاولت عبناان تحصل على قرض عمّة الف جنيه فلم تعثر على من يقرضها وشلت حركمها (١) على ان بعض المؤرخين الاخرين يتهمون تركيا بأنها كانت مضطربة

<sup>(</sup>١) نقل الاستاذ كوشرى هذه الواقمة عن المستندات الرسمية في تلفراف أرسله سفير فرنسا في تركيا الى حكومته في اول اغسطس سنة ١٨٨٢

السياسة مترددة فى اعمالها فلم تستطع أن تستفيد من هــذه الفرصة للمحافظة على استقلال مصر

ويقول فريق ثالث بأن هذ الاضطراب فى السياسة ماكان يكفى وحده المحيولة دون تنفيذ قرار المؤتمر لولا ألاعيب السياسة الانجايزية ومناوراتها وأساليب خداعها فقد خشيت انجابرا عاقبة ارسال التجريدة المثانية وتيقنت ان هذا الارسال معناه القضاء على المطامع الاستمارية الانجايزية وضرورة الجلاء عن مصر ورد استقلالها اليها فسعت بجميع مجوداتها لمنع نزول الجنود المثانية الى الاراضى المصرية

وقد تولى اللورد دوفرين هـذه المهمة وهو الذى كان يفــاوض حكومة الباب العالى فى شروط ارسال هذه البعثة فأخذيتشدد فى وصنع هذه الشروط ويسوف.فىالمفاوضات.وعاطل حتى فات الوقت

ولقد كان فى مقدمة الطلبات الى طلبتها انجلترا بلسان اللورد دوفرين أن يمان البالى العالى عصيان عرابى ضرعان مااذعنت الحكومة التركية لاجابة هذا الطلب فاصدر الباب العالى منشورا باعتبار عرابى عاصيا وقد استفادت السياسة الانجليزية من هذا المنشور دون ان بجنى الباب العالى منه أية تمرة لان تجريدته لم ترسل

وبعد صدور هذا المنشور اخذت المفاوضات ثجرى بشأن شروط هذه التجريدة فعرضت انجلارا على الباب العالى اتفاقا خاصا هذه مواده هاولا : ينبنى ان تكون التجريدة الشانية مؤلفة من ستة آلاف جندى وان لا يضيف الباب العالى اليها عدداً آخر الا يضارة انجلارا والاتفاق

ممها على الزيادة (ثانيا) يجب أن يكون حاول الجنود الشهانية في رشيد أو أبي قير أو دمياطوان يكون خروجهم الى المواقع التي تدعى اليها من احد هذه التفور (ثالثا) يكون جلاء الجيشين الانجليزى والمثمالي عن وادى النيل في زمن واحد (رابعاً) لا يقوم الجيشان بالاعمال الحريبة الا بعد اجماع القائدين العامين على ما يجب ان يكون موضع العمل (خامسا) يجب ان ينضم الى الجيش المثماني ضباط من أركان حرب النجايز والى الجيش الانجليزي ضباط من أركان حرب المثمانين »

وقد عارض الباب العالى في هذه الشروط ولاسيا البند التانى الخاص بنرول الجنود المثمانية في موانى، مخصوصة وتحديد خروجهم الى الواقعة التي يدعون اليها واعتب ذلك عتابة جمل الجيش المثماني تحت تصرف الجيش الانحليزي وألح سعيد باشا في ان يكون بزول الجنود المثمانية بنفر وفي خلال ذلك كانت الصحف الانجليزية تعارض أشد المارضة في المتراك توكيا وظلت المخابرات بين اللورد دفرين والباب العالى تسير بيطه متعمد وكانت تركيا قد أرسلت جزءا من التجريدة الى جزيرة كريت ولكن الاوامر لم تصدر اليها بالسفر الى مصر لسبب الخلاف الذي وقع مع انجلترا وكانت السياسة الانجليزية تعمل بجد ونشاط في اثناء هذه الفترة حتى تصل الى أغراضها قبل الانفاق مع تركيا وقد نجحت هذه السياسة السوء حظ مصر ووقعت بسرعة تلك الحوادث المحزوفة التي انتهت بواقعة التي الكيور

وقد كتب المؤرخ ( اشيل بيوفيس ) في هــذه المسألة يقول د ان

الشكوك حامت كنيرا في أوروبا حول اللورد دفرين وقد الهم بأنه ماطل في المفاوضات ليمنع الالايات التركية من النزول في مصر حيث كان عكنها عرقة حركات الجنرال ولسلى ومقاومة اطاع انجاترا بعد ذلك » ومن المذحك المبكى ان اذاعة انباء هذه الواقعة كانت مصحوبة بنبأ آخر هو ان الاتفاق بين تركيا وانجلترا على ارسال التجريدة الى مصر قدتم وان مندوبي المولتين وقعا هذا الاتفاق !!!

ولم يخف على أحد وقتئذ سبب قبول انجاترا التوقيع في مثل ذلك الظرف فقد اعقب هذا ان اللورد جرنفيل ارسل الى اللورددفرين تلغر افأ يقول فيه ه انه نظرا للاستيلاء على التل الكبير ولسرعة خضوع العصاة المصريين خضوعا تاما فان حكومة جلالة الملك تفكر في بدء سحب جنودها من مصر بعـــد قليل من الزمن وهذه الحــكومة مع تقديرها مافسله السلطان من نشر بلاغ صد عرابي ترى انه لم تعد هناك حاجة لارسال جنود عثمانية الى مصر لان الضرورة الني كانت نقضي بذلك قد انهت » وكان ذلك في ١٦ سبته برأى بعد دخول القاهرة بيومين وقد رد الباب العالى على هذا التلفراف في ٢٥ سبتمبر راجيا من اللورد دفر من ان ينبئه بالزمن الذي سيتم فيه جلاء الجنود الانجلىزية وفاةا لوعد اللورد جرنفيل ولكن تركيا لم تتلق جواباعلي هـ ذا السؤال بل بقيت الجنود الانحامزية محتلة مصر وعرفت تركياكما عرف العالمان السياسة الانجلمزية كانت تعبث بالجميم لتنفيذ أغراضها الاستعارية وان هذه الوعود وتلك العهود ماهي الاقصاصات ورق لاتتردد السياسة في تناسمها وتمزيقها مادامت ليس هناك قوة ترغمها على تنفيذها

## التخلصمن الموعمر

وفي خلال هذه الحوادث الخطيرة كانت هناك بارقة من الأمل في تدخل الدول ففي ٢ انحسطس اجتمع مؤتمر الاستانة ونظر في اقتراح قدمه المندوب الايطالي بقصد قيام الدول بحاية قناة السويس فقبلت المانيا والنمسا وروسيا وأظهر مندوبا فرنسا وانجلترا كثيراً من التحفظ وبعد أيام قلائل أرسل اللورد جرنفيل تعلمات الى اللورد دفرين بقبوله هذا الاقتراح مع تعليق القبول على شرط واحــد وهو انه « في حالة الضرورة يكون من حق انجلترا انزال جنود على أية نقطة من نقط الفناة» وفي ١٠ أُغسطس وافقت الدول ماعدا فرنسا على اقتراح ايطاليا معدلا بهذا الشرط وفي ١٤ منه وصل الى مندوب فرنسا تعليات من حكومته بالقبول فاجتمع المؤتمر يوم ١٤ أغسطس ليصدر فراراً بتنفيذ هذا الاقتراح وكان لابد من تصديق الدول بعــد ذلك على قرار المؤتمر ولكن انجلترا بادرت الى احتلال بورسعيدوالاسماعيلية في ٢٠ أغسطس قبل هذا التصديق فكان هذا العمل منها سببا في عودة الدول الىالتردد وأرسل المسيو مكلرك رئيس وزارة فرنسا الى سفيره في الاستاة يقول بأنه لم تمد ثمة فائدة ولا ملاءمة لمناقشة قرار بطلت الحاجة اليه

وكان هذا آخر العهد بمؤتمر الاستانة الذي عقدست عشرة جلسة دون أن يصل الى شيء لحل مسألة مصر

وبذلك أسدل الستار على المسألة المصرية مؤقتاً ليمود الى الارتفاع في طروف أخرى وقد كان من سوء حظنا ان انجلترا تخلصت من جميع منافسها. تخلصت من فرنسا وايطاليا أولائم من تركيا ثانيا ثم من الدول جميعها بمد ذلك

#### صوت مصو

ولكنها لم تتخاص لحسن الحظ من صوت مصر وجهادها فقد ظل هذا الصوت مرتفعاً ينادى في كل مكان برد حقوقه المتصبة اليها وظلت الامة تجاهد في سبيل استقلالها وحريتها وقد حاولت السيلسة الانجليزية بمختلف الوسائل اسكات صوت مصر فباءت بالفشل ولم يفدها ما استخدمته من طرق الشدة والارهاق ولا ما اتبعته من سبيل الملاينة والخديمة والتغرير . لم يفدشي من ذلك في تحويل البلاد عن غايتها بلى استطاعت مصر ان تجتاز جميع الادوار التي مرت بها دون أن يصيب لروحها القومية أي سوء وكانت الشدائد تريد الحركة الوطنية المصرية قوة على قوتها حتى شهد لها العالم بالنبات والقوة وعلم الناس قاطبة ان أمة هذا شأنها لاترضى بالنزول عن حقوقها ولا تقبل حكم الاجنبي الذي بليس البلاد ثوب الذل والعار ومحول دون رقيها وتهضها

فاذا كانت الدول قد تخلت عن مسألتنا فاننا جديرون بأن ندافع علمها الى النهاية حتى محلما وفاق أغراضنا وحقوقنا المشروعة ولابد أن نصل قريبا الى تحقيق ذلك بفضل الله وبقوة اتحادنا ولاشك ان السلام فى الشرق لايستقر مادامت مصر محرومة من التمتع محقوقها ولن ترتقع راية هذا السلام الا إذا خفقت على مصر راية الحرية والاستقلال

# مفاوضات الانجليز

## بشأن المسألة المصرية.

# مفاوضات سنة ١٨٨٤

ليست هذه أول مرة تدعو فيها انجلترا الى اجراء مفاوصات بشأن المسألة المصرية فقد سبق لها ان طرقت هذا الباب في طروف غير الظروف الحاضرة وكانت دائما ترمى الى استخدامها لتحقيق أغراضها الاستمارية فاذا لم تنجم في مساعيها أو اذا ظهرت نياتها المفاوضين والدول قطمت هذه المفاوضات على أن تمود في فرصة أخرى

وقد كانت أول مفاوضات من هذا القبيل على أثر الاحتلال الانجايدى في خلال سنة ١٨٨٤

في ١٩ أبريل من تلك السنة أرسل اللوردجر نفيل منشور اللفرافيا الى الدول يصف فيه سوء الحالة المالية المصرية بسبب المصاعب الى يجتازها مصروالى تثقل كاهلها ومنها أن اللجنة الدولية فررت الزام مصر بدفع تعويضات لضحايا ضرب الاسكندرية وما كانت هى الى أطلقت القنابل المدمرة ولكن الأنجليز هم الذين خربوا الاملاك وقتلوا النفوس ومع ذلك فعلى مصر أن تدفع كل تعويض كأنه لم يكفها ما أصابها من الاعتداء على استقلالهــا فأبث السياسة الاأن تلزمها بما فوق ذلك وقد قدرت اللجنة هــذه التمويضات بأ كثر من أربعة ملايين وربع مليو ن من الجنبهات

ومن هذه المصاعب الى أشار اليها اللوردجر نفيل النفقات الى بحتاج اليها الاحتفاظ بالامن فى السودان وهى تقدر بنحو مليون ونصف فضلا عن سد المجز الناشىء من زيادة المصروفات على الابرادات

وبعداً نسرد وزير الخارجية الانجازية هذه الامور اقترح عقد مؤتمر في المدن أو في الاستانة البحث في الحالة المالية المصرية

وكان على رأس الوزارة الفرنسية فى ذلك العهد المسيو جول فيرى فأراد أن يتخذ هـذه الدعوة طريقاً لفتح المسالة السياسية وعـدم الاقتصار على الشئون الماليةوف٢٩ إبريل ارسل جوابه على هذا الاقتراح بالموافقة ولكنه اقترح على اللورد جرنفيل ان تجرى المناقشة قبـل كل شئ لتحديد مهمة المؤتر وبيان اعماله الاساسية قبل انعقاده

وبناء على ذلك تبودلت المذكرات بين المسيو وادنجتن سفير فرنسا فى اندن وبين اللورد جرنفيل وكان مبدأ هذا التبادل فى ١٥ يو نيه فق ذلك اليوم أرسل السفير الفرنسى مذكرة الى وزير خارجية انجلترا شرح فيها اوجه النظر الفرنسية ومها مسألة جلاء الانجليز عن مصر ونفى عن حكومته ما كان ينسب اليها من انها تريد أن تبدل الاحتلال الانجليزى باحتلال فرنسى وقال ان فرنسا مستعدة أن تعطى المهود والمواثيق . الاكيدة على ذلك عند ماتسعب انكاترا جنودها من مصر

## تحديد موعد للجلاء

فبادر اللورد جرنفيل بالرد على هذه المذكر ةبمذكرة اخرى في ١٦ يونيو تناول فيها مسألة الجلاء فقال

« توجد بعض صعوبات فى تعيين تاريخ محدد بالدفة موعد الجلاءعن مصر لان كل مدة نعيها من الآن مجوز من الوجهة العملية ان تكون طويلة كإنجوز ان تكون قصيرة ولكن منعال كل شك فى نيات السياسة الانجارية فى هذا الصدد ومراعاة لتصر محات فرنسا تتمهد حكومة جلالة الملكة بأنها تسحب جنودها فى مدء سنة ١٨٨٨ بشرط ان الدول برى وقتئذ ان الملاء يكن ان يم بدون اضرار بالسلام ولا بالامن فى مصر »

### اقتراح حيدة مصر

وبعد ان تناول السائل المالية عاد في آخر مذكرته فقال

«ان حكومة جلالة الملكة ستقتر - عندنهاية الاجتلال الأنجايزى أو قبله - على الدولوولي الباب العالى مشروعا محيدة مصرعلى قاعدة المبادى و السارية على بلجيكا كما تقترح مخصوص قناة السويس قواعد مشابهة المغراحات التي تضمها المنشور النلغرافي المرسل مى في سيداير سنة ١٨٨٣ (وهذه الا فتراحات ترمى الى ضمان حرية قناة السويس وحيدتها في كل وقت) »

ولقد تقبلت الحكومة الفرنسية هذه المذكرة بالارتياح التام وفي ١٧ يونيه رد علمها المسيو وادتجتن عذكرة اخرى اظهر فيها موافقة فرنسا على ما تضمنته من الاقتراحات واعتبرها اساساللانفاق بين الدولتين \*\* \*

وفى ٢٣ يونيه طرحت المسألة على بساط البحث فى البرلمانين الانجليزى والفرنسى وكان اللوردجرنفيل هو الذى تكلم بالنيابة عن حكومته فى مجلس اللوردات والمستر جلادسترن هو الذى ناب عن المحكومة فى مجلس المموم أما فى فرنسا فقد تولى المسيوجول فرى شرح الا تفاق فألقى خطابه المشهور عن المسألة المصرية وانها ليست مسألة الجازية ولا مسألة فرنسية وانما هي مسألة أروبية

وقدظهر منخلال المناقشة يومئذ انمجلس النواب الفرنسي لاينظر بعين الارتياح الى هذا الاتفاق لسبين :

اولا -- لانه تضمن فيأحكامهالمالية شروطا تقضى على حملة اسهم الديون المصرية بيعض التضحيات

ثانياً - لان الجلاء عن مصر معلق بشرط غامض وهر اعتراف الدول بأن هذا الجلاء لايضر بالسلام والامن في مصراذاً لا يخفى انهاذا توفقت دولة واحدة عن الاعتراف بهذا فلا يبعد ان تمتنع انجلترا عن تنفيذ وعدها بحجة ان الشرط الذي اشترطته لم يتحقق

هذه هى الروح الى كانت سائدة فى المجلس وقت عرض السألة وقد ذهب المسيو فرسينيه فى كتابه عن المسألة المصرية الى ان مولفيرىكان يستطيع ازالة هذا النموض بأن يحصل من اللورد جرنفيل على تمديل للوعدالصادر منه يكون نصه «ان انجلترا تتمهد بالجلاء عن مصر فى بدسنة ١٨٨٨ مالم تر اغلبية الدول انهذا الجلاء لايتم الاباضرار

السلام والامن في مصر » وانه لوكانت انجلترا أعطت مثل هذا الوعد ألما تردد نواب فرنسا في النصديق على سياسة الانفاق التي نحن بصددها

وقدعلق فرسينيه على هذه الحوادث بمدذلك بقوله ان جول فيرى لم يرد ان يقدم على هذه التجربة خوفا من انفضاض اغليية النواب من حوله ولذلك فانه آثراً ن يطرح السألة السياسية جانبا ولا يشتغل الا بالمسألة للمالية « وبذلك ضاعت الفرصة الوحيدة التي كانت حقيفة في مصاحة تحرر الاراضي المصرية » (١)

#### . III

### عقل موعمر لندن

وفى خلال ذلك كانت تركيا تتظاهر بأنها لاتريد الاشتراك فى هذا المؤتمر مالم يتناول البحث فيه جميع مسائل مصر الاالمسألة المالية وحدها ثم طلبت ايضا ابدال الجيش الانجليزى الحتل مصر بحيش عمائى وألحت فى ان يعقد المؤتمر فى الاستانة والكن الدول لم تمر هذه المطالب جانبا وتقرر اخبراً عقد المؤتمر فى اندن البحث فى المسألة المالية وحدها

وقد تحدثت بعض الدوار السياسية عن ضرورة اشتراك مصر في هذا المؤتمر وأشيع وقت المنافية عن ضرورة اشتراك مصر في هذا المؤتمر وأشيع وقت المنافية المنافية وأما في عاصبة عن الحكومة المصرية في المؤتمر اذا عقد في الاستانة وأما في عاصبة الانجاز فلا (٢)

<sup>(</sup>١) كتاب فرسينيه عن المسألة المصرية ص ٣٣٩

<sup>(</sup>٢) كتاب مصر للمصريين الجزء السادس ص٢٣٢

ولُكن مصر فى اللهاية لم تشترك فى هذا المؤتمر ولم رتفع لهاصوت فيه واقتصر أعضاؤه على مندوبى المانيا والفساو المجروفر نساو انجائر او ايطاليا وروسيا وتركيا

وافتتحت جلساته فی ۲۸ یو نیه سنة ۱۸۸۶وعین اللوردجر نفیل رئیساً له بناء علی اقتراح موزوروس باشا مندوب ترکیا

وبعد عقد عدة جلسات نظر فيها المؤتمر في مشروع مالى قدمته انجلترا ومشروع آخر قدمته فرنسالم يستطع الوصول الى نتيجة حاسمة وانفض في أوائل شهر أغسطس وكان أع نقط الخلاف بين فرنساو انجلترا أن الاخيرة تريد من حملة أسهم الدين الصرى التنازل عن نصف في المثقة من الارباح أما فرنسا فكانت تعارض في هذا التنازل

وقد قال فرسينيه في هذه النقطة انه كان من الواجب قبول هذه النضحية البسيطة بشرط أن انقاص قيمة الارباح لا يسرى الا من يوم جلاء الجنود الانجليزية عن مصر وهو يظن أن الحكومة الانجليزية التي كانت وقتلذ مهتمة بسد المجز المالي ما كانت تردد في قبول هذا الاقتراح

#### \* 0

#### استثناف المفاوصات

ولكن انفضاض المؤتمر لم يمنع استئناف المفاوضات مرة أخرى بين انجلس الوال محضوص المسألة المالية وقداهملت المسألة اللهدة في هذا الدور أيضا وظلت المفاوضات من ٢٤نوفير سنة ١٨٨٨ الى ١٨٨٨ مارس سنة ١٨٨٨ وهو اليوم الذي وقت فيه انفاقية لندن التي تبيح للخديوى عقد

قرض بتسمة ملايين من الجنيهات وهو المسمى بالقرض المضمون والذى دفعت منه مصر تمويضات الاسكندرية وسدت به عجز ميزانينها من ۱۸۸۲ الى ۱۸۸۴

ولا شائة السياسة الانجليزية هي التي خرجت من هذه المفاوضات فازّة لسوء حظ مصر لانها انتصرت على المسألة المالية ولم تتناول المسألة السياسة. نعم لم تتناول مسألة الجلاء التي كانت في نظر مصر وفي نظر المحق والعدل أهم أمر كان يجب البحث فيه

ولو بحتنا عن العوامل الى كانت سببا في هذه النتيجة الحزنة لوجدناها كثيرة فأولها \_ استمر ارسياسة الضمف والتردد في فرنسافان جول فيرى بالرغم من قوة عزيته ومن أنه استطاع فتح المسألة وانتهاز الفرصة لم يسمه أن يستمر الى النهاية بل سرعان ما تكص على عقييه و ثانيا لمنطراب سياسة تركيا وقتئذ و ثالثا خفوت صوت مصر في خلال هذه الحوادث فقد كانت الضربات التي أصابت البلاد من جراء حوادث سنة ١٨٨٧ قد انهكت قوى الحركة الوطنية فظلت هذه الحركة نائة ردحا من الزمن وانتهزت السياسة الانجليزية فرصة هذا النوم لتحقيق أغراضها

ولكن هذا النوم لم يطل فان الشعوب الحية اذا رقدت فعرة من الزمر فاتما يكون رقادها مؤقتا ولا تلبث أن تستيقظ وتستميسه قوتها ونشاطها

و هكذا شأن مصر فان نومها كان قصيرا وما لبثت أن رفعت صوتها فى وجه السياسة الاستمارية تنادىكل يوم برد حقوفها وتطالب بحربتها واستقلالها

# مفاوضات در ومندوولف

كان الانجليز يعلمون ان مركزهم فى مصرغير شرعى فلجأوا الىفتح باب المفاوضات مع الدول تارة ومع الباب العالى حينا لاللوصول الىحل يتفق مع قواعد الحق والعــدل ويرد الى مصر حقوقها وانما سعيا وراء غايتين أخرينن

الاولى - كسب الوقت فقد كانوا يظنون أن قبولهم المفاوضة فى مسألة الجلاء وغيرها يمد دليلا فى نظر أوروبا ونظر المصريين على أنهم لا ينوون تأييد احتلالهم فتتخدراً عصاب خصومهم وتخف حدة المطالبين بجلاً هم حى اذا بدأت المفاوضات عمدوا الى تطويل مدتها والماطلة فى اجراءاً تها والتسويف فى اظهار تتاجها وبذلك يبتمدون يوما فيوما عن سى الاحتلال الاولى فينسى الدالم تصريحاتهم بالجلاء ووعودهم باحرام استقلال مصر ويصبح الاحتلال في نظر الدول الاوروبية أمراً شبها بالمألوف شيئا فشيئا ولا سيا كلما طالت مدته ولم يرتفع صوت بالاحتجاج عليه هذه هى الذاية الاولى من تلك المفاوضات الى كانوا يعماون على اجرائها.

أما الناية النانيه فعى محاولة الحصول من الدول أو من الباب العالى على صبغ مركزهم فى مصر بصبغة شرعية وكثيراً ما لعبوا بالالفاظ ليخدعوا مفاوضيهم وليوهموهم انهم يريدون التخلى عن مصر فى حين ان هذه الالفاظ البريئة فى ظاهرها كانت تحتوى سموماً قتمالة فى باطنها وكانت تدور حول محور واحمد هو تخويل أنجاترا مركزاً شرعيـاً في وادى النيل

ولقد ظهرت نيات السياسة الانجليزية بهام الوصوح في خلال المفاوضات المسهاة مفاوضات درومندوولف كما ظهرت فيهابراعة الانجليز في الماطلة والتسويف واطالة أمد المفاوضات بغير جدوى كسباً للوقت وتحقيقاً للغايات المستورة

من أجل ذلك رأينا أن نشرح أدوار هذه المفاوضات التي استمرت من سنة ١٨٨٥ الى سنة ١٨٨٧ وما حدث فيها من مناورات سياسية وأساليب خداعية ليتبين كل مشتغل بالسألة المصرية مرامي السياسة الانجليزية وطرق تأثيرها وأنواع محاولاتها فلا ينخدع بها ويكون داعًا على حذر من الوقوع في شراكها

ولقد رجمنا في اثبات هذه الحوادث السياسية الخطيرة الى أمهات الكتب التاريخية وفي مقدمتها كتاب « الركز الدولي العمر والسودان» للاستاذ « جول كوشرى » الذي وفي الموضوع حقه ومحمته بحثاً مستفيضاً كشف فيه النطاء عن كثير من أسرار السياسة الانجابذية

#### وزارة سالسبوري

فى ٩ يونيه سنة م١٨٨ سقطت وزارة جلادستون بسبب اقتراح خاص بالميزانية لم تحرّ فيه أغلبيه المجلس فخلفه اللورد سالسبورى في رئاسة الوزارة وقد ذهب الواقفون على نيات رئيس الوزارة الجديد الى أن وجوده فى هــذا المنصب ليس من شأنه تقدم المسألة المصرية فى طريق جلاء الجنود الانجليزية عن مصر وقد نسبوا اليه انه كان يمتنق تلك القاعدة السياسية التى دان بها دزرائيلى وهى أن «مايحسن اخذه يحسن حفظه»

#### تميين دورمند وولف

وكان أول عمل قام به اللورد سالسبورى أنه عهد الى السير هرى دورمند وولف فى أن يقوم بهمة قوق العادة عدينة الاستانة وفى ٦ يوليه سنة ١٨٨٥ صرح فى محلس اللوردات بأنه لا مندوحة عن المبادرة بتسوية المصاعب الى تنقل كاهل مصر والسودان فى وقت واحد وهى مصاعب حريبة وسياسية ومالية مما

وفى ه أغسطس قام المستر لوسون فى مجلس العموم وسأل عن الغرض من مهمة وولف فكان جواب وزير المالية وقتئذ مقصوراً على العبارة التى اعتاد الوزراء ان يقولوها عند ما يريدون السكوت وهى«ان الوقت لم يحن بعد لمناقشة الشئون المصرية »

## تدخل فرنسا وتهرب انجلترا

والظاهر ان نية انجلترا في ذلك الوقت كانت ترمى الى الانفراد بتركيا وعقدانفافية ممها نؤدى الى تسويغ مركز الانجليز في مصروكان تدخل اية دولة اخرى في الموضوع مما يعرقل هذه المساعى ولكن فرنسا بالرغم منالا خطاءاالى ارتكبها ارادت ان تحاول من جديد فتح باب المسألة المصرية مم أنجاترا عناسية مهمة وولف

فنى اعسطس قصد المسيو وادبجين سفير فرنسا فى لندن الى اللورد السبورى وفاتحه فى مهمة السير هنرى درمندوولف واظهر له رغبة لحكومة الفرنسية فى اذيمرج المندوب الانجابزى على باريس قبل مفره الى الاستانة ليتحادث مع وزير الخارجية بقصد ازالة الاثر السئ لذى ترتب على ماشاع وذاع حول هذه المهمة الى لايملم الناس شيئا عن حقيقها

فكان جواب اللورد سالسبورى ان وولف مرتبط بمواعيد خاصة في فيننا وانه لابد له من ان يكون فيها في يوم محدود وعلى ذلك فليس في الوقت متسع لتنيير طريق سفره ثم اضاف الى ذلك ان الحكومة الانجليزية ترى فقط الى الاستمانة محكومة الباب العالى لهدئة بعض الاراضى السودانية المتاخة لمصر

ثم انتقل الحديث بعد ذلك الى مصاعب المسألة المصرية فاول المسيو وادنج من أن يمالج نقطة الجلاء من جديد وقال الدور سالمبورى «ان فرنسا مستعدة لان تعهد بطريقة جازمة بعدم ارسال جنود فرنسية الى مصر عند ما يجاو الجنود الانجازية عها وقد تعرضت الحكومة الفرنسية للوم بعض الاحزاب من جراء اعطامها هذا التعهد ومع ذلك فاتها مصعمة على الاحتفاظ به و ولكن اللورد سالسبورى الذي أراد من أول الأمر أن يتهرب من من قشة هذه المسألة لم يحرجوا باعلى هذه النقطة ولم يشادك صفير فرنسا في معالجها

سفر وولف الى الاستانة ومن النها في ٧٠ أغسطس وقابله

السلطان عبد الحميد في ٢٩ أغسطس ودار الحديث في هذه المقابلة على الشؤوزالمامة وكانكلاها متحفظا في القول

ثم تكررت المقابلات بين السير هنرى درمو ندوولف وبين الوزيرين كامل باشا وعاصم باشا وفي خلال ذلك انشغلت الدولة بحوادث البلقان عند ماقام أهالى الروملى الشرق وطلبوا الانضام الى أمارة بلغاريا وظامت الدولة مرتبكة على أر الحاح الدول بعقد مؤتمر فى الاستانة لحل هذه المشكلة التى يقول بعض المؤرخين أن يد الدسائس الاجنبية هى التى حركتها فى الوقت المناسب حى تنصرف تركياعن تسوية السألة الصرية تسوية عادلة وقد قبل السلطان فكرة عقد مؤتمر وأسقط سعيد باشا من الصدارة وعين كامل باشا مكانه وقبلت الحكومة الجديدة تحقيق مطالب أهالى الروملي الشرق باجاتها على امارة البلغار

وكانت المخابرات مع وولف قد وقفت فى اثناء ذلك فلما انهت هذه الازمة عادت المفاوضات بينه وبين كامل باشا وانهت بوضع اتفاقية مبدئية تكون قاعدة للتسوية المقبلة وكان ذلك فى ١٢٤ كتوبرسنة ١٨٨٥

## اتفاقیته ۳۶ اکستو بر سنة ۱۸۸۰

وهذا نُص الاتفانية المذكورة:

(أولا) ترسل كل من الدولة المهانية وانجلترا مندوبا عالياً الى مصر (ثانياً) يتدبر المندوب العالى المهانى متفقا مع الجناب الخديوى أو مع من يمينه هو لهذا الفرض المبين في الوسائط النافعة لتسكين السو دان ويتفاوض المندوبان والخديوى في جميع التدبيرات التي يمكن بها تعديل الاحوال المصرية عامة ويكون اجراؤها برضي الجليع ( ثالثا ) يساشر المندوبان العاليان ومعها الخديوى اصلاح وترتيب العساكر المصرية (رابعاً ) ينظر المندوبان العاليان مع الخديوى في جميع فروع الحكومة المصرية ويمكنهما أن يدخلوا التعديلات التي يونها لازمة في كل ماهوداخل في دارة الفرمانات السلطانية (خامساً ) يقع الاعتراف من جانب السلطانية المشافية وذلك اذا لم تكن غالفة للامتيازات المضمنة في الفرمانات السلطانية (سادساً ) عندما برى المندوبان العاليان ان الأمن على الحدود استقر وان الحكومة المصرية تسير سيراً حسناً وقد توطد مركزها فعلي كل منها أن يقدم تقريراً الى دولته لعقد اتفاق باخلاه العساكر الانجابزية البلاد المصرية في وقت مرضى (سابعاً ) توقع هذه الاتفاقية في خلال خسة عشر يوماً ويجرى تبادلها في الاستانة بعد توقيماً

تميين الغازى مختار باشا

وقد سافر وولف الى القاهرة بمد توقيع هذه الانفاقية ثم صدرت الرادة شاهانية في ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٥٠ بتميين المرحوم احمد مختار باشا مندوبا عاليا عن الدولة الذي صدرت اليه الأواس بالسفر الى مصر على على ظهر اليخت الشاهاني «عز الدين» فوصل اليها بعمد زميله بشهر من الزمن

#### ملاحظات عامة

وقدكان توقيع هذه الاتفافية المبدئية التي اتينا على نصوصها فوزا

للسياسة الانجليزية الى عرفت كيف تستدرج المفاوصين المثمانيين و توقعهم في مراكم فقد كان هؤلاء المفاوضون متمسكين في مبدأ الامر بقصر المفاوضة على تحديد موعد للجلاء عن مصر ولكنهم الحذوا يتزحزحون عن موقفهم هذا الى مادونه شيئًا فشيئًا حتى سلموا في النهاية بكثير من الحقوق لانجلترا وفي مقدمها الاشتراك في وضع النظامات الاصلاحية الداخلية لمصر ولم تأث مسألة الجلاء الا في آخر ما ينظر فيه المندوبان

ولا شك ان انفراد انجلترا دون بقية الدول بهذا العمل يعسد خرقا للماهدات والانفاقات السابقة الى قضت بان المسألة المصرية مسألة دولية لايتدخل فيها الا المجموع الاوروبي النيسبق له تقرير مصير مصر وضان استقلالها

ولقد كشفت هذه الانفاقية النطاء عن سر مهمة وولف وابانت للمالم مرى السياسة الانجليزية عند ماتهر بت من الدول وانفردت بالعمل مع تركيا فهى ماأرادت فتح باب المفاوضة فى المسالة المصرية لمصلحة مصر أو لمصلحة توكيا واعما أرادت تحقيق الطامع الاستمارية تحت ستار شرعى

ولذلك قال بعض المؤرخين ان السير درومند وولف عند قدومه للقاهرة كان يخشى ان تمدل تركيا عن تنفيذ الاتفاقية ولاترسل مندوسها وظل مكتئبا حامرًا ولم يهدأ له بالاالاعند ماوصل مختار باشا من الاستانة فهناك لحامأن على انه سيستطيمان يستمرعل تنفيذ السياسة التي صدرت له الاوامر باتباعها والتي اقسم الاعان على عدم افشاء اسرارها

نم ان مختار باشا فارم السياسة الإنجليزية كما قاومتها روسياوفرنسا

ولكن المقاومة لم نكن منظمة ولم تكن متفقة على غاية واحدة كما ان الاساس الذى قبلته تركيا قاعدة للمفاوضة كان اساساً فاسداً وابعاد الدول الاخرى عن المفاوضات كان ضارا وفضلاعن كل ذلك فان الظروف لسوء الحظ لم تكن فى جانب مصر بل كانت تما كسما فلم يخرج الحق ظافرا من هذا النضال بل خرج مغلوبا على أمره وكيف يكون له غير هذا المصد وقد اتفقت كل العوامل على مناوأته

#### تدخل فرنسا

وكان المسيو فريسينيه عادالى السياسة بدخوله فىوزارة بريسون ق ٢ ابريل سنة ١٨٨٥ وعلى اثر اعادة انتخاب السيو جريق رئيسا للجمهورية عين المسيو فريسينيه رئيسا للوزارة فى بناير سنة ١٨٨٦ ويظهر انه أراد أن يحاول اصلاح ماارتكبه من الاخطاء فكتب اللى المسيو منتبال سفير فرنسا فى الاستانة يطلب منه ان يقنع السلطان بضرورة السعى فى اعادة تنظيم الجيش المدى مع ادخال بعض ضباط اتراك فيه وقد أعرب المسيو منتبلو للباب العالى وقتلذ بان فرنسا لن تحتل مصر مطلقا كما الها تمارض فى بقاء أية دولة أجنبية على صفاف الذيل

## مفاوضات القاهرة

### بدأ المفاوضة

وقد بدأت المفاوضة بومالسبت ٩ يناير سنة ١٨٨٦وكان ذلك بحضور الخديوى توفيق باشا والسير هنرى درومند وولف ومختسار باشا فتليت الاتفاقية المبدئية التي جملت قاعدة للمفاوضة وبمد مناقشة فيهما صرح الحديوى بانه نظرا لاهمية المسألة فانه سيتولى المفاوضات بنفسه ثم تناول الكلام مختار باشا فبحث في مسألة السودان وضرورة استرداده بواسطة الجيش المصرى الذي مجبان يعاد تنظيمه وقد اتهت هذه الجاسة دون ان يتقرر فيها شيء

#### مختار باشا والسودان

وعلى اثر هذه الجلسة كان مختار باشا يتكلم في مجالسه الخاصة عن السودان ويطمن في فكرة اخلائه ويقول ان هـذا الاخلاء لامبرر له وان مصر لايمكن ان تخلومن اضطرابات مادامت محتلة بالانجليز وان في الاستطاعة استرداد السودان باشتراك الجنود التركية والجنود المصرية

#### الجاسة الثانية

وق ٢٠ يناير عقدت الجلسة الثانية للمفاومنات وكان البحث فيها دائراً حول تنظم الجيش المصرى وكلف مختار باشا بكتابة نقرير عن ذلك ثم تسكلم وولف عن ضرورة تخريج ضباط مصريين أكفاء وإنفق الجميع على ضرورة الاسراع بتأليف ارطتين مصريتين لتحلامل الحامية الانجازية في سواكن

#### تقارير مختار باشا

وفى ٦ فبراير قدم مختار باشا تقريره عن الجيش والانفاق عليه وهو يتلخص فى ان عدد هذا الجيش بجب ان يكون ١٦ الفا ينفق عليه ١٦٥ الف جنيه وحيث ان الميزانية الحربية كانت نبلغ فى ذلك الوقت ١٣٠ الف جنيه وماينفق على جيش الاحتلال الانجليزى ٢٠٠ الف فيكون المجموع ١٣٠٠لف ويكون الباقى من المطاوب ٨٥ الفا يمكن الحصول عليها من الاقتصاد في بمض الفروع الادارية الاخرى

وقال مختار باشا في هذا التقرير انساطة الحديوى لانؤيد الا بتأليف جيش وطنى منظم يكون في استطاعته الدفاع عن مصر بدون حاجة الى تدخل اجنبي كماان تأليف هذا الجيش يسمح شيئا فشيئا بانقاص القوات الانجازية حتى يتم الجلاء النهائي

وفي ٢٠ فبراير قدم المندوب المهابي تقريراً آخر عن السودان قال فيه مايلي « ان السودان تابع لمصر وهو بهذه الصفة جزء لا يتجزأ من تركيا كما ان النيل حياة مصر ومن واجب هذهأن تتولى مرافبته ومرافبة الاراضي التي يجتازها فلا مندوحة عن ايجاد سد تقف النورة عنده ويكون هذا السد عنابة تقطة ارتكاز تبدأ منها عملية التغلب على النائرين وهذه النقطة هي دنقله فيجب السعى في استرداد هذه المدينة » ثم عاد الى التكلم في مسألة الجيش عا لايخرج عما نقدم واعا ألح في القول بأن استرداد السودان واطفاء نار النورة لا يتهان الا مجنود مسامة يقودها صناط مسامون

## عدم ارتياح الانجليز

فلم تصادف هذه الاقتراحات ارتياحا في الدوائر الانجايزية لانها تنافى مصاحة السياسة الانجايزية فان تأليف جيس مصرى وطني يقوده صباط من غير الانجايز وبسط السكينة في السودان مما ينظر اليه الانجايز بمين الامتماض ولاسيا الاقتراح الاخير فانهم كانوا يبررون امتداد احتلالهم محجة الدفاع عن مصر صد ثورة المهدى فاذا فضى على هذه النورة بواسطة جيش مصرى بطلت حجتهم واحرج مركزهم

### سقوط وزارة سالسبوري

وكانتوزارة اللورد سالسبوري فنسقطت في ٣٠ اغسطس فخلفها وزارة جلادستون

وقد أراد الوزير الجديد ان يقضى على مهمة وولف بمجرد نوليه الحكم ولكنه ظلى مترددًا طويلامن الوقت فقدكان الغرض الظاهرى لهذه المهمة هوالبحث عن تحديد موعد للجلاء فالناؤها معناه ـ ولوفى الظاهر ـ العدول عن فكرة الجلاء وقدكان جلادستون منذ اشهر قليلة ينادى فى احدى منشوراته الانتخابية (١٧سبتمبرسنة ١٨٨٥) بأنه « لاضم ولا عابة ولا اطالة غير محدودة للاحتلال بل يجب على انجارا أن تنسحب من مصرمى سمع بذلك الشرف البريطاني

ونحن رفض كل فكرة تعويض مهاكان نوعه في مقابل الجهودات والتضحيات التي بذلناها لليوم. والسياسة الانجليزية قائمة على خطأ وان أحسن مايمل في مثل هذه الحالة هو أن نضع بسرعة حداً لمشل هذا التدخل» هذا ما كان يقوله جلادستون وهو في كرسي المارضة ولكنه عند ما انتقل من الممارضة الى الحكومة لم يشأ ان يبقى نصيرا الجلاء ومع ذلك فانه لم يجرى ان يعلن تقلبه بل أخذيسمي بالطرق السياسية المعروفة لاطالة أمد الاحتلال

#### اقتراحات انجلترا

وفى خلال شهر مارس أعلنت انجلترا انها ترفض افتراحات مختــار باشا وارسلت الوزارة اليه تعديلات تتلخص فيما يـلى أولا — لايتجاوز عدد الجيش المصرى 1 الفاً

ثانياً - يكون سردار الجيش المصرى وضباطه انجايز

ثالثاً — تدفع الحكومة المصرية وووه ألف جنيه نفقة لجيش الاحتلال فاعتبر مختار باشا هـذه الافتراحات بمثابة ابقاء القـديم على قدمه وهدد بقطع المفاوضات

وفى أُول مايو ســنة ١٨٨٦ عقدت جلسة جديدة فى قصر عابدين تبادل فيها المفاوضون المنافشة فى المسألة العسكرية

وفى ٢ مايو أعلن المستر جلادستون فى مجانس المموم التصريح الآتى « ان حكومة جلالة الملكة بمد فحص اقتراحات مختار باشا فحصاً دقيقا لم تستطع قبولها وقد أبلغ السير هنرى درومند وولف هذا القرار الى المندوب العالى المثماني وطلب منه بمض تعديلات تذهب بالاعتراضات الى كنا الديناها »

سقوط جلادستون ووقف المفاوضات وفي ٩ يونيه سنة ١٨٨٦ سقطت وزارة جلادستون وخلفه اللورد سالسبورى مرة أخرى فطلب الى وولف أن يوقف المفاوضات و استدعى نوبار باشا الى لندن لمنافشته في المسألة المصرية فوصل البها في ٢٠ سبتمبر ولكن وجوده بهاكان بغير جدوى

### كشف الستار عن نيات الانجليز

والى هذا انهت المفاوضات الى كانت تدور فى القاهرة على الت تستأنف بعد ذلك فى الاستانة لابين مختار باشا وولف بل بين وولف ورجال الباب العالى ولاسما كامل باشا المشهور وقدانهت هذه المفاوضات باتفاقية ٢٧ مايو سنة ١٨٨٧ المعروفة وسنشرح فيا يلى تفصيل هذه الحوادث ومرمى هذه الاتفاقية واحب السياسة الانجليزية بالالفساظ ومحاولها صبغ مركزها الفعلى بصبغة شرعية وغير ذلك من حيل ومناورات وأساليب ليست غريبة عن المفاوضات الانجابزية

غير ان هذا الدور الاول من المفاوضات لم ينته بدون ان يكشف الستار عن النيات الحقيقية للانجليز من هذه المفاوضات فقد نشرت النيس وقتئذ مقالا أثبتت فيه ان السياسة الانجليزية لم تكن مخلصة في اعمالها وان وجود المسدوب المهاني في القاهرة لم يكن الفرض منه الا خديمة الاهالي الوطنيين بايهامهم ان الانفاق فأم بين انجاترا وبين الدولة صاحبة السيادة على مصر

وقد كتب مكانب التيمس في القاهرة الى جريدته يومثذ يقول « إن القاهرة يسكنها الاثمائة ألف نسمة منهم عشرة آلاف يخالجهم الشك في ان مختار باشا يمرض افتراحات نقابل بالرفض المستمر ولكن باقي السكان وهم ٢٩٠ ألفا ينظرون اليه باعتباره دليلامحسوسا على ان السلطان يشتغل بالاتفاق مع الانجليز وهذا من شأنه تقليل المداوة التي نصادفها في مصر »

هذا شيء من خبايا السياسة الانجليزية بعلمناكيف نكون مها على حذر فانبق دامًا يقطين غير غافاين

## مقارنة بين الماضي والحاضر

اللورد سالسبوري سنة ١٨٨٧ واللورد ملنر سنة ١٩٢٠

لم تنجيح المفاوضات التى دارت بين النازى مختار باشا والسير هنرى درومند وولف فى القاهرة وفى خلال شهر نوفبر سنة ١٨٨٦ استدعى وولف الى اندن لمناقشة اللورد سالسبورى واللورد اديسلى لوضع القواعد الجديدة المفاوضات وفى شهر ينايرسنة ١٨٨٧ غادر وولف لندن الى الاستانة بهمة فوق العادة قيل عنها وقتئذ الها ترمى «الى قتح باب المفاوضات مع اللباب العالى بقصد ايجاد نظام بخضع له مصرويكون نوعا من أنواع الحياد مم السمى فى تصديق اللول بعد ذلك على هذه النتيجة »

ولقد وضع اللورد سالسبورى فى ذلك الوقت قاعدة المفاوضات فى صورة مذكرة سلمها للسير هنرى درومند وولف ليسير وفاق ماتضمنته من التعلمات

وله ذه المذكرة أهمية كبرى لاتقف عندمزيهاالتاريخية وانماتنعداها الى ماهو اعظم شاناً من ذلك فقدكانت ولا نزال بمثابةالقاعدةالاساسية لسياسة انجلدا في مصر من الوجهة العسكرية والشروط التي يعلق عليها ساسة الأنجليز جلاء جنودهم عن وادى النيل ولا شك ان من يطالع هذه المذكرة باممان ثم يقاربها بانفاقية وولف وعا ورد فى تقرير اللورد ملتر الأخير عن الانفاق الانجابزى المصرى لا يتردد في الحكم بأن تعليات سالسبورى كانت دائمًا نصب عين كل مفاوض انجابزى عند محاولته حل المسالة المصرية

ولقد نشر اللوردمانر نص هذه المذكرة في مؤلفه المشهور عن المسألة المصرية عند ايراده أنباء مفاوضات وولف وقدمها بمقدمة صغيرة تنهت أهميها السياسية الكرى قال:

« .... لم يبق الا البحث فى النقطة الدقيقة ، نقطة تنظيم سحب الجنود الانجليزية . وطبعى ان هذا ما كانت تصبو اليه تركيا لانها انقطمت منذ الاحتلال عن الالحاحق هذا الموضوع يعاونها فى مجهودها هذا استمر ار النضب الذى امتلك قلب فرنسا . ورغبة فى الوصول الى حل هذه المسألة العويصة أرسل سير هنرى درومند وولف مرة أخرى الى الاستانة فى يناير سنة ١٩٨٧ ، ومنذ زيارته الأولى تناوب الأمر فى وزارة الخارجية فى ذلك الوقت الورد اديسلى . واستقر الشأن فى وزارة الحارجية فى ذلك الوقت الورد سالسبورى ودلت التعليات التى أصدرها طبعت به سياستنا فى مصر بطريقة لا تقل أهمية عن الطريقة التى ظهرت من تاخراف لورد غرنفيل الذى أرسله فى ۴ يناير سنة ١٨٨٣ ولم تكن هذه التعليات فى الواقع الاشرحالذلك التلفراف . ولست هنا فى مقام المديح وعلى ذلك فني استطاعى أن أورد التعليات بشىء من التطويل

# ملكرة سالسبوري عن مسأة الجلاء

فني ١٥ يناير سنة ١٨٨٧ كتب لوردسالسبورى التعليمات الآتية · ه يلح السلطان على حكومة بريطانيا العظمي في أن تحــدد ناريخًا للجلاء عن مصروهذا الطلب مؤيد بشكل واضح على من واحدة أو اثنتين من الدول العظمى الأوربية (١) وانحكومة جلالة الملكة لشديدة الرغبة في ارضاء السلطان في هذا الموضوع والكنها لانستطيع أن تحدد تاريخًا للجلاء قريبًا كان أو بميدًا الا اذا اتخــنت قبل ذلك مَايارُم من الاجراءآت لضمان السلم في مصر داخلا وخارجاً . والفرض الذي ترمى اليه الدول العظمي والذي ترغب حكومة جلالة الملكة في الوصــول اليه يمكن التعبير عنه بطريقة عامة بهذه الصيغة : « حياد مصر » واكنه حياد مشفوع بتحفظ صرمح وهو ضمان الأمن والمحافظة على الاتفـــاق وأن تستبقى الحكومة الانجليزية حق المحافظة على الاعمال الى انتجها مجهودها الحربى مضافأ اليه ما احتملته بلادها من ضحايا عظمي وكذلك حق حماية تلك الاعمال . نعم انه من المرغوب فيه أشد الرغبة أن لاتطأ أرض مصر قدم جندي من جنسية أخرى الا في الاحوال التي يازمفيها النقــل للذهاب من بحر الى بحر وذلك بشرط أن تــكون الحـكومة المصرية قادرة على تنفيذ هذا الحل وأن لاتقع فلافل تعرقل ادارة القضاء أو عمل السلطة التنفيذية وان حكومة جـ لالة الملكة ترضي عن طيب

<sup>(</sup>۱) يقصد فرنسا وروسيا

خاطر أن يطبق هذا النص متى تم الجلاء على الجنود البريطانية تطبيقه على جنود البلاد الأخرى غير ان هذا التطبيق لايسرى على انجلرا الا في وقت الهدوء « اذ مما لايجوز اغفاله ان بريطانيا العظمى مادامت تنجلى عن البلاد بمحض ارادتها وبحسن نية فاتها تحفظ بالمماهدة لنفسها حق التدخل اذا هددت سلامة البلاد داخلا أو خارجاً تهديداً جدياً وانتكاليف هذا الامتياز تبعد كل خطر من استعاله الا متى استوجبت الظروف ذلك الاستعال بطريقة لامفر مها »

.

هذه قاعدة السياسة المسكرية لأنجلترا فى مصر لم تتغير من سنة الممال الى الآن واذا كان اللورد مائر قدائبتها فى كتابه واعتبرها أساسا للسياسة الأنجايزية فى مصر فهو لم يشأ ان يحيد عنهاعند ماكان يتفاوض مم الوفد المصرى لوضع قواعد الاتفاق بين البلدين

فانجاترا لاتمارض فى الجلاء ظاهرا واكنها تصحب هذا الجلاء بشروط واحكام تجمله فى حيز العدم وهذه الشروط قد لخصها اللورد سالسبورى فى تمسكه « بأن يكون لانجلترا حق التدخل اذا هددت سلامة البلاد داخلا أو خارجا » وسيرى القراء ان هذا الحكم كان بمثابة حجر الزاوية فى انفاقية وولف كها انه ورد بنصه تقريبا فى تقرير اللورد ملز فقد قال عند كلامه عن النقطة المسكرية انه لايوافق على وضع هذه النقطة فى منطقة القنال ثم أضاف الى ذلك « ان مصلحة بريطانيا العطمى المسكرية فى مصر لاتقتصر على ضان حرية المرور لها فى قنال

السويس بل ان الدفاع عن مواصلاتها الامبراطورية ينطوى على اكثر من ذلك كثيرا اذ مصر تقرب شيئاً فشيئاً من ان تصير و عقد ارتباط » كل تلك المواصلات برية كانتأو جوية أو بحرية فالهذه الاعتبارات عدلنا عن تميين القنطرة أو غيرها في منطقة القنال الزول الجنود فيها وبعد ماتم التسليم مبدئيا بوجود قوة عسكرية في مصر تركنا مسألة مسكرها حتى يقر القرار عايها مع غيرها من التفاصيل في المفاوضات التي تجرى لمقد المعاهدة المنوية »

ثم تراه يقول عند الكلام على المواصلات الامبر اطورية الى وضت النقطة المسكرية للمفاع عنها ه اما المصالح البريطانية الجوهرية فعى ان المواصلات البريطانية المطيمة التي تخترق الاراضي المصرية يجب ان لا تهدد بخطر سواء كان باضطرابات الخلية أو باعتلام أجنه ي »

فاللورد مانر لم يأت بشىء جديد من عنده فى هذه النقطة وانما كتنى بأن ينفذ تمليات اللورد سالسبورى بعد أربع وثلاثين سنة وقد نجح فى استدراج الوفد لقبول هذه الفكرة مبدئياً ولذلك لم يسمه ان يتكتم أمر هذا النجاح بل بادرالى اثبات تسليم الوفد ببقاء القوة العسكرية فى مصر مكتفيا عا احرزه تاركا الممالياق للمفاوضات الرسمية ضارباً بذلك الامثال على طول اناة السياسة الانجابزية وانهازها الفرس لتنفيذ سياسها الى لا يتبدل جوهرها وان تبدلت الالفاظ التى تعبر عها وكأن العالم لم

يطرأ عليه تغيير من سنة ١٨٨٧ الى ١٩٣٠ أوكأن اللورد سالسبوري هو استاذ السياسة في الكون فلا مجوز الخروج عن تعلماته

## مفاوضات الاستانة

ولنمد الان الى موضوع مفاوضات وولف فنقول ان هذه المعاوضات بدأت فى عاصمة الدولة العلية فى اليوم التانى من شهر فبراير بين سعيد باشا والمندوب الانجليزى فلم تسفر الجلسة الاولى عن أية نتيجة واقتصرت على تبادل الطلبات المبدئية فان سعيد باشاطلب من جهته تحديد تاريخ الجلاء قبل البحث فى اى شىء آخر فكان جو ابوولف بأن تحديد هذا التاريخ متملق بالوسائل التى يجرى اتباعها لتوطيد الامن فى مصر

### اقتراحات الانجليز

وفى ٨ فبرابر قدم وولف مذكرة ضمنها ثلاثة أمور: أولا – اقتراح حيدة مصر وثانياً – تخويل انجلترا حق احتلال البلاد مرة ثانية في حالة وقوع اضطراب داخلي أو اعتداء من الخارج ثالثاً – بقاءالضباط الانجليز في الجيش المصرى الذي يكون عدده ١٦ الفا

ولا يخنى ان هذه الاقتراحات ليست الا سليلةمذكر تسالسبورى وقد قابلها تركيسا بالرفض ثم وضعت من جانبها مشروعاً يتضمر الاقتراحات الآثمة :

#### اقتراحات تركيا

أولا -- ان انجلترا تسحب جنودها من مصروالبلاد التابعة لهابمد عام ونصف من تاريخ الاتفاق نانياً -- ان عدداً قليلا من الضباط الانجليز يبقون في الجيش المصرى ثم يغادرون البلاد بمدعام من تاريخ الجلاء ويحل محلم منباط عثمانيون ثالثا - تخويل تركياحق التدخل في مصر لحلية سلطة الخديوى واعادة الامن الي نصابه اذا اختل واذاوقع اعتداء خارجي على مصر فالدولة الملية تصد هذا الاعتداء بالاشتراك مم الجنود الانجايزية

رابعاً -- بما ان مصر والسودان لايمكن فصاهما فان الدولة العايمة ستطاب من الخديوى ان يختار الوقت المناسب لاعادة السودان

\*

فرفض الأنجابز هذا المشروع وظات الفاوضات مستمرة لتبادل الآراء في اقداحات الفريقين وكانت السياسة الانجلزية تربى المحل تركيا على قبول ماتمرضه مسهلة لها هذا القبول بأعطائها الوعود المتكررة على قرب الجلاء عن مصر لانها كانت تربى الىشئ واحد وهو الحصول على مركز شرعى في وادى النيل ولايهمها انتجاو الجنود الانجابزية قريبا أو بعيدا مادام سيصبح لهاحق احتلالها والتدخل فيها باقرار الدولة الى كانت لها السيادة على مصروبت صديق دول أور باالاخرى وقداً وشك وولف أن ينجح في هذه المهمة لولا تدخل فرنسا وروسيا وضغطها على السلطان عبد الحيد كما سنشرحه في موضعه

## مشروع جديد لانجابرا

وبعد مخابراتطویلة عاد وولف وقدم مشرعا جدیدا ظنامنه انه برضی الحکومة الترکیة وهو یتلخص فیا یلی (أولا) - لا يتغير مركز مصر السياسي بل يبقى كما هو حسب أحكام الفرمانات السلطانية (ثانيا) تبقى قناة السويس على الجياد (ثانيا) تنسعب الجنود الانجليزية بعد ثلاثة أعوام من توقيع الانفاق ويبقى الضباط الانجليز في الجيس المصري سنتين اخريين بعد الجلاه (رابعا) تمتنع انجلترا عن الجلاه في بهاية الثلاثة الاعوام اذا حدث اضطراب داخلي أو هددت مصر من الخارج (خامسا) يحتى لانجلترا احتلال مصر عساعدة الجنود التركية اذا وقع اصطراب داخلي في البلاد أو خشى من اعتداء دولة اجنبية (سادسا) تطلب الدولتان المصدقتان على هذا الوفاق من بقية الدول التصديق على أحكام الانفاق واجراء بعض تمديلات فيا يتملق بامتيازات الاجانب

#### اقتراحات الباب العالى

فمارضت الدولة فى بعض هذه الاحكام وافترحت ان يكون لهـــا وحـــدها حق ارسال جنود الى مصر فى حالة وقوع اضطراب داخلى أو خارجى فيها

فلم توافق انجاترا على ذلك وأعلنت البــاب العالى انهــا متمسكة بنقطتين اساسيتين

الاولى - حيدة مصر

الثانية - تخويل أنجلترا حق احتلال البلاد في حالة الاضطراب. واله بدون قبول هذين الشرطين لاتسحب أنجلترا جنودها

فلم يرق لدى المفاوضين العنمانيين كلمة « حيدة » اذ اعتبروهامؤ دية

لمعي انفصال مصر عن الدولة واقترحوا تغييرها بلفظتي « سلامةالبلاد نه · تدخل فرنسا

وفى خلال هذه الحوادث كان ممناو المانيا والنمسا وايطاليا يؤيدون السياسة الانجايزية على تقيض روسيا وفرنسا وقد قررت الاخيرة ان نؤيد الباب العالى فى مطالبه فذهب المسيو ( امبرت ) القائم باعمال السفير الفرنسي الى السير وولف و نصح له ان يحدد تاريخ الجلاء قبل أية مناقشة فأجاب المندوب الانجابزي بالرفض

#### جاسة ١٤ مارس

وفى ١٤ مارس عقدت جلسة المفاوضة وكان البحث مقصوراً فيها على مسألة الحيدة فأصر الباب العالى على رفض هذا الاقتراح وحاول وولف ان يقنع المفاوضين المثمانيين بصواب هذا النظام قائلا ان حيدة فناة السويس الاتكون ذات قيمة الا اذاكان شاطئا هذه القناة وجميع الاراضى المصرية بمنجاة من اطهاع الدول ولكن المفاوضين المثمانيين لم يقتنموا واخرجوا المناقشة مرخ دارتها وعادوا الى التكلم في مسألة تاريخ الجلاء

## اتفاقية ٢٢ مايو سنة ١٨٨٧

وبعد جاسات متعددة وأخذ ورد بين المفاوضين أخذ السير هدى درومند وولف يتغلب شيئاً فشيئاً على كامل باشاوسعيدباشا حي جذبهما الى النظرية الانجليزية فقبلا مبدأ اعادة احتىالال مصر بواسطة الجنود الانجليزية في حالة وقوع اضطراب بهاكما قبلا بقاء الضباط الانجليز بالجيش المصرى مدة من الزمن وكان هذا القبولخطأ من اخطاء سياسة كامل باشا المديدة

وبذلك فازت السياسة الانجايزية وبادر اللورد سالسبورى فابرق لمندوبه بأن يسرع لمقد انفاق على هـذه القاعدة وفعلا وقع الفريقان فى ٢٢ مايو سنة ١٨٨٧ على الاتفاقيه المحروفة باتفاقية الاســـتانة أو وفاق درومند وولف وكامل وسعيد لان الثلاثة وقعوه بامضاءاتهم

## وهذه الاتفاقية تتلخص فيمايلي

فالمادة (الاولى) خاصة بابقاء الفرمانات السلطانية مرعية الجانب في مصر و (التانية) نقضى بان القطر المصرى يشمل جميع الاراضى المنصوص عليها في الفرمانات السلطانية و (الثالثة) تبحث في مسألة حياد قناة السويس واستدعاء الدول الموقعة على معاهدة برين التصديق على وفاق يضمن حرية الملاحة في القناة و (الرابعة) خاصة بالجيش المصرى والمحافظة على الامن في مصر والسودان ويخويل انجلترا حق تنظيم الجيش وابقاء صباطها فيه وكذلك ابقاء جزء من جنودها و (الحامسة) خاصة بالجلاء وشرائطه ولما كانت هذه المادة هي أهم احكام الاتفاق وهي التي دار عليها النزاع الطويل مع فرنسا وروسيا وبين الباب العالى وانجاترا فنحن لانرى بدا من اثباتها بنصها بعد و (السادسة) خاصة بدعوة الدول المي المحديق على هذا الوفاق كل من السلطان وملكة انجلترا في خلال شهر واحد اعتباراً من الرخ توقيع المفاوضين

#### المادة الخامسة

وهذا نص المادة الخامسة « بعد مرور ثلاث سنوات من تاريخهذا الاتفاق تعهد الحكومة البريطانية بسحب جنودها من مصر واذا ظهر في ذلك الميماد خطر في الداخل أو الخارج يستازم تأجيل الجلاء فان الجنود الانجايزية ستنسحب من مصر مباشرة بعد زوال همذا الخيار وبعد مفى سنتين من تاريخ هذا الجلاء فان النصوص الواردة في المادة الرابعة (المصرحة ببقاء القوات الانجليزية بقاء مؤقتا) ينتهي مفعولها تماما وعند سحب الجنود البريطانية فان مصر تمتع عزايا مبدأ سلامة أرضها (١) وعند المصادقة على هذا اللانفاق فان الدول العظمي ستدعى التوقيم على عقد تعترف فيه وتضمن به عدم التعدى على الاراضي المصرية ويموجب هذا المقد لا يكون لا ية دولة ولا بأية مناسبة الحق في الزال جنودها الى أرض مصر الا في الاحوال المنصوص عنها في اللائحة المرفقة بهذا الاتفاق ( وهي الحالة التي يحصل فيها وقف الملاحة في فناة السويس)

وعلى كل حال فان الحكومة المثانية ستستعمل حقها في احتلال مصر احتلالا عسكريا اذا كانت هناك أسباب تدعوللتخوف من اغارة من الخارج أو اذا اضطرب النظام والأمن في الداخل أو اذا رفضت خديوية مصر أن تقوم بواجباتها نحو صاحب السيادة أو تعهداتها الدولية

<sup>(</sup>١) عبارة مبدأ سلامة أرضها وضعت بنــاء على طلب المفوضين العثمانيين بدلا من عبارة « الحيدة » التي كانت تركيا تنفر منها

و عوجب هذا الاتفاق مصرح للحكومة البريطانية من جهها أن ترسل في الأحوال سالفة الذكر جنوداً الى مصر لتتخذ الاجراءات اللازمة لدرء هذه الانخطار وعند تنفيذ هذه الاجراءات فان صباط هذه الجنود يعملون محافظين على مايجب الى ساطة السيادة من الاحترام وان الجنود الميانية والجنود البريطانية تنسحب من مصر عند مازول أسياب هذا التدخل

واذا عاق الدولة العلية عائق عنها من ارسال جنودها الى مصر فعليها أن ترسل مندوباً يبق فيها طول مدة بقاء الجنودالانجابزية » أن مسر هذه هي المادة التي أثارت احتجاجات فرنسا وروسيا والحقيقة انها مسراح عصر ولا تستفيد منها الا السياسة الانجابزية التي أرادت عها الحصول من تركيا ومن الدول - مي أقرت الوفاق على توكيل بجعالها قانو نا صاحبة حق في احتلال مصر عند وقوع اضطراب فيها وقد رأينا من الحوادث الماضية كيف خلقت انجلرا هذه الاضطرابات وكيف سوغت لنفسها ضرب الاسكندرية لاسباب تافهة فاختلاق عدر للاحتلال سوغت لنفسها ضرب الاسكندرية لاسباب تافهة فاختلاق عدر للاحتلال بصبغة شرعية وهذا ما كانت ترمى اليه بالمادة الخامسة التي نحن بصددها وقد أرادت انجلرا من النص على اشتراك تركيا مها في الاحتلال ذر الرماد في الديون لانها كانت تعلم من الحوادث السابقة ان تركيا لا تبادر الى هذا العمل الا بعد فوات الوقت الى هذا العمل الا بعد فوات الوقت

ولقدأشار اللورد ملنر الى هذه النية فقال في كتابه « ان مشاركة

السلطان لنا لم تكن ذات قيمة من الوجهة العملية لما هو معروف من ان تركيا لاتكون مستعدة للعمل السريع عند مطالبتها به وعلى ذلك فانه فى حالة وقوع اضطرابات فى مصر فان انجلترا هى التى كانت تتولى قمها عفردها »

وقد زادهذه النية الخفية جلاء ان المادة الخامسة نصت نصاً صريحاً على هذا الاحتمال فقالت : « انه عنذ وقوع عائق يحول دون ارسال جنود تركية الى مصر فعلى الحكومة العُثمانية أن ترسل مندوباً عنها »

## المارضة في الاتفاق ومرمى السياسة الانجليزية

ولقد انصرفت جهود السياسة الأنجايزية بمد توقيع هذا الا الى الله الحصول على تصديق السلطان عبد الحيد وكادت تدرك هذه الدية لولا وقوف فرنسا وروسيا فى وجهها فانهاتين الدولتين قامتا وقتئذ بدور سياسى كبير سنأتى على تفاصيله بعد وكان من نتيجته امتناع السلطان عن التوقيع وانقطاع المفاوضات بغير جدوى

ولا شك فى أن هذه المفاوضات الى قام بها درمندوولف بارشاد اللورد سالسبورى تعد درساً جديراً بأن نقف منه على الأساليب العملية للسياسة الانجابزية فهى تعتمد فى مفاوضها على قاعدتين أساسيتين

وبواسطة هذا الأساس تستطيع استدراج مفاوضيها الى الغماية

التى تنشدها فلا يشمر هؤلاء المفاوضون الا وهم يشتركون فى اقامة بناء لاعلى الاساس الذى كان بجب أن يشيدوا عملهم فوقه واعما على الاساس الذى عرفت السياسة الانجليزية كيف تجذبهم اليه حتى يقبلوه وقد كان هذا شأن كامل باشا ومن اشترك معمق الممل فقد قبلوا ان يعملوا على الاساس الفاسد المقدم اليهم فزلت اقدامهم وبعد ان كانوا ينادون صباح مساء بضرورة تحديد تاريخ الجلاء قبل أية منافشة و بأن تركيا الى عاده بالتي على ودحدها حق التدخل في مصر تحولوا شيئ فشيئا عن هذه الغاية الى مادو بها وانجذبوا وراء وولف و نظرياته

أما القاعدة الثانية \_ فهي التسويف والماطلة والصبر الطويل بقصد التغلب على مقاومة الفاوضين

ولقد قال الاستاذ كوشرى قى هذا الصدد « لوكانت السياسة الحقيقية منحصرة فى فن الانتظار لكان السير درومند وولف سياسيا عظيا فأن مفاومنات الاستانة كانت تسير ببطء على وتبرة واحدة اكرمدعاة الملل عما كانت عليه فى القاهرة ولم تكن هناك مفاومنات ومنافشات بل كان ثمة عجادلات عقيمة وتكرار مستمر لاقو السبق ابداؤها»

هذا انسلوب من\ساليب المفاوضة لدىالانجليز وقد عرفواكيف يتغلبونبهعلىخصومهم اذاكانواغافلين

والحكيم من يعرف كيف يجرد السياسة الانجليزية من هذه الاساحة فلا يدخل المفاوضة الاعلى أساس مالح ولا يتزعزع اعانه حيال وسائل الماطلة والتسويف. وبهذه الطريقة وحدها يستطيم المفاوض ان يأ من شر الاساحة الانجليزية في خلال المركة السياسية الحاسمة

## موقف فرنسا وروسيا

#### حيال اتفاقية الاستانة

وقع السير هنرى حدوموند وولف والمفاوضان المهانيان كامل باشا وسعيدباشا اتفاقية ٢٧ مايوسنة ١٨٨٧ وفى اليوم التالى قصد كامل باشا المدار السفارة الفرنسية وأبلغ المسيومنتباو السفر الفرنسيان حكومة الباب العالى أقرت احكام الاتفاقية الى سترفع الى السلطان التصديق عليها فبادر السفير الى اطلاع حكومته على الامروكانت هناك ازمة وزارية فى فرنسا لان وزارة (جوبليه) كانت قدمت استقالها منذ ١٧ مايو وكان وزير الخارجية فيها هو المسيو فلورنس فايا تاقى مابعث به المسيو منتباو لم يستطع ان يصدر اليه تعليات يكون من شأنها تقييد من يخلفه فى وزارة الخارجية

غار السفير في موقفه وقصد الى المسيو نيليدوف سفير روسيا ورجا منه ان يتدخل في المسألة حتى لا تصبح أوروبا امام امر واقعوقد نلقى السفير الروسي من حكومته اذنا بالتدخل ففعل وكان هذا مبدأ الاعتراض على إتفاقية الاستانة

وبعد ذلك وقف المسيو منتبلو على نص هذه الاتفاقية فأبرقه الى المسيو فلورنس وألح فى ضرورة اسعافه بالتمايات الني يسير عليها فأجاب المسيو فلورنس بأن الازمة الوزارية لانزال فأعمة وانه لايمك الاشارة بأواس صريحة وانه يرى شخصيا ان بعض أحكام هذه الاتفافية يمكن منافشها بينها هناك أحكام لايمكن قبولها بأى حال من الاحوال وعلى

ذلك فانه يعتقد ان المسيو منتبلو لايكون محملا للوم اذا ابدى همذه التحفظات ولاسيما فيما يتعلق بالمادة الخامسة

اول احتجاج لفرنسا

وعلى أثر هذا الجواب ذهب السفير الفرنسي الى كامل باشا واحتج . على المادة الخامسة فأجاب كامل باشا بأن احتجاج فرنسا يضير الموقف السياسي وعلى ذلك فانه سيفكر في ذلك ولكنه بدل ان ينبيء السلطان بالحقيقة قدم اليه تقريراً عن هذه الانفاقية ذهب فيه الى ان فرنسا لم تعترض علها وان موافقها أمر محقق

وفى خلال ذلك كانت الازمة الوزارية فى فرنسا قد انتهت بتأليف وزارة روفييه التي بقى فيها المسيو فلورنس وزيراً للخارجية

احتجاج الوزارة الفرنسية الجديدة

فبادر وزير الخارجية باعلان ان الحكومة الفرنسية لاتوافق بأى حال على الاتفاقيـة المطلوب تصديق السلطان عليها وفي ٣١ مايو أبلغ المسيو منتبلو السير هنرى درومندوولف ان فرنسا ممارضة في المــادة الخامسة فــاكان من وولف الا ان أنبأ حكومته بذلك الاحتجاج

احتجاج روسيا وفي الوقث نفسه قصد المسيو نيليدوف سفير روسيا الى الباب

وفي الوقت نفسه قصد المسيو نيليدوف سفير روسيا الى الباب المالى وخاطب وزراء الدولة بلهجة شديدة وآخذهم على الهم ضحوا مصالح سلطالهم في سبيل مصلحة بريطانيا العظمى كما أن المسيو جيرس خاطب سفير تركيا في عاصمة الروسيا بمثل هذه اللهجة وقال له انروسيا بمثل مذه الاتفاقية لاتفعل الا مافيه مصلحة السلطان

وأخمذت الصحافة الوسية تشارك حكومها فى ذلك الاحتجاج ومن ذلك ما كتبته جريدة « الغازيت الروسية » اذ قالت : « ان روسيا لايمكنها ان تقبل مثل همذه التسوية ولهما الحق الصريح فى الاحتجاج عليها فاتها احدى الدول التى تضمن الدين المصرى وهى لاتسمح لانجلترا بأن نتخذ من مصر بمرا تحت سيادتها فى هذا الشرق القريب جداً منا »

#### السعى في تعديل المادة الخامسة

وكانت الحركة الاحتجاجية سببا في دفع كامل باشا الى السمى في تمديل المادة الخامسة فقصد الى السير درومند وولف في أوليو نيه وسأله عما اذاكان من المكن تغيير هذه المادة نظراً لما أبدى عليها من الاعتراضات من جانب فرنسا وروسيا فرفض وولف هذا الطلب والح في ضرورة لومول الى حل سريم

فلم ييأس المفاوضون الشمانيون من هذا الجواب بل عرضوا أن يكون تدخل الانجليز بمثابة « مساعدة عديها الحكومة بدون أن يكون فيها مساس بحقوق السلطان على مصر » وفسروا ذلك بأن يكون نزول الجنود الانجليزية عندوقوع الاضطرابات معلقاً على موافقة الباب العالى فرفض وولف هذا العرض أيضا

وفى الوقت نفسه قبمد رستم باشا سفير الدولة فى لندن الى اللورد سالسبورى وعرض عليه الاقتراح عينه فرفضه الوزير الانجليزى رفضاً باتاً وصرح بأنه لامحيص من ان الجنود الانجليزية تكون مطلقة الحرية فى العمل عند ماندعو الحالة اليها فى مصر

#### بين الساطان عبد الحيد وسفير فرنسا

وفى ٣ يونيه طلب المسيو منتباو مقابلة السلطان عبد الحميد خوفا من أن يكون كامل باشا لم يطلعه على الحقيقة وكانت المقابلة طويلة شرح فيها المسيو منتبار أوجه اعتراض فرنسا على الاتفاقية ولا سيما المادة الخامسة

فكان جواب السلطان انه فى حاجة الى تأييد لان سفراء المانيا والنمسا وايطاليا بعد ان كانوا ماتزمين خطة الحياد انضموا الى سياسسة انجلترا وقالوا له ان عدم موافقة تركيا على الاتفاقيسة قد ينشأ عنسه ان الاحتلال البريطاني المؤقت لمصر يصبح احتلالاً أبدياً

وبعد انتهاء هذه المحادثة الشفوية بين السلطان والسفير الفرنسي طلب الاول ملخصا مكتوبًا من هذه المحادثة فتولى أحدر جال السكر تارية السلطانية كتابة هذا الملخص وقدمه للمسيو منتبلو لاقراره

ويقول الاستاذكوشرى الذي يروى هذا الحادث ان المسيو منتبلو لاحظ ان التمبيرات الى تضمها الماخص كانت أشد لهجة من التمبيرات الى فاه بها ومع ذلك فانه لم يطاب تغييرها خوفاً من أن يتهم بالتقهقر

### احتجاج مختار باشأ والملماء

ولم يقف الاحتجاج على الانفاقية عند فرنسا والروسيا بل الالفازى الحد مختار باشا أرسل محتج عليها وشاركه في هذا الاحتجاج كشير من علماء الاستانة مصرحين بأن فيها مساساً محقوق السلطان وخطب بعضهم في هذا الموضوع بما يفيد ان فبول أحكام الاتفاقية معناه التنازل عرب

بلاد اسلامية لقوم غـير مسلمين وان أحكام الشرع تحرم على السلطان الاقدام على مثل ذلك

## موقف السلطان عبدالجيد

وفى منتصف شهر يونيه أرسل الساطان عبد الحيد يطلب السير هنرى درمندوولف والسير ويت سفير انجلترا فى الاستانة وأبلغها انه نظراً لاعتراض فرنسا وروسيا لايستطيع التصديق على الاتفاقية لان مثل هذا التصديق يمرض تركيا لحرب مع روسيا

ثم افترح تمديل المادة الخامسة كما يلى:

«عندوقوع اضطراب داخلى فى مصر أو عند وقوع خطر خارجى عليها تبادر الحكومة العثمانية الى اتخاذ الوسائل اللازمة لقم الاضطراب ولمنع الخطر الخارجى بارسال جنودها الى مصر ومع ذلك فاذا حالت حوادث دون القيام بذلك او اذا كانت الحالة تستدعى الاستعانة بالحكومة الانجلزية فانها تدعوها الى ذلك »

فأجاب وولف بأنه سيمرض الأمر على حكو مته ردسالسبوري على اقداح السلطان

وفى ١٧ يونيه بعث اللورد سالسبورى بتلفراف الى وولف يقول فيه:

« ان حكومة جلالة المكفلاتنوى الجلاء عن مصر الا اذا كانت
واثقة تمام الوثوق من ان الامن فيها لا يكون معرضاً لخطر من اعتداء آت
خارجية أو اصطرابات داخلية وان الحكومة ستظل متمسكة بهذه
الخطة سواء أصدق على هذه الانفاقية أم لم يصدق حى ولورفضت دولة
كرى من دول البحر الابيض الموافقة على احكام هذه الانفاقية

وبدون التأكد من الاحتفاظ بالامن فى مصر لاتجلو انجلترا عن أرامنيها ولكن عدم اقرار هذه الاتفاقية من جانب دولة من دول البحر الاييض لا يخول انجلترا الحق فى اعلان ان الاحتلال مؤبد ولا فى اطالة هذا الاحتلال الى أكثر مما كان يبقى اذا لم تكن هذه الاتفاقية قد وقت »

ثم أصاف اللورد سالسبورى الى ذلك ان انجلترا لاتوافق على أى تنازل الا اذاكان متفقا مع بقاء المنى الذى ترمى اليه الاتفاقية ولمــا كان التمديل المعروض غير محقق لذلك فهو يرفضه

وقد بادر وولف فابلغ السلطان هذا القرار وحاول ان يقنمه بضرورة التصديق على الاتفافية فأبي السلطان وطلب امداد المهلة الخاصة بالتصديق والتي كانت تنتهى في ٢٧ يونيه أي بمد توقيع الاتفاقية بشهر فلم يسع وولف الاللقبول

# اشتداد فرنسانی الاحتجاج

وفى خلال ذلك أخذت فرنسا تشتد فى الاحتجاج على الانفاقيــة تؤيدها روسيا بواسطة السفيرين المقيمين فى الاستانة

وفى ١٩ يونيو أرسل المسيو منتباو الى السلطان كتابا خاصا باللغة التركية ومختوما بحاتم السفارة الفرنسية فتمكن وولف من الحصول على صورة من هذا الخطاب وأرسله بطريق البرق الى اللورد سالسبورى فلم يتردد الوزير الانجلذى في نشره بالكتاب الازرق

وقد اعترض رجال السياسة في فرنساعلي هذا العمل ولاسيا لان الحكومة الانجليزية نشرت الكتاب قبل ان تتحقق من صحته وبدون أن تراجم الحكومة الفرنسية فيه

وهذا تعريب الخطاب

« ياصاحب الجلالة

ان الحكومة الفرنسية مصممة كل التصميم على أن لاتقبل الحالة الى ستنتج عن المصادقة على الاتفاق المصرى

وفى حالة المصادقة على الانفاق فان الحكومة الفرنسية ستقصر مجهو دها على صوالحها الخاصة التى قد يظهر بهما ضياع التوازن فى اللبحر الابيض المتوسط ووصولا الى هذا الفرض ستتخذ الاجراآت اللازمة لحمايتها

وفى الحالة المكسية أى اذا لم تصادق جلالتكم على الانفاق المنوه عنه آنفا فان سفير فرنسا مصرح له من حكومت بأن يعطى لجلالتكم تأكيدا صريحا فاطما بأن الحكومة الفرنسية ستحمى وتضمن جلالتكم من النتأئج الى تتولد عن عدم المصادفة المطاوبة معها كان من أمرها وبناء عليه فان جلالتكم ولم يصبح لديها أى شك في هذه السألة في مقدورها برفضها المصادفة على هذا الاتفاق ان تقدم ترضية تامة للام

الاسلامية التي دخل عليها الفلق والارتباك من جراء ذلكوان تؤيدو تقوى صلات الصداقة القدعة بين بلادكم وفرنسا

وعا ان سياسة فرنسا المنزهة عن الاغراض والمطامع هي السياسة

الوحيدة التي تستطيع حماية الامبراطورية المثمانية من اعتـــداَآت انجلترا ونو اپاها الاستمارية فان استبقاء مودةفرنسا بجب ان يكون في نظر جلالتكر اكثرمزية واعظم نغما »

ولقد كان لهذا الخطاب تأثير حاسم على السلطان ويقول بعض المؤرخين انه كان مصحوبا بهديدات اخرى فقد أقهم وقتئذ انهاذا صدق على الانفاقية فان فرنسا ودوسيا تحتلان بعض ولايات الدولة ولا تجلوان عنها الابعد عقد اتفاق شبيه بانفاقية وواف وقد صرح فى خلال هذه التهديدات بأن فرنسا تنوى العمل فى سوريا ينها دوسيا تعمل فى ارمينيا (١)

وعلى ذلك فقد استمر السلطان يرفض التصديق وفى ٣٠ يونيه اعلنت الحكومة الانجليزية ان الملكة وقمت على الانفاقية ولكن السلطان لا يز ال يطلب التأجيل

وفى ١١ يوليه اعلنت الحكومة منجديد انها ممحت للسير وولف بالانتظار بضمة ايام.

## قطع المفاوصات

وكانت آخر مهلة للتوقيع تنتهى في يوم الجمة ١٥ يوليه فنى صباح ذلك اليوم غادر السير هنرى درومند وولف (طرابيا) قاصدا الى دار السفارة الانجليزية في (بيرا) وابلغ السراى انه على استمداد للحضور فأجيب بأنه مدعو للحضور في سراى يلاز بناء على أمر السلطان فقصد اليه مسرعًا وظل منتظراً فيها طول الهار رجاء ان يمانه أحد محلول موعد

<sup>(</sup>١) أُ نظر كتاب التاريخ السياسي للجمهورية الثالثة الفرنسية تأليف المسيو ادموز هيبو ص ٤٤٠

المقابلة السلطانية فلم يظفر بها وقى اليوم السادس عشر من شهر يوليه عادر المفاوض الانجليزي مدينة الاستانة في منتصف الليلء الدا الى لندن وفي نفس ذلك اليوم توجه رستم باشا سفير تركيا في لندن الى اللورد سالسبوري وأبلنه السالسلطان نظر الاحتجاجات فرنسا وروسيا اضطر أن يمنع عن مقابلة السير وواف خوفا من ان نؤول هذه المقابلة بأنها وعدبالتصديق على الانفاقية واضاف الى ذلك بأنه مكلف بالاستمرار في لندن فكان جواب اللورد سالسبوري

« من المستحيل استثناف هذه المفاوضات في الحال ولا التعمد باستثنافها في المستقبل »

> وبذلك قطمت مفاوضات درومند وولف ملاحظات عامة

على مفاوضات درومند وولف

شرحنا فيها تقدم تفصيل المفاوضات التى تو لاهاالسير درومندوولف مع مختار باشا أولا في القاهرة ثم مع الباب السالى ثانياً في الاستانة والادوار التى مرت بها ووضع اتفاقية ٢٦ مايو سنة ١٨٨٧ ثم ممارضة فرنسا وروسيا فيها وما ترتب على هذه الممارضة من امتناع السلطان عن التصديق على الاتفاقية وقطع المفاوضات ومفادرة وولف مدينة الاستانة الماصمة ملاده

والآن ثريد ان تتكلم عن هذه الاتفاقية من الوجهة المصرية وعن موقف فرنسا حيالها وهل هناك الحطاء ارتكبت أم لا وهل كان في الاستطاعة الاستفادة من ذلك الموقف السياسي أم لم يكن ذلك مستطاعا

# مركز انجلترا في مصر

لاشك ان انجلتراكانت تسمى فى خلال هذه المفاوضات الى تسويغ مركزها فى مصر والحصول من الدول على شبه توكيل شرعى باحتلال وادى النيل فان أحكام المادة الخامسة من اتفاقية الاستانة لاتدع مجالا للتردد فى استخلاص الفاية الاستمارية السياسة الانجايزية

فقد علقت انجلترا جلاءها عن الاراضي المصرية بشرطين

الاول - مرور ثلاثسنوات من يوم التصديق على الاتفاقية بشرط أن تكون مصر فى ذلك الوقت غيرمعرضة لاضطرابات داخلية أو خارجية

ثانيا - ان يكون لانجلترا الحق في العودة لاحتلال مصر اذاوقمت فيها اضطرابات داخلية أوكانت هناك أسباب تدعو للتخوف من اغارة من الخارج أو اذا رفضت الخديوية المصرية ان تقوم بواجباتها نحو صاحب السيادة اونحو تعهداتها الدولية

فيتبين من هذا ان فكرة الجلاء لم ترد فى هذه المادة الا ذراً الرماد فقط لان انجلترا التى اطلقت قنابلها على الاسكندرية فدسرتها وفتكت بارواح أهلها متذعة بتلك الحجج الواهية المعروفة ماكانت تتردد لحظة فى خلق الاضطرابات أو فى الادعاء بوجود هذه الاضطرابات لمجرد وقوع حادثة فردية لتقول بأنها مضطرة لتأجيل موعد الجلاء حتى تزول هذه الاضطرابات المزعومة مادامت أحكام المادة الخامسة تبيح لها ذلك فأنجلترا ماكانت تنوى الجلاء عن مصر عند وضع هذه الاتفاقية

وائما كانت تريدان يصبح احتلالها شرعياً بمد مضى تلك الثلاث السنوات والا لوكانت حسنة النية من هذه الوجهة لما علقت تحديد ميماد الجلاء بهذا الشرط المرن الذي تمر ف السياسة الإنجليزية كيف تستخدمه الصلحها

على اننا لو سلمناجد لا بان انجار اكانت ستجلو حقيقة في سنة ١٨٩٠ لذ جاز لنا أن ننسى الاخطار المحدقة بمركز مصر من جراء الشرط الثانى الذي يخول انجار الحسلال مصر مرة ثانية عند وقوع سبب من تلك الاسباب المنصوص عليها في الانفاقية وخصوصا الحالة التي عبر عنها واضع المادة الخامسة بقوله «اذا كانت هناك أسباب بدعو للتخوف من اغارة من الخارج » فان الاسباب التي تدعو لمثل هذا التخوف كثيرة وعكن النول بوجودها في كل وقت تقريبا والسياسة تستطيع تطبيقها عند وقوع أي نزاع دولي وبالجلة تصبح مصر تحت رحمة الاحتلال الانجليزي كلما حدث أزمة سياسية في أوروبا أو في الشرق ولا يكون جلاء الانجليز عنها في اول الاسر اذا فرضنا تحققه جدلا - الالوقت قصير

ثم لايلبث هذا الاحتلال ان يمود بصورة أخرى مصبوغة بصبغة شرعية وتدخل انجلترا مصر باعتبارها شريكة لتركيا ونائبة عنها ثم وكيلة عن أوروبا أيضا

هذه هي النتيجة الى كانت ترتب حماعن انفاقية ٢٧ مايوسنة ١٨٨٧ اذا كانت تركيا صدقت عليها ثم أقرتها اوروبا بعد ذلك

فليس من بعد النظر ان يرضىأُ حديمتل هذه الانفاقيات الى تتكرو فيها كلمة الجلاء ويتحدد بها ميعاد خروج الانجليز من مصر مادام الغرض الحقيقى الذى يقرأ من ظاهر السطور وباطنها يرمى الى شئ آخر هو ان الامر الفعلي غير الشرعى يصبـــــ أمرًا فانونيًا شرعبًا

وفى هذا تنحصر مهارة السياسة الانجايزية عند ماتدخل فى مفاوضة مع دولة أخرى فهى تتخذ من ظاهر الالفاظ شركا سياسسيا لاصطياد المفاوضين اذا كانوا غافلين عن الخطر المحدق بهم

فالانجليز لايهمهم صنح الالفاظ وفنم العبارات وانحما يهمهم المفى الدفين الذي يفسرون به معاهداتهم واتفاقاتهم ومتى كان هذا المنى محققا لاغراضهم الاستمارية فانهم يتساهلون فيا عداه من أمور عرضية واحكام ثانوية

وعلى ذلك فان رفض التصديق على اتفاقية الاستانة كان فى مصاحة مصر . نم قد يقال ان الأنجاز مع ذلك لايزالون عتاين البلاد ولم يمنهم فشل المفاوضات من البقاء الى الآن فى البلاد والجواب على هذا الاعتراض سمبا فان مركز الانجايز فى مصركان ولايزال مركزا فاسدا لانه مركز الفاصب المقدى ولايزال وعود انجلترا واعترافاتها الرسمية باقية تدمغ هذا المركز بالبطلان التام كما لاتزال احتجاجات المصريين حجة قوية على ان انجلترا مها طال امد احتلاف لاتستطيع يوما ما ان تجمل لهذا المركز الباطل الفاسد أية صفة شرعية

ولكن هذه الحال كانت تنبدل حالا أخرى فى غير مصاحتنا اذا كانت مفاوضات وولف انهت باتفاق دائم أى اذا كانت اتفاقية الاستانة أصبحت عقدادوليا فان انجائرا كانت تظل أيضا محتلة للبلاد اما بعدم جلابًما فى آخر المدة بحجة وجود الاصطرابات أو بعودتها الى الاحتلال لسبب من الاسباب الموجودة في المادة الخامسة ولكن الاجتلال يكون حينة بمقتضى أحكام اتفاقية دولية موجودة فالفرق واضح جلى بين الحالين وهو يؤيد ان مصر لم تخسر بفشل تلك المفاوضات بل كسبت حجة فوية من حجج قضيتها العادلة وهو استمرار بطلان مركز الانجليز في مصر

نع ان بعض الصحف الأنجايزية عند تعليقها على قطع هذه المفاوضات في ذلك الحين اعربت عن سرورها لعدم التصديق على هذه الانفاقية باعتبار ان بعض أحكامها في غير مصاحة انجلترا ولكن هذا السروركان مصطنعا وقد أثبتت الحوادث التي وقعت فيا بعد ان انجلتراكات آسفة كل الاسف لفوات هذه الفرصة ولما أرادت فرنسا فتح باب المفاوضات في مسألة مصرفى خلالسنتي ١٨٨٨ و ١٨٩٠ تمسكت الحكومة الانجابزية بان تكون اتفاقية ٢٢ مايو أساسا لذلك كما سنشرحه في حينه

## موقف فرنسا حيال هذه الفاوضات

ولا شك ان مجهود فرنسا فى احباط هذه الاتفاقية كان فى مصلحة القضية المصرية ولكن بعض السياسيين يذهبون الى ان فرنسا كان يجب أن توجه مجهودها لاالى هذا الاحباط ولكن الى تمديل الاتفاقية بحيث تكون احكامها متفقة مع قواعد الحتى والعدل وخالية من كل مساس استقلال مصر

ولا جرم ان هذا الحل لوتم لكان فى مصلحتنا ولكنه لم يتحقق لسوء حظ مصر واننا نَّرك للمسيو فريسينيه شرح هذه النظرية التي أشار بها المسيووادنجَةن وما رد به عليها قال

« هل كان الواجب على فرنسا أن تتبع طريقة أخرى وبدلا منأن تعمل على اخفاق الاتفاق تقدم اعتراضاتها للوندره لتحصل من لورد سالسبوري على التحسينات الضرورية ؛ كان هذا رأى مسيو ودانجتون وأسرهالي أكثر من مرة وهو محزون آسف من ضياع فرصة كان يظن ان المستطاع الاستفادة منها الا انها صاعت ولن تعود. قد يكونمسيو ودنجتون مصيباً لأنه شديد العلم بالظروف غير انه يجب مراعاة ان الظروف كانت تدءو الاستعجال وانالفاوضةمم لورد سلسبري كان يخشى ممها خطر صدور المصادقة من الاستانة وكانت النتيجة اننا نصبح أمام الأمر الواقع . قال لي مسيو ودنجتون « ان رئيس الوزارة الانجليزية امتعض لاغتصاب رفض الباب المالي بدون اخطاره » ولكن هل أخطرنا هو ؟ ألم يفاوض الباب العالى مباشرة بدون أن يتفق ممنا على اية قاعدة رغماً من تصريحه لمسيو ودنجتون في ٣ نوفبر سنة ١٨٨٦ ؟ ان كل ما أخطرنا به بعض محادثات دارت بين سير هنرى درومندوولفوالقائم بأعمال السفارة الفرنسية مسيو ايمير الذي أمر في الحال بأن يعلم محدثه أن الحكومة الفرنسية لاتوافق على الخطة التي تجرى بها المفاوضات. أهمل هذا الانذار وانقطموا عن اخبارنا بأي شيء وما كان من المعقول أن تدهش وزارة لندره ولا أن تمتعض اذا عملنا حيث نعمل وبنفس الطريقة السرية التي سارت عليها. زعموا ان الأحسن كان ترك اتفاق درومندوولف يتم بشكله وأن يترك لحكم الظروف اخراج ماتكنه

من النتائج النافعة . هل من الصحيح ان أنجابرا وهي تنفذ الاتفاق بحسن نية ما كانت تستطيع أن تتخلص من الجلاء عن مصر وانها ان خرجت لن تمود اليها عند مشيئتها ذلك ؟ قيل انه بلزم التموداً نيطراً حادث عظيم يجمل الدول العظمي الاوربية نقف وجهاً لوجه . قد يكون هذا بمكناً الا ان الظواهر تدل على ان نقيضه كان آكثر امكاناً وما من وزارة تمرض نفسها لا منال هذه المفامرات الا وتلق على نفسها أخطر المسؤوليات »

# دفاع المسيو فلورنس

وفى ١٨ يوليه سنة ١٨٨٧ أرسل المسيو فلورنس وزير خارجية فرنسا تعليات الى المسيو وادنجة في حالة استثناف المفاوضات في لندن ضمنها دفاعاً عن خطة فرنسا فقال:

« اردنا التفادى حتى من مظهر تدخل شخصى فى المفاوضات الطويلة التي أخرجت مشروع الاتفاق وتركنا المفوضين بدون ان نشترك فى المباحثات. فيم ان آراء الم تكن سراً مكتوماً عن أحد. كما ان سير هنرى درومندوولف من ناحيته والوزراء الشمانيين من ناحيتهم وعدونا باحاطتنا علماً بتقدم المفاوضات وأن لا يبتوا أمراً بدون أن يتأكدوا من استمدادنا وهذا الوعد الذي حافظوا عليه فى المبدأ لم يرع له أحد جانباً وفى نهاية الامر اتخذت القراوات الاخيرة على غير علم مناوكانوا يعلمون جيداً ان ليس فى استطاعتنا الموافقة عليها سلفاً ولكنهم كانوا يرجون أن تجرنا قوة الامر الشبيه بالوافقة عليها سلفاً ولكنهم كانوا يرجون أن تجرنا قوة الامر الشبيه بالوافقة عليها سلفاً ولكنهم كانوا

المعاملة صادمتنا بمشروع رأيناه مخالفاً اصوالح الامبراطورية العمانية ولصوالحنا ولصوالح أوروبا اذا حسن تفهم هدف الصوالح. لم يسلم لنا المشروع فى لوندره فلم يكن علينا أن نتفاع بشأنه مع الوزارة البريطانية وجرى الأمر فى الاستانة على النقيض من ذلك ففد اطلمونا هناك على المشروع وأظهروا رفية فى استطلاع رأينا بشأ نه فأبدينا الرأى الذى طلب منا. أبديناه باخلاص وفى مدى حقنا وبدون رغبة فى امتهان أحد

كان فى المشروع عيبان اولهما انه كان يقتسم السيادة على مصر بن انجاترا والباب العالى وهـ ذه هى النقطة الى دهش لهـ ا بسرعة جلالة السلطان ليس هو وحده بل والعالم الديمانى بأجمه وثانيهما خلو المشروع من تاريخ معين تدخل فيه انجاترا صف الدول الاوربية بمد اتمام عملها الا ان تحديد مثل هذا التاريخ كان داعًا موضع التفات فرنسا لان النص فى الانفاق كان يمين تاريخ الجلاء مشفوعاً بشرط يتعلق بارادة انجلترا وحدها وهذا بما يجمل الاتفاق لاغياً فى الواقعوفى نظر القانون

ولو ان المفاوضات استؤنفت لكان من السهل ادارتها بطريقة تمنع المضار التي أشرت اليها .... »

## خطأفرنسا

هذه أقوال الساسة الفرنسيين فيها اختطته حكومتهم حيال مفاوضات وولفومها يكن من الأمر فان السياسة الفرنسية أخطأت خطأ لايستهان به وهو انها لم تبر بوعدها الذي وعدت به السلطان عبد الحميذ فقد كان جواب سفيرها المسيو منتباو للسلطان صرمحاً جداً

فى أن « الحكومة الفرنسية فى حالة رفض المصادقة على الاتفاق ستحمى ونضمن جلالة السلطان من النتائج التي تتواد من عدم المصادقة المطلوبة مجاكان أمرها »

هذا ماقاله السفير الفرنسى بناعلى أوامر حكومته الصريحة القاطمة وهو وعد كبيركان بجب على فرنسان تنى به ولكنهامع الاسف لم تذكره بل تناسته وأهملته وما زالت تتدرج فى اهمال المسألة المصرية حتى انتهى بها الأمر الى الاتفاق رسميامع انجلرا على ان لاترفع صوتها في هذا الشأن فهل هذا منى الوعود الرسمية وهل هذا هوالفهان الذي تمهدت به فرنسا ؟

بمد قطع المفاوصنات

وفى ١١ أغسطس سنة ١٨٨٧ أرتفع صوت نائب أنجليزى فى مجلس العموم هير المستر هنرى لابوشير بالاحتجاج على خطة الحكومة الانجايزية لأنها أدخلت فى أحكام الاتفافية شروطاً كانت تعلم ان تركيا وفرنسا وروسيا لابدأن ترفضها وخم خطابه باثبات ان مصر لم تستفد أية فائدة من الاحتلال الذى يقضى الشرف الانجليزي بوضع حدله

فكان جواب السير جيمس فيرجسون دأتراً حول الدفاع عن مفاوضات وولف وختمه بقوله :

« ان سحب الجنو دالانجايزية عمل سابق لأوانه ومناف لاحساسات الامة البريطانية ولواجبات بريطانيا العظمى فى وادى النيل ؟؟؟ » وكان هذا كر عرب عنابة اسدال الستار

على آخر فصل من تلك الرواية الهزلية الطويلة المؤلمة

# مفاوضات قناةالسويس

انهت مفاوضات دور مندوولف بالفشل الذي اتينا على تفاصيله ولم تكن هـ ذه المفاوضات آخر ماجرى بشأن المسألة المصرية فقد كانت هناك مفاوضات أخرى تجرى بين انجلترا وبين دول أوروبا لتقرير النظام الذي يسرى على قناة السويس وقد استمرت هذه المفاوضات من سنة ١٨٨٥ لم استؤنفت مرة أخرى بين فرنسا وانجلترا عند عقد الانفاق الودى في سنة ١٩٠٤

وقبل ان نأتى على تاريخ هذه المفاوصات وتقلبات السياسة الانجايزية فيها ومناوراتها المديدة لاترى مندوحة عن ايراد خلاصة تاريخية عن موقف أنجار احيال القناة منذ التفكر في انشائها

## سياسة الانجليز حيال القناة

ال ظهرت فكرة انشاء قناة السويس صرف الانجليز كل جهودهم لاحباطها بجميع الوسائل الى في قبضتهم

فق ٣٠ نوفبر سنة ١٨٥٤ وقع الخديوى سعيد باشا الدكريتو الذى عنص المتباز حفر القناة الى المسيو دى لسبس وكان لا بد من الحصول على تصديق الباب العالى قبل أن تبتدىء اعمال الحفر فسافر دى لسبس الى الاستانة للحصول على هذا التصديق فوجد أن المساعى الانجليزية قد سبقته لتعرقل عماله بواسطة اللورد سترافور سفير انجائرا في عاصمة الدولة العلية

وبدل ان يعود بفرمان التصديق لم يحصل من الباب العالى الا على جو اب الى الخديوى تطلب فيه الصدارة العظمى امهالها ربثما تدوس الوزارة المشروع حق الدرس وتصدر قرارها بشأنه

وفى الوقت نفسه تلقى الخديوى كتابا آخر من الصدر الاعظم يحذره فيه من هذا المشروع بحجة انه يؤدى الى ايقاد نار المدواة بين الجاترا ومصر

و بعد ان فرغت انجلترا من العمل فى الاســـتانة حولت وجهها نحو باريس واعترضت على المشروع ابتناء الوصول الى ايقافه

## اعتراضات انجلترا على المشروع

وتتلخص اعتراضات انجلترا وفتئذ فيما يلي:

اولا – استحالة تحقيق هذا المشروع وفى حالة التسليم بامكانه فانه يتكلف نفقات جسيمة تمنع الاستفادة منــه وعلى ذلك فالمشروع ليس مشروعاً تجاريًا يقصد به الربح وانما هو مشروع سياسي محت

ثانياً -- ان هذا المشروع يؤجل انشاء السكة الحديدية بين القاهرة والسويس مع شدة حاجة انجلرا الى انجاز هذا الخط الحديدى فى أقرب وقت لانها تريد طريقاً سريعاً وقصيراً الى الهند

ثالثا — ان الغرض الحقيقي من المشروع هو فصل مصر عن تركيا وقطع المواصلات بين انجلترا والهندومما يؤيد ذلك بناء الحسون على شو اطيء البحر الابيض في مصر لصد هجات القوى البحرية الآنية من تركيا ولا شك في ان تصمات هذه الحصون وضعت في وزارة الحرية الفرنسية وكذلك بنيت الفناطر الخيرية بدعوى تحسين الرى في حين ال هذه الدعوى غير صحيحة ولكن الفرض الحقيقى منهاهو اتخاذهاوسيلة لاحداث غرق في جزء من الاراضي المصرية توصلا للدفاع عن جزءمن الدلتا ولتكون سدا منيما صدكل قوة تأتى من جهة الجنوب

جواب دى لسبس على هذه الاعتراضات

هذه خلاصة الاعتراضات الى بلنتها الحكومة الانجليزية للحكومة الفرنسية فكلفت الاخبرة المسيو دى اسبنس بالرد عليها فبادر بوضع بحث صاف لتفنيد هذه الاعتراضات وبعث به الى وزارة خارجية فرنسافى ١٠ يونيه سنة ٥٨٥٠ وهذا بيان النقط الجوهرية في الرد

اولا - ليس لمن يعتقد استحالة هذا المشروع أن يضع أمواله فيه على ان النقطة الفنية في المشروع ستعرض على مهتمسين من المانيا وبلجيكا وفر نسا ويكون رأيهم هو القول الفصل ولا دخل لحكومة فرنسا ولا لحكومة انجلترا في ذلك وعلى هذا فليس للمشروع أية وجهة سياسية نانيا - ان السكة الحديدية التي تريد انجاترا مدها ستقوم الحكومة بعملها اما القناة فالشركة هي التي ستحفرها وعلى ذلك فليس هناك ما يدعو لتأخر المشروع الاول لان القاعين بالعمل غتلفان

ثالثا — أن الصلات حسنة بين فرنسا وانجلترا وبينها وبين تركيا وعلى ذلك فلا محل لاتهامها بانها تعمل ضدهما ولوكان المشروع خليقا بان يحدث النتائج التي تضمنتها اعتراضات الحكومة الانجارية لعارضت الحكومة الفرنسية في انشاء القناة ولكن اعتقادها بأن هذا المشروع لابرى الى اية فكرة سياسية هو الذي حملها على قبوله وعدم عرقلته

ولم يكتف دى لسبس بهذا الرد بل سافر الى انجلترا لمقاومة الجلة المحبومية الموجهة ضد المشروع وفى خلال ذلك اجتمت اللجنة الدولية فى باريس لدرس المشروع وأرسلت فريقا من أعضائها الى مصر الماينة المكان ثم انتهى البحث بتصديق اللجنة على المشروع وأصدر الخديوى فى ويناير سنة ١٨٥٦ دكريتو جديدا مؤيد الدكريتوسنة ٥٤ ومتم الهومصدقا على قانون الشركة

## عودة الانجليز لمحاربة المشروع

ولكن انجلترا استمرت في عاربة المشروع وألتى رئيس الوزارة تصريحا شديد اللهجة ضد هذا المشروع في البرلمان الانجليزي في جلسة ٧ يوليه سنة ١٨٥٧ فقال و ان الحكومة الانجليزية لا تستميل نفوذها لدى السلطان لجمله على التصريح بانشاء القناة حيث انها ظلت خسة عشر عاما تستعمل هذا النفوذ في الاستانة ومصر لمنع تنفيذ هذا المشروع الذي تمتبره صاراً بمصالح انجلترا ومنافياً لسياسها بخصوص علاقة مصر بتركيا وزيادة على ذلك فان المشروع لا يمكن تنفيذه اللهم الااذا انفقت في سبيله أموال طائلة يستحيل مها الحصول على ديج منه وليس هذا المشروع الا أحبولة من هذه الحبائل الي تنصب من حين لآخر لاصحاب الاموال الانجليزية لصرفها على مشروع ينافي مصالح بريطانيا من كل الأموال الانجليزية لصرفها على مشروع ينافي مصالح بريطانيا من كل وجه فانه يرمى الى فصل مصر عن تركيا وبهدد مركز أنجلترا في الهند ٥ وظلت كشر من جلسات البرلمان وقفاً على مثل هذه الحادبة فأداد

دى لسبس أن يجرب من جديد السمى لدى حكومة الاستانة للحصول على التصديق المنشود وكتب لرشيد باشاالصدر الأعظم طالباً التصديق على الدكريتو الصادر فى ٣٠ نوفير سنة ١٨٥٤ وه ينايرسنة ١٨٥٥ ولكن مساعى السفير الانجايزى كانت تحول دون قبول الباب العالى ولاسيما ان السفير الفرنسي وقتئذ كان ملتزماً الحياد وطالما كرر له رشيد باشاوخلفه على باشا تولها: «ساعدونا وكونوا عوناً لنا على انجاتر اواعلموا ان كامة واحدة من فرنساتمل هذا المشكل فيصدق السلطان على المشروع » ولكن فرنسا لم تشأ أن تشكلم فى ذلك العهد ينما كانت الحلة الانجليزية مستمرة بشدة خارج البرلمان وداخله وحدث ان أحد النواب

الانجليزية مستمرة بشدة خارج البرلمان وداخله وحدث أن أحد النواب الانجليز طلب في جلسة أول يونيه سنة ١٨٥٨ أن يوافق المجلس على تصريح يقضى بأنه «لايجوز الحكومة أن تستممل ساعلتها ونفوذها لمنع الساعان من التصديق على المشروع » ولكن المجلس رفض هذا الطاب بأغلبية ٢٩٠ صوتاً صد ٢٧

## حصة انجاترا في أسهم القناة

وعلى أثر ذلك أعلن افتتاح الاكتتاب لشراء أسهم القناة من ه نوفبر الى ٣٠ منه سنة ١٨٥٨ فاشترت الحكومة المصرية ١٧٧٦٤٣ سها واشترت فرنسا ٢٠٧٦،٦٠ وأخذت الأثم الأخرى بقية الأسهم فكان نصيب مصر في رأس المال ٤٤ في المئة ونصيب فرنسا ٢٥ في المئة ولم تشتر الأثمة الانجازية بأسرها الا ٨٥ سها غنها ٢٥١٠ فو نكات

وفى ٢٥ ابريل سنة ١٨٥٩ احتفل دى لسبس بالبدء في حفر القناة فهال الانجايز فشل مناور الهم واشتدت لهجة الصحف ضد هذا العمل حى قالت التيمس وقتئذ « ان تبعية مصر اتركياو عاربة كل تفوذاً وروبي غير شرعى في هذه البلاد من المسائل الحيوية انا ... وانأقل اشارة تفيد الهروب من تصوص معاهدة ١٨٤٠ تعرض والى مصر البطش انجلترا فان لدينا مالطه وكورفو من جهة وعباى وعدن من جهة أخرى فاعلينا الا تسيير الأساطيل والجيوش من هاتين الجهتين لارجاع هذه الحكومة الحشمة الى صوابها »

### الضربة الأخبرة وفشليا

وقد أشيع وقتئذان السلطان عازم على زيارة مصروذهب الاسطول الانجايزي الى مياه الاسكندرية وأعلنت التيمسان الغرض من جع هذه القوى هو:

د أولا - عاربة فكرة الاستقلال الموجودة لدى والى مصر
 ثانياً - تمضيده ضد فرنسا أى ارغامه على أن يقضى القضاء الأخير
 على قناة السويس »

ولكن التصار الفرنسيين في موقعة سلفرينوومعاهدة فيللافرنكا أعادتا لفرنسا حربتها وقوتها فعادت السياسة الأنجائزية أدراجها وانسحب الاسطول الانجائزي من مناه الاسكندرية. وخفت الحلة الموجهة ضد المشروع وتدخل نابليون التالث في المسالة وكانت نتيجة تدخله ان صدر من الاستانة تصريح بمتابعة الأعمال في القناة

وفى ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ وقع الخسديوى اسماعيل الانفاقية الى تقررت فها الشروط النهائية للامتيمازوفي ١٩ مارس من تلك السنة أصدر السلطان فرمان التصديق على هـــذه الانفاقية وهذا نصه بمد الديباجة :

« لما كان تنفيذ المشروع العظيم الذي بترتب عليه تسهيل سبل التجارة والملاحة بحفر ترعة واصلة بين البحر الأيض المتوسط والبحر الأعر من الامور المرخوة في هذا المصر المزدان بالعموالرق جرت مفاوضات من مدة مع الشركة الطالبة القيام بهذا العمل وقد انهت على حالة ضامنة في الحال والاستقبال لحقوق الباب العالى المقدسة وحقوق الحكومة المصرية وقد تم وضع المقد المرفقة نصوصه بهذا وموقع عليه من الحكومة المصرية ومندوب الشركة وبعد عرضه لتصديقنا الشاهاني والاطلاع عليه وافقت ادادتنا السنية عليه الخرالخ »

#### تبدل وجهة السياسة الانجليزية

وبذلك فشلت السياسة الانجليزية فيا كانت ترمى اليه من اجباط هذا المشروع ولكن فشلها لم يحملها على السكوت والتسليم بل رأت بمد ان أصبح المشروع أمراً واقعاً أن تبدلوجهة سياستهاوا نصرفت جهودها نحو الاستئثار بالمشروع ووضعه تحت قبضها وكانت أول خطوة في هذه السياسة الجديدة هي شراء أسهم مصر من الخديوي اسماعيل

وسنأتى فى الابحاث الآتية على تفصيل المفاوضات الى دارت فى هذا الموضوع بين انجلترا ومصر وفر نسا لانها تكشف الغطاء عن نيات الاستمار الانجليزى ومناورات السياسيين البريطانيين وطرق خداعهم الى يستخدمونها لتحقيق أغراضهم السياسية

# محاولة الانجليز وضع يدهم على قنأة السويس

حارب الانجليز مشروع القناة محاربة شديدة سمياوراء احباطه فلم نتته هذه الحرب باتتصارهم بل خرجوا منها مهزومين ولكن هذه الهزيمة لم تفت فى عضدهم بل اجموا قواهم على ان تصبح هذه القناة فى قبضة دهم مادامت العراقيل التى وضعت فى سبيلها لم تحل دون انشأتها

## اطهاع الانجايز في مصر

وهم لم يحاولوا الاستثنار بالقناة لربح مالي رغبون فيه وانما فعلوا ذلك للناية سياسية محضة وهى ان يصلوا من القناة الى مصر نفسها التى طمعوا من زمن بسيد فى الاستيلاء عليها وأخذوا يماون على انتهاز الفرص لتحقيق هذه المطامع الاستمارية

وقد حاولوا في أواثل القرن التاسع عشران يحتلوا البلاد فملاوارسلوا أساطيلهم وجيوشهم الى مدينة الاسكندرية في خلال شهر مارس سنة ١٨٠٧ وانزلوا بالمدينة جنودهم وتقدموا منها الى رشيد ولكن الجنود المصرية هزمتهم شر هزيمة في موقعة رشيد وانتهت تلك الحوادث بصلح مع محمد على باشا على انسحاب الانجليز من مصر وتم هذا الانسحاب فعلا فى اسبتمبر من ذلك العام أى بعد ان دام الاحتلال نحو ستة أشهر

فاتجاه الفكرة الانجليزية الاستمارية نحو مصر لم يكن جديدا في عهد اسماعيل وانماكان بمنابة حاقة من حلقات منتابمة ترمى كلها الى غاية واحدة قررتها السياسة الانجليزية وعملت على تنفيذها

#### الخديو اسماعيل والضيق المالى

فلا وقع اسماعيل في الضيق المالى في خلال سنة ١٨٧٥ وأراد الحصول على قرض يخرجه من هذا الضيق وجد الابواب موصدة أمامه لان الباب المالى كان قرر ان المالية المثمانية لاتدفع الانصف أرباح الدين المثماني تقودا والنصف الآخر سندات لمدة خسة أعوام ابتداء من أول يناير سنة ١٨٩٦ فاحدث هذا النبأ اصطرابا شديدا في السوق المالية وتأثرت أوراق الدين المصرى بسبب ذلك لان الناس خشوا است يقلد الخديو متبوعه

وقد بحث اسماعيل عن غرج له من هذه الازمة فوجد ان أسهم قناة السويس في قبضته وظن انها هي التي تفرج ضيقه المالي وكانت فكرته الاولى منصرفة الى رهنها لا الى ييمها ثم صمم على البيع للحصول يسرعة على مطاوبه

وكان المرض الاول على الحكومة الفرنسية الى كان يرأسها وقتئذ المسيو بوفيه باعتباره رئيسا للوزارة وكانت وزارة الخارجيــة في قبضة الموق ديكاز

ويظهر ان هذه الوزارة كانت تخشى اذا قبلت هذه الصفقة ان تغضب انجلترا فترددت في الامر ثم انتهى هذا النردد بالامتناع

اسراع انجلترا بابتياع اسهم مصر

ولكن الوزارة الانجايزية كانت على تقيض هذه الحال فانها ماعامت بعرض هـذه الاسهم على فرنسا حتى بادرت بالسمى فى الخفاء لابتياعها لنفسها وقد تمت هذه الصفقة بسرعة غريبة جداً تشهدالسياسة الانجايزية الاستمارية بالمهارة في تحين الفرص والاستفادة منها فني مدة لانتجاوز عشرة أيام - أي من ١٦ نوفبر الى ٢٥ منه - دارت الخابرات في هذا الشأن بين الحكومة الانجليزية والخديو اسماعيل وانفق على الثمن ووقع عقد البيع وسلمت الاسهم أيضاً. والى القارىء تفصيل ذلك

فى صباح يوم الثلاثاء ١٦ نوفير سنة ١٨٧٥ وردعلى مسترستانتون ممتمد انجلترا في مصر التلفراف الآتي :

« علمت حكومة جلالة الملكة ان فئة من الماليين الفرنسيين عرصوا على الخديو ان يشتروا منه أسهمه فى فناة السويس ومن المحتمل قبوله هذا الامر بالنسبة لسره المالى فارجو ايقافى على صحة هذا النبأ الامضاء (دربى): وزير الخلوجية

ققصد المتمد الى نوبار باشا وسأله في ذلك فأجابه بأن الخبر صحيح فأظهر القنصل دهشة من عدم إيقاف الحكومة الانجليزية على هذا الامر وقال لنوبار بأنه اذا كان في عزم الخديو بيع أسهمه فلاشك ان انجلترا هي التي تدفع اعلا ثمن ثم طلب منه ايقاف الخابرات مع المصارف الفر نسية حيى يقف على رأى وزارة الخارجية الانجليزية فلي نوبار طلبه وامهاه ثماني وأربعين ساعة أى الى يوم الحيس ١٨ نوفير وفي خلال هذه المهلة عكن المستر ستانتون من مقابلة الخديو وعادته في المسئلة وبعد ذلك أرسل الى اللورد دربي تلفرافا بتفاصيل مقابلاته فوزد عليه في الساعة الثامنة بعد ظهر يوم الحيس ١٨ نوفير تلفراف من وزير الخارجية يطلب منه ان يخبر الخديو بأن انجابرا مستمدة لمشترى الاسهم فذهب يطلب منه ان يخبر الخديو بأن انجابرا مستمدة لمشترى الاسهم فذهب

اليه المشد ولكنه صادف تردداً من اسماعيل لانه كان يبغى لو امكنه رهن الاسهم لابيعها

وفى يوم التلاناء ٣٣ نوفبر أرسل المسترستانتون تلفرافا الى وزير الخارجية ينبئه بان الخديو قبل ان يبيع لانجاترا مايمتك من الاسهم بمئة مليون فرنك فبمث اليه اللورد دربى فى المساء بان الحكومة قبات الثمن وفى ٢٥ نوفبر تم توقيع المقد وكانت الاسهم المصرية فى القنصلية الانجليزية يوم ٢٩

## الاسهم ناقصة

وقد حدث ان الاتفاق كان على ١٧٧,١٧١ سها وهو المدد الذي اشترته الحكومة المصرية عند افتتاح الاكتتاب ولكن لوحظ في يوع ولا نوفير ان الاسهم الوجودة هي ١٠٦٦٠ فقط أي تقص مها ١٠٦٠ سهما تصرف فيها اسماعيل هبة وييما فيما يين سنتي ١٨٦٣ و١٨٦٩ وعلى ذلك تقص الممن المتفق عليه وجمل ١٨٥١ ٣٠٩٣ جنيها أنجايزيا

## الصفقة والبرلان الانجايزي

وقد تمت هذه الصفقة بدون علم أحدو بدون تصديق البرلمان الذي كان منفضاً وقتئذ ولا يجتمع الافي شهر فبرابر ومن أجل هذا لم يستطع رجال الوزارة دفع الثمن من خزانة المالية الى لاتمس الا باذن صريح من البرلمان فطابوا الى مصرف روتشلد دفعه خوفاً من ضياع الفرصة وعند افتتاح البرلمان قالت الملكة في خطاب العرش:

« انى قررت تحت شرط تصديقكم شراء الأسهم التي كانت لخديو

مصر فى القناة وابى أوَّمل موافقتكم على اتمامهذا الممل الى تَرَّب عليه منفمة كبيرة للبلاد »

وقد نوقشت هذه المسألة فىثلاث جلسات وانتهى الأمر بالتصديق عليها فى ٢٢ قبراير سنة ١٨٧٦

مناورات السياسة الانجليزية في خلال ذلك

وقد كانت السياسة الأنجليزية تخشى فى خلال المخابرات التى قام بها لتحقيق هذه الصفقة ان تبدو من فرنسا حركة تعرقلها فأرادت منع هذه العرقلة بوسيلتين (الأولى) تكتم الخابرات وسرعة انجازها (والتانية) الضغط على فرنسا لمنعها من ابتياع هذه الاسهم لنفسها

فني ٧٠ نوفير استدعى اللورد دربي المسيو جافار القائم بأعمال السفارة في لندن وقال له « بجب أن تعلم ان الانجليز هم اكثر الناس مصلحة في القناة لان سفنهم التي ستجتازها سنزيد عن جميع سفن الدول الأخرى مجتمعة وعلى ذلك فقد أصبح الاحتفاظ بهذا الممر امراً حيوياً لنا واني اكون مسروراً لوامكن ابدال العركة الحاضرة بنوع من أنواع النقابات تمشل فيه جميع الدول البحرية وعلى كل حال فاننا سنبذل كل عبودنا لمنع الا يدى الأجنبية من احتكار هذا العمل الذي تتعلق به مصالحنا الأولى»

ثم ختم تصريحه بقوله:

«أن الشركة والمساهمين الفرنسيين علىكون الآن ١١٠ ملايين من رأس مال الأسهم البالغ قدره ٢٠٠ مليون وهذا يكنى ، وقد أحدث هذا التصريح أثره فى فرنسا فانكمشت حكومها ونفضت يدها من الصفقة الى انفردت بها انجلترا اذاعة الحد ونأثيره

وكانت جريدة التيس أول من أذاع الخبر في ٢٧ نوفير فأحدث منجة عظمى في المالك الاوروبية لأنه لم يكن في حسبان أحد وقابلت الصحافة الفرنسية ذلك النبأ بالسخط الشديدعلى انجلترا فكتبت الطان تقول « لقد علمت انجلترا بالمساعي التي يبذلها الماليون الفرنسيون اشراء الاسهم فاعترضت على ذلك اعتراضاً شديداً ولكنها بعد ذلك أباحت لنفسها ماحرمته من قبل على الحكومة الفرنسية مما يثبت ضياع المساواة بين الحكومة بن عبدة ربيبليك فرنسيز التي كان يديرها وبالجلة كان الرأى المام الفرنسي في فياج شديد لهذه الاحبولة الى نصبها له انجلترا

وفى ٢٧ نوفير قصد المسيو داركور سفيرفرنسا في لندن الى اللورد درنى للاستفهام منه عن الموامل الى دفعت الجلبرا لمقدد هذه الصفقة لنفسها مع الهاكانت تمترض عليها فأجاب وزير الخارجية قائلا: « ان الترض الوحيد الذي محتنا عنه كان منع تسلطالنفوذ الاجنى على مشروح حيوى لنا وقد بننا نقدر مجهود دى لسيس وأصبحنا نمترف بأنه كان محسن بنا أن نشترك معه فى ذلك العمل المظيم بدل مافعلناه من ممارضته » و بذلك عكنت السياسة الانجليزية من خداع فرنساوالتأر لنفسها من الفشل الذي أضامها فى أول الأمر

ولكن هذا المعلكان محلا للنقد الشديد حيى من بعض كبار

الساسة الانجليز أنفسهم لأن الوسائل التي انبعت فيه لم تكن جديرة بالاحترام ويكني لاثبات ذلكأن نأتي على نص الكتاب الذي أرسله السير سترافور فورنكوث الىدزرائيلي في غد اليوم الذي وقع فيه عقد الشراء قال:

« ان السياسة التي اتبعناها أزاء مشروع القناة ليست من الشهامة في شيء فقد حاربناه أيام نشأته ورفضنا مساعدة دى لسبس في تغليل عقبانه ثم اننا استفدنا منه بعد اتمامه ونجاحه والآن نريد أن نستعمل نفوذنا في مصر ليكون لنا نصيب وافر من هذا العمل الذي سيكون له في المستقبل شأن كبير وذلك يدعو الى الهامنا بأننا نسمى في الحصول بدون تمب على مركز رئيسي ونعمل على جدل هذا المشروع ملكا للانجليز بهد ذلك وليس هذا نما ترصاه نفسى »

# أموال مصرفي القناة

لما افتتحت قناة السويس في ١٧ نوفبر سنة ١٨٦٦ نشرت التيمس مقالا في هذا الموضوع قالت فيه :

« على مصر أن تتحمل كافة مصاريف القناة أو الجزء الأكبر منها ولفرنسا أن تحفظ لنفسها فخار هـذا اله لم أما انجلترا فيجب أن تجنى جميع فوائده »

ولقد تحققت هذه القاعدة فان مصر لم تجن من القناة الا الخسائر الفادحة وقد أ نفقت فيها الأموال الطائلة بغير جدوى ولم تكن صفقة بيع الاسهم المصرية الى انجاترا بالصفقة الرابحة بلكانت صفقة خاسرة من الوجهة المالية والوجهة السياسية معاكما سنبينه بعد

على ان هذه الصفقة لم تكن الاولى فى بابها فقــد سبقها أمنالها وكأن قناة السويس لم تنشأ الاللاضرار بمصر فى حين ان المــالم كله يستفيد منها

### الشروط التي سببت الخسارة

نصب المادة الثانية من الدكريتو الصادر في ه يناير سنة ١٨٥٦ على أن يكون أربعة أخماس المهال الذين يشتغلون في القناة مصريين وجاء في المادة الأولى من لائحة ٢٠ يوليه سنة ١٨٥٦ « ان المهال تقوم الحكومة بتوريده بناء على طلب مهندسي الشركة وحسبا تقتضيه الحاجة»

« ونصت المادتان السابعة والنامنة من دكريتو سنة ١٨٥٤ والمواد ١٩٥٩ و٢٠ من دكريتو ١٨٥٠ على تخويل الشركة حق حفر ترعة بين القناة والقاهرة واعطائها عباناً جميع الاراضى النير المنزرعة التي تحتاج البها أما الاراضي المزروعة التابعة الافراد فلها الحق في ترعملكيها بعدد فع تمها. وقد كانت هذه الاحكام سببا في اعتراض الباب العالى فلما طلب منه الحديو اسماعيل التصريح برأيه الهائى في المشروع بصفة رسمية أرسل مذكرة الى فرنسا وانجابرا في ٢٠ ابريل سنة ١٨٦٣ أسف فيها على استمرار الشركة في العمل قبل مصادفة اللولة العلية وشرح اعتراضاته على المشروع وهي الشروع وهي اعتراضات المالى

«أولاـ انه بالرغم من الغاء السخرة فى الدولة العلية واصدار والى مصر وكريتو نأييداً لذلك قد اتبع هـذا النظام فى أعمال الحفر وأرغم عشرون الف من الفلاحين على ترك مزارعهم ومساكهم وعائلاتهم للاشتغال في القناة وهم فوق ذلك يتحملون مصاريف تقلهم عند عودتهم الى بلدهم وليس هذا المدد وحده هو الذي يحل به ذلك الشقاء فان هناك أربعين الفا آخرين فريق منهم مسافر في الطريق والفريق الناني يمد نفسه للرحيل فيكون مجموع الذين حرم عليهم الاشتغال في أعمالهم وسكنى دورهم سين الفاً

ثانياً -- يمترض الباب المالى على تخويل الشركة حق حفر ترعة بين الفناة والقاهرة واعطائها الاراضى الحيطة بها فان ذلك يوقع مدن السويس والتمساح وبورسعيد وجميع حدود الشام فى قبضة شركة مساهمة أغلبية مساهمها أجانب خاضعون لقوانين بلادهم الخاصة بما يترتب عليه انشاء الشركة لمستعمرات مستقلة تقريباً عن الدولة فى مواضع مهمة من أراضيها ونحن نرى ان ذلك لاترضى به حكومة تشعر بواجباتها وتدب فيها عاطفة الاستقلال

ولا ربب ان الدولة تكون مقصرة في واجبابها و تفقد احترام حليفاتها اذا صدقت على هذه الشروط وبالجلة فوافقة الباب السالى على المشروع متعلقة بحل المسائل الثلاث الآتية : (١) تقرير حيدة القناة (٢) الناء السخرة (٣) تنازل الشركة عن حقها بخصوص وعقالياه الحلوة وبخصوص المتلاك الاراضى الحاورة لها فاذا تقرر ذلك أسرعت الحكومة بالانفاق مم اسماعيل باشا في نظر النقط الأخرى »

شركة الفناة وتناقشت فيمذكرة البابالعالى وقررت عدم قبول ما تضمنته من الشروط

وفى أول أغسطس أرسل الصدر الأعظم الى اسماعيل باشا يطلب تنفيذ أواس الدولة الخاصة بالغاء السخرة والانفاق مع الشركةلتننازل عن حقوقها فى الترع والأراضى وبجب أن يتم ذلك فى خلال ستة أشهر

فسافر نوبار باشا السعى في الحصول على تحقيق مطالب الباب المالي ولكن الحكومة الفرنسية أبت أن تساعده

فولى وَجِهه شطر الشركة وقدم الى مجلس ادارتهما اقتراجات فى أواخر شهر آكتوبر فقرر المجلس رفضها وكتب في ٢ ينابر سنة ١٨٦٤ عريضة الى نابليون التالث امبراطور فرنسا يطلب منــــه التدخل لحل هذا الخلاف

تمحكيم نابليون التالث

فقبل الامبراطور أن يكون حكما ووافق اسماعيل على هذا التحكيم الذي كان وبالا على مصر والمصريين لان نابليون الشالث لم يضع نصب عينيه سوى شيء واحد وهو مصلحة الشركة الفرنسية ولو ترتب على ذلك ضياع أموال مصر بعد ان ضاعت أرواح فريق من أبنائها في سبيل حفر القناة

وفى ٣ يوليه سنة ١٨٦٤ صدر قرار التحكيم المشؤوم وعقد اتفاق بين الحكومة والشركة فى ٣٠ يناير سنة ١٨٦٦ بناءعلى هذا القرار الذى أدخل عليه تغيير طفيف وهذه خلاصته :

أولا - الفاء الشرط المتعلق باشتغال العال المصريين واعفاء الحكومة

المصرية من توريدهم وفى مقابل ذلك تدفع الحكومة المصرية غرامة مقدارها ٣٨ مليون فرنك

ثانياً — تتنازل الشركة عن الاراضى التى أعطيت لهافي مقابل غرامة تدفعها الحسكومة المصرية ومقدارها ٣٠ مليون فونك

ثالثاً — تتنازل الشركة عن الرسوم التي كانت تأخذها في ترعة المياه الحلوة في مقابل غرامة تدفعها مصر ومقدارها ستة ملابين مرللة الفرنكات

رابِماً -- نتنازل الشركة عن ترعة المياه الحلوة في مقابل عشرة ملايين من الفرنكات

خامسًا — تبيع الشركة للحكومة أراضى الوادى بمبلغ عشرة ملايين من الفرنـكات

فيكون مجموع الغرامات الى دفعتها حكومة مصر بناء على هـذا التحكيم 4 مم ممليون فرنك

خسائر أخرى

ولم تقف الخسارة عندهذا الحد بل قضى قرار التحكيم بتأييد الاتفاق الذي عقد بن الحكومة والشركة في ١٨ مارس سنة ١٨٦٣ والذي نص على قيام الحكومة باتمام الترعة من الوادى الى القاهرة فكلفها ذلك ٢٠٠٠٠٠٠٠ فرنك

وفى ٢٣ ابريل سنة ١٨٦٩عقد اتفاق بين الحكومة والشركة فتنازلت الاخيرة عن بعض حقوقها فى الفناة وبعض مستشفياتها ومبانيها مقابل ٣٠ ملمون فرنك أضف الى ذلك تلك الأموال الطائلة التى أنفقها اسماعيل على حفلة افتتاح القناة فقدكان يلق بالنهب عنة ويسرة ويقترض من المرابين مايقيم به المراقص والحفلات والملاهى والطرق والمدن فى ايام معدودات ارضاء لمدعويه من الملوك والملكات وهو غافل عن مهواة الدمار والخراب التى يسوق الها بلاده وشميه وعرشه بهذه السياسة الخرقاء

بدد اسهاعيل مابدد وصرف على الاجانب ماصرف وتركنا تتلظى في نار الفقر وترزح تحت نير الديون حتى احتــل الاجنبي بلادنا وتحــكم في أرواحنا ورقابنا

ولقد كتب المسيو لويس فيجييه في كتابه (فتوحات العلم الجديد) عند كلامه على افتتاح الفناة ملم قم في الرمن جادث عمل لنا روايات ألف ليلة وليلة تمثيلا حقيقياً مثل مامنلها هذه الأعيادالي أقيمت عندافتتاح الفناة: مراقص وأنوار وشهب واستمر اضات وولائم وسياحات ما بين السويس والشلال الأول وزيارات للمدن والآثار في طيبه والاهرام ...

ومع ذلك فاليوم يمض اسماعيل الاصابع ندماً على هذا السفه الذي ارتكبه فانه لمريم قليل من الزمن على ذلك المهدحي وقع في الارتباكات المالية ووجد نفسه مضطرا لاستجلاب المال بسرعة ومن كل جهة ليقوم بتنفيذ ما تمهد به وقد انتهز الانجليز هذه الفرصة واشتروا منه سهومه في القناة ... »

وقال أدمون تيرى فى كتابه مصر الجديدة« انهم قدرون مصاريف الافتتاح بعدة مثات الملايين من الفرنـكات »

ويقول المستركاف في تقريره المالي الذي رفعه في سنة ١٨٧٦ أن مقدار ما أنفقته مصر في سبيل القناة يتجاوز كم مليونا من الجنبهات

## مشترى الاسهم عمل سياسي

على أننااذا تركنا الاموال والارواحجانبا نجد أن الخديوى اسماعيل أخطأ خطأ كبراً ببيمه الاسهم المصرية الى الأنجليز فقد كانت الناية من هذه الصفقة سياسية عضة ولقد كتب المسيودي مازاد في علقالما المروفة (١) بحثا في هذا الموضوع جاء فيه ما يلى

« أصبحت الحكومة الأنجايزية مساهما عظيما جداً في مشروع الفناة ومن المؤكد أن عملها هذا يعدكله عملا سياسياً وهذا ما يفسر خطورته فانه بالرغم من كونه لا يعتبر امتلاكا لمصر ولكنه يعد خطوة أولى فى هذا السعيل

فان انجلترا لا تستطيعاً ن تترك زباتهافعي تراقبهم وتقوم بمساعدتهم على صور أخرى ثم تطالبهم بعد ذلك بضانات جديدة ومن النريب أن تمود المسألة الشرقية الى اليقظة في مصر بعد أن كنا نظن أن وادى النيل لا يوجد فيه الا الاتفاقية الخاصة باصلاح النظام القضائي والمعروضة الآن على جمية فرسلى »

<sup>(</sup>۱) كان المسيودى مازاد من كبار الكتاب السياسينوكانيتولى تحريرالقسم السيامى فى مجلةالعالمين كما يتولاهالآن المسيوبوا نكاريه رئيس الجمهوريةالسابق

هذه أساليب السياسة الانجليزية التي تستخدمها لتنفيذ مطامعها الاستمارية ومن المحزن أن تجد من غفلة حكامنا ما يمد لها العاريق

# حيدة قناة السويس

وتقلبات السياسية الانجايزيةفي المفاوضات الخاصة بها

تقابت السياسة الانجابزية حيال مشروع القناة فكنان موقفها قبل تنفيذ هذا المشروع مخالفًا كل الحالفة لموقفها بعد أن أصبحت القناة أمرًا واقمًا ويظهر أن هذا التقابكان ديدنها أيضًا فى جميع أدوار المفاوضات التى دارت سميا وراء تقرير حيدة هذا الممر العظيم الشان

ولذلك أو اها قبل الاحتلال تسمى في وضع القناة على الحياد مع المحافظة على حرية الملاجة فيها خوفا من تعطيل مواصلاتها مع الهندول كنها بعد وقوع الاحتلال كانت خطها تختلف باختلاف الظروف السياسية فاذا شعرت أن مركزها مزعزع في مصر وانها على وشك التخلى عن هذه البلاد بادرت بتعريك المفاوضات الخاصة بوضع نظام دولى للقناة يضمن حرية الملاحة فيها اما اذا أحست أن الاحتلال غير مهدد بخطر تناست مساعبها القدعة ولجأت الى التسويف والماطلة في هذه الملاوضات وسنشرح هذه الادوار المختلفة ليقف القارى ععلى تموذج جديد من ألا عيب السياسة الاعجازية وأساليها العملية

# حيلة القناة ودكريتو هينار سنة ١٨٥٦

لم يغفل دكريتو ٥ يناير سنة ١٨٥٦ الاحكام الخاصة بحرية الرور فى

التمناة بدون تمييز أواستثناء ولذلك فان المادة الرابعة عشرة نصت على ما يأتى:

« نعان رسمياً عنا وعن حافائنا مع حفظ الحق لجلالة السلطان في التصديق على ذلك أن الفناة المالحة الكبرى الواصلة بن السويس والطينة والمرافى التابعة لها تبقى مفتوحة على الدوام طريقاً حراً لكل سفينة تجارية تعبره من بحر لآخر بدون اى تمييز او استثناء او تفضيل لشخص او لجنسية في مقابل دفع الرسوم المقررة وانباع اللوائح التي تسنها الشرقة المامة صاحبة الامتياز لاستمال الفناة المذكورة وتوابعها »

ونصت المادة الخامسة عشرة من الدكريتو نفسه على ما يلى:

« عملا بالمبدأ المقرر فى المادة السابقة لا يجوز الشركة العامة صاحبة
الاميتاز عند ما تتحد الظروف والاحوال ان تمنح بحال من الاحوالمأى
سفينة أو شركة او شخص فوائد او امتيازات يحرم منها باقى السفن أو
الشركات أو الافواد »

ولكن هذا الدكريتو لم تكن له صبغة دولية وانما هو عقد بسيط بين الحكومة والشركة صدق عليه الباب المالي بفرمانه الصادرفي ١٩ مارس سنة ١٨٦٦

### مساعي انجلترا وحيدة القناة

ولذلك ما كادت القناة تفتح حتى أخذت أنحلس انسعى في عقد معاهدة بين الدول لتقرير حيدة القناة وضان المحافظة على حرية الملاحة فيها فني أوائل أغسطس سنة ١٨٧٠ كان مجلس المعوم يتنافش في ميزانية البحرية فقام أحد أعضائه السير الفينستون وقال «أن قناة السويس ستجلب

اليها جميع تجارتنا الهندية وتصبح طريقنا الى هذه البلاد ولا يخنى أن هذه النها جميع تجارتنا الهندية وتصبح طريقنا الى هذه البلاد ولا يخنى أن هذه وقت . فليحقق المجلس نظره فى هذه الاعتبارات السياسية الخطيرة فانه اذا قامت الحرب وقطمت المواصلات بيننا وبين أملاكنا فى الهند فلا بد من وقوع ارتباك شديد فى انجلترا لايقل عن الارتباك الذى يسببه نشوب حرب أهاية وعلى ذلك فيحب أن يطالب وزير البحرية بتقرير حيدة القناة وانى الحعلى الحبلس والحكومة فى ضرورة فتح باب المخابرات ابناء الوصول الى اتفاق دولى يكون مر شأنه الحافظة على حيدة قناة السه سه .»

فأجابه مستر تشيلدرس وزير البحرية قائلا:

« ان الحكومة أظهرت داعًا اهتمامها المطيم بكل مايتعاق بهـ نـه القناة فللمجلس ان يمتمد عليها فاتها ستؤدى حمّا مهمتها وفاقاً لما تقتضيه مصالح الدولة البريطانية »

### معاهدة لندره في١٣ مارسسنة ١٨٧١

ظلت المسألة مسكوتاً عنهاحتى عقدت معاهدة لندره في ١٨ مارس، سنة ١٨٧١ وهي المعاهدة الخاصة بالبوغازات ويحيدة البحر الاسود والتي قصد بها تمديل معاهدة باريس التي سبق عقدها في ٣٠ مارس سنة ١٨٥٦ فقد تبين أن معاهدة اندن تفك القيود التي كانت روسيا مكبلة بها في البحر الاسود فقد كانت المعاهدة السابقة تقضى بافغال البوغازات في وجه السفن الحربية ولكن المعاهدة الاخيرة خولت السلطان الحق في السماح للبوارج الحربية بدخول البوغازات وقت السلم وبذلك عاد لروسيا

مركزها القديم الذي كان لها في البحر الاسود قبل خلالها في حرب القرم وألني مبدأ حيدة هذا البحر فاستولى الرعب على الانجليز بسبب ذلك واشتد خوفهم على قناة السويس وعادوا الى النداء بتقرير حيدتها فنشرت جريدة التيمس كتابًا بتاريخ ١٠ اكتوبر سنة ١٨٧١ أشارت فيه الى هذه الأمور ثم قالت « يجب على السلطان والحديوى الاعتراف بأن قناة السويس طريق دولية تبق مفتوجة داعًا لكل سفينة تدفى الرسوم المتي تعفي بحاية طريقها الى المند واستراليا ويجب أن تكون حرية التي تقضى بحاية طريقها الى المند واستراليا ويجب أن تكون حرية المرور في القناة هي المسألة الأساسية لسياستنا اجداء من سنة ١٨٧١ فان مصالح انجلترا السياسية والتجارية تقضيان بايجاد الضانات المافية صد. كل عمل يراد به قطع المواصلات ينها وبين أملاكها في الشرق » الحرب الروسية التركية

وظلت الصحف الانجايزية تضرب على نفس النغمة التى تغنت بها جريدة التيمس ثم أهمات المسألة بعد ذلك طويلا ولم تطرح على بساط البحث الا عند نشوب الحرب التركية الروسية سنة ١٨٧٧ فأن انجاترا خشيت وقتئذ أن تعمد الروسيا الى اغلاق القناة أثناء الحرب وبادر اللورد دربي وزير الخارجية فأرسل كتاباً بتاريخ ٢ مايو الى الكونت شوفالوف سفير الروسيا في لندره يخبره فيه بأن انجاترا تمد أى شروع في اغلاق القناة مهدداً المصالحا في الهند فورد على السفير من وزير خارجية الروسيا القناة مهدداً المصالحا في الهند فورد على السفير من وزير خارجية الروسيا كتاب بتاريخ ١٨ مايو يؤكد فيه ان الروسيا لانفكر مطلقاً في اغلاق القناة

#### انجلترا تخرق حيدة القناة

وبالجملة فان انجلترا مافتئت تدافع عن حيدة القناة وضان جرية الملاحة فيها طالما كان هذا الدفاع في مصلحتها ولكنها عند ما رأت ان مصلحتها تنافى هذه الحيدة لم تتردد لحظة في خرق الفوانين والنظامات وكان ذلك بمناسبة حوادث ١٨٨٧ فقد رأى الانجليز وقتئذ أن يفيروا على البلاد من جهة الشرق ووجدوا ان احتلال قناةالسويسهو أحسن وسيلة لتحقيق ذلك فهز أوا بحيدة الفناةوسخروا من سابق وعودهم وتصريحاتهم ومساعيهم وأنزلوا جنودهم بها ومنمو السفن من المرور فهما وأحلوا لأنفسهم ما كانوا يحرمونه على غيرهم وكل ذلك في سبيل غاية واحدة هي استمار البلاد عنوة وغصباً

وقدكان عرابي يريد احتلال القناة من قبــل ولكن دى لسبس منعه عن ذلك فامتنع

وقد اختلف المؤرخون فى موقف دى لسبس فقال بمضهم انه منع عرابي ليخدم المصلحة الانجليزية ولذلكفان الانجليز عندما أرادوا احتلال الفناة لم يقابلهم الا بالاحتجاج وان هذا الاحتجاج كان ظاهرياً

أما الآخرون فيقولون أن موقف دى لسبس لا يحتمل اعتراضاً لأنه ماكان يستطيم أن يمنم الانجليز فوية واقتداراً وانه فعل ماكان في فى استطاعته وهو الاحتجاج

وتتلخص حوادث احتلال القناة في ان الأنجليز قطموا الأسلاك البرقية التابعة لشركة قناة السويس في صباح يوم١٩أغسطس (سنة ١٨٨٧) ثم أرسل الأميرال هويت الى الشركة يأمرها بمنع جميع السفن من عبور

الفناة حتى يصدراليه أمر جديد وذلك بناءعلى التمليات الواردة اليه من الحكومة الانحليزية وأندرها بأنه بلجأ الى القوة اذا لم تنفذ أواسره ثم اوقف عند مدخل القناة سفينة حربية وفى الساعة الثالثة بمدنصف الليل نزل المنود الى الاسماعيلية وأخذو ايطلقون البنادق فى كل اتجاه والناس نيام وظل الاضطراب سائداً حتى يوم ٢٦ أغسطس وبعد ان تم انزال الجنود فى الاسماعيلية أخذوا ينادرونها ابتداء من يوم ٢٣

وبذلك اثبتت انجلترا الها لاتحسرم مبدأً ولا عهداً ولا تحافظ على حرمة ولا قانون واتما تخدم مصاحبها الاستعارية وتستخدم كل الوسائل ولا سيا غير المشروعة منها للوصول الى الهدف الذي ترمى اليه

#### منشور جرنفيل

وبعد ان انتهت حوادث الاحتمال عاد الانجابز الى التفكير من جديد فى تقرير جيدة القناة التى سبق لهم ان خرقوها فكتب اللؤرد جرنفيل منشوره التلفرافى المشهور الذى أرسله الى اللول في تناير سنة ١٨٨٣ يوضح فيه سياسة انجارافى مصر وقد تضمن هذا المنشور افتراحات خاصة محيدة القناة تناخص فى أن تكون القناة حرة لمرور جميم اللوفات واله لابجوز القيام بأعمال عدائية داخل المنان وفى جميم اللوفات واله لابجوز القيام بأعمال عدائية داخل تخترفها ولا انزال مهات وذخار على صفتها من البوارج الحربية التى تخترفها ولا بجوز انشاء حصون واستحكامات على صفتى المرعة أو فى جوارها الخ الخ

ولكن مساعى انجلترا وقفت عند هذا الحد ولم تنحرك المسألة لصفة جدية لا أن الا مركان مستنبًا لها في مصر

#### مفاوضات سنة ١٨٨٤

فلما حلت سنة ١٨٨٤ وكانت أمور مصر المالية مضطربة اقترح اللورد جرنفيل عقد مؤتمر في لندن أو في الاستانة للنظر في موقف مصر المالي وفي تغيير قانون التصفية وقد أتينا على تاريخ هدف المفاوضات في المحاثنا الماضية فلا حاجة لاعادة ذكرها ولكن الذي يهمنا الآن منها الناللورد جرنفيل في مذكرته التي بعث بها الى المسيو وادنجتن في ١٦ يونيه سنة ١٨٨٤ أشار الى اقتراح من شأنه جعل مصر على الحياد كباجيكا ثم أردف هذا الاقتراح بالاشارة الى حيدة القناة ووضع نظام خاص لها يشبه النظام الذي سبق له اقتراحه في منشوره التلفر افي الذي بعث به الى الدول في ٣ ينار سنة ١٨٨٨ على ١٨٨٠

ويملم القراء ان هذه المفاوضات انهت بانفاقية لندن المبرمة في ١٨ مارس ١٨٨ وقد استبعدت من هذه المفاوضات مسألة مصر السياسية ولاسياموضوع الجلاموكان هذا بسبب الخطأ الذي ارتكبته فرنساوا قتصر الأمر على الشؤون المالية ومسألة القناة

# تأليف لجنة الوالية لوضع نظام القناة

وهذا نص التصريح الدولى الذيوقعته الدول في ١٧ مارسسنة١٨٨٥ قبل توقيع اتفاقية لندن ييوم واحد

« بما أن الدول العظمى متفقة على القول بمفاوضة عاجلة الغرض منها
 عقد انفاق يقضى بوضع نظام مهائى يضمن حرية استعمال قناة السويس
 فى كل وقت ولجميع الدول على السواء

حصل الاتفاق بين الحكومات السبع الوارد ذكرها على أن تجتمع في باريس في ١٩٠٥مارس لجنة مكونة من ثلاثين مندوباتميم تلك الحكومات لتحضير وتحرير هذا العقد وأساسه المنشور الذي أصدرته حكومة صاحبة الجلالة للبريطانية بتاريخ بينابر سنة ١٨٨٣

ويحضر جلسات اللجنة مندوب عن سمو الخديو ويكون رأيه استشاريا ويمرض المشروع الممد على الحكومات المذكورة وعليها بعمد ذلك أن تسمى للحصول على موافقة الدول الاخرى

ويقر الموقمون على هذا المفوضون عن المانياو النمساوفرنساو بريطانيا العظمى وايطالياو الروسياوتركيا بموجب التوكيلات اللازمة بأن الحكومات التي يمتاويها أرتبطت فيما يينها بالتمهدات الموضحة أعلاه » (١)

ماطلة الانجليزفي مغارضات قناة السويس

وقد توقع كثير من الساسة أن تسير أعمال هذه اللجنة بيط، لان انجلترا أظهرت تردداً في عقدها ولم توافق عليها الا بعد تردد كبير وذلك لانها لم تكن وقتئذ في حاجة الى نظام دولى يضمن جرية الملاحة في الفناة مادامت واضعة يدها فعلا على مصر

ومن يراجع الكتاب الاصفر ويطلع على الخابرات التي داوت في هذا الشأن بين المسيو وادنجتن سفير فرنسا في لندرة والمسيو جول فيرى رئيس وزارة فرنسا يتضح له بجلاء نيات الانجايز حيال هذه المسألة

فنى ٢١ مارس سنة ١٨٨٥ أى بعد انقضاءً ربعةً يام على توقيع التصريح (١) انظر الكتاب الاصفر تلغراف المسيو وادنجين الى المسيو جول فيرى فى ٢١ مارس سنة ١٨٨٥ الدولى فى لندن أرسل المسيو وادنجتن كتابا مطولا الى رئيس الوزارة الفرنسية شرح فيه الادوار التى سبقت قبول انجاترا تأليفاللجنة المشار اليها فقال

«كان باقيا أن تتفق على الاحكام الخاصة بحرية قناة السويس ونظرا الم لهذه المسألة من الاهمية العظمى فقد كان من الواجب جعامها جزءاً متما لاتفاقية لندن المالية بأن تتحدد بصفة عامة جميع المبادىء الخاصة بنظام القناة وأن يتفق أيضا على الاجراءات الى تتبع لمقد اتفافية مهائية خاصة محرية هذه القناة: . .

وكانت أصعب نقطة في الموضوع هي تعيين الاجراءات المؤدية الي الاتفاق فقد سبق لنا أن اقترحنا في المذكرة التي قدمناهايوم ٨ فبرار أن تجتمع في القاهرة لجنة يناطبها تحرير المشروع الابتدائي وقد ظهر لكم أن حل هذه المسألة يتطلب الوقوف على بعض تفاصيل تتعلق بطبيعة الارض التي تمر منها الفناة وأن هذا لا يتم الا اذا جرى العمل في نفس المكان ولكن حكومة جلالة الملكة لم تظهر الا ميلا فليلا جدا لهذا الاقتراح فقد نازعت في أهمية المكان الذي تعقد فيه هذه اللبنة زاعمة أن مسألة لها من الاهمية المكبري ما لهذه المسألة ليس للتفاصيل فيها الا قيمة منتبلة ولكن المبادىء العامة المتعلقة بها هي كل شيء يعتد به وقداً بدى اللورضات بين الحكومات نفسها فائلاانه ما دامت المبادىء الخاصة بميرى المفاوضات بين الحكومات نفسها فائلاانه ما دامت المبادىء الحامة من الماطونات

وقد أعربت عن خوفى من أن المفاوضات السياسية المتادة تؤدى الى تأخيرات محزنة فضلا عن أن الضرورة تقضى بالقيام بالاعمال التمهيدية على عجل

وفى نهاية الأرتم الاتفاق بين اللورد جرنفيل وبيني على أنه في حالة قبوله عقد لجنة دولية لدرس وتحرير مشروع اتفاق لحرية القناة فاننا نتنازل من جهتنا عن المطالبة بأن هذه اللجنة تجتمع فى القاهرة

ولكن بقى أيضا أن تنفق على اختيار المدينة الى تجتمع فيها اللجنة» ثم أخذ السفير الفرنسي يشرح نظرية كل فريق في هذا الاختيار فكان اللورد جر نفيل يطلب عقد اللجنة في لندرة ما دامت المفاوضات الاولى قد اجريت في هذه المدينة ولكن المسبو وادنج من كان يطلب عقدها في باريس لان المشروع فرنسي بحت فيجيب عليه اللورد جر نفيل بأن القناة ولو أنها من عمل الفرنسيين ولكنها لا تستطيع أن تميش لولا السفن التجارية الانجازية التي تجتازها فيرد المسبو وادنج من بأنه لولا حفر القناة بواسطة دى لسبس لما مرت منها أي سفينة تجارية وفضلا عن ذلك فان اختيار لندن لا يصادف قبولا من جميم الدول ف حين أن باريس تقابل بالموافقة اذا رضيت بها انجاترا

ثم ختم المسيو وأدنجتن هذه الملومات بان الحكومة الانحارية قررت في ٢٧ فبراير قبول باريس مكانا لعقد اللجنة اذاقبات الدول ذلك فهذه المعلومات تبين لنا من جهة أن انجلترا لم تكن مرتاحة للتمجيل بوضع نظام دولى يضمن للقناة حيدتها لاتها كانت تريد الاستئثار بهذه القناة ما دامت هى الدولة الوحيدة المتحكمة فيهاوهذا يخالف بطبيمة الحال سابق خطها قبل احتلال مصر فقد كانت وقتئذ تسمى لحمل الدول على ضمان حرّية الملاحة فى القناة وليس هذا التقلب الادليلا من أدلة سوء نية السياسة الانجايزية حيال المسألة المصرية مجذافيرها

ولا شك أن تشبث انجاترا بابعاد هذه المفاوضات عن القاهرة يدلنا دلالة صريحة على أنها كانت تخشى تدخل الرأى العام المصرى واهمامه بهذه المفاوضات وما يترتب على همذا الاهمام من الدخول في المسألة السياسية الاصلية وهي مسألة الجلاء ولذلك لم يسمح لمصر أن يكون لها مندوب يتمتع بحقوق بقية المندوبين بل قضى التصريح الدولي بأن يكون لمملم مصر صوت استشارى فقط مع أن القناة ملك لمصر وتجتاز أرضا مصرية ولولا الايدى للصرية لما خرج هذا المشروع الى حيز الوجود وهكذا تأبي السياسة الطالمة الاالاجحاف بحقوق مصرومها كسة أمانيها وتأبي الظروف السيئة الا أن تخدم السياسة الاستمارية الانجليزية وتأبي الدول الا أن تنساق وراء ألاعيب انجلبرا ومناوراتها

ولا يفوتنا مغى تنازع انجاترا وفرنسا على اختيار المدينةالى تجرى فيها هذه المفاوضات لما هو معروف من النالجو السياسي لمكان المفاوضات قد يكون له فى بمض الظروف تأثير خاص فى المفاوضين فيجب الايحتاط له بجميع المعدات السياسيةالى تجمل المفاوض بمنجاة من تأثيره

ولقد جر بناخطر مثل هذاالجو على مفاوضات الوفد الاولى وكانت هذه التجربة من الموامل الكبرى التي دفعتنا المالمارضة في أجراءاً ية مفاوضة قبل ايجاد أساس صالح لها من الوجهة المصرية

على اننا نكتنى من هذا الحادث التاريخي بالاشارة الى العبرةالمترتبة 4 وننتقل الى اتمام حوادت المفاوضات الخاصة بقناة السويس

# اول اجتاع للجنة

فني يوم ٣٠ مارس اجتمعت لجنة قناة السويس بمدينة باريس وفاقا صريح الدولى الموقع عايه في١٧مارس وكان حاضرا هذا الاجتماع ممثلو نيا والنمسا والمجر واسبانيا وفرنسا وانجلترا وايطاليا وهو لاندهوروسيا كيا ومصر على ان يكون رأى مندوبها استشاريا فقط

فاقتتح الجلسة المسيوجول فيرىثم اختيرالمسيو بيللو أول المندبين رنسيين رئيسا للجنة فتكلم عن مهمة هذه اللجنة وأشار الى تصريح ١٧ رس فلفت أول المندويين الانجليز نظره الى قاعدةالمفاوضة فاعترف بأن

ذه القاعدة هي منشور اللورد جرنفيل الصادر في سينايرسنة ١٨٨٣ ولمل في ملاحظة الندوب الانجلزي ما يؤيد رأى القائلين بوجوب انفاق على قاعدة المفاوضات قبل الدخول فيها وما يثبت ان نظرية ديل الاساس أو وضع أساس صالحقبل المفاوضة لم نخترعها من عندياتنا انما هي قاعدة متفق عليها في جميع المفاوضات التي يراد نجاحها وان المهاحة كانت تقضى بانباعها ولكن أبت الموامل الشخصية الا ان عاربنا فكان ما كان مما لافائدة من ترديده الآن

#### تبادل المشروعات

وعلى أثر هذه الخطب قدم المنــدوبون الانجليز مشروعاً مبنياً على ساس منشور جرنفيل وعلى أثرهم قدم الفرنسيون مشروعاً آخر ودارت المفاوضات بين منذوبي جميع الدول وشجر الخلاف على بعض المواد وكان أهم تقط هذا الخلاف ان انجاتراكانت تعارض في ابجاد نص يتملق بجلاء الجنود الانجليزية عن مصر وكانت تلح في ابعاد هذه النقطة عن أحكام الاتفاقية

تأجيل اجماعات اللجنة

وفى ١٣ يونيه انفضت اللجنة بعد ان وضت مشروعاً أفره جميع المندوين ماعدا مندويي انجلتراو إيطاليا قالهماً بدوا عليه بعض تحفظات وقد أبلغ هذا المشروع الى الدول في ٢٧ يونيه لابداء رأيها في نقط الحلاف المعلقة فكانت انجلترا تبدى كثيراً من التسويف والماطلة رجاء تأخير أعمال اللجنة وظلت أعمال اللجنة معطلة بسبب تسويف الانجليز الى ١٨٣ مارس سنة ١٨٨٦ فني ذلك اليوم رأى المسيوفرسينيه أذيستحث انجلترا على استثناف المفاوضات فبعث الى سفيرفرنسا في لندن بالكتاب الآتى: -

(كتاب فرسينيه الىسفيرفر نسا الذي يشرح فيه بماطلة انجلسرا)

« علمت من خطابكم الثرخ ١١ الجارى ان لورد روزبرى رداعلى المذكرة الى سلمتموها اليمه بخصوص استثناف المفاوضات بشأن ننظيم فناة السويس أعلمكم ان « اعتبارات متعددة » حملته على تأجيل دراسة ' هذه المسألة

ولاأستطيع الاأذأنسب ردلورد روزبرى عليكم لمحض سوءتفاهم لان مسألة نظام قناة السويس ليست فى الواقع ملكا لفرنسا أو لانجلترا وليس فى مقدور واحدة منهما النهرب منها . هـذه المسألة ملك لا وروبا

بيعها وهي التي تولت أُمرها عملياً في اول سنة ١٨٨٥ بناء على طلب انجاترا نسها ووقع عقد دولي في لوندره في ١٧ مارس سنة ١٨٨٥ وعرجب هذا مقد تعهدت الدول من ناحية بأنها تسهل وتضمن قرضاً كانت مصر في عاجة لمقده وتعهدت من ناحية أخرى بأنها تضمن باتفاق خاص نظام رية الملاحة في قناة السويس. وتم الشتي الاول من هذين التمهدين لان إنجلترا فيه مصاحة خاصة . أما الشق الثاني الذي يهم العالم أجم فقد بدأ كلام فيه واجتمعت لجنة في باريس في٣٠ مارس حضرها تمتلو انجلىرا بعد مباحثات دامت شهرين ونصف شهر انتهى الامر في ١٣ يونيــه المشروعين اللذين تمرفعها وفي هذا الوقت لم تدك الاعمال وانما أجلت بسبب ستقالة وزارة مستر غلادستون ولما ان استشرنا الدول عما سيعمل بعمد لك كان جوابها انه للوصول الى نص نهائي يحسن أن تستمر المفاومنات بن حكومة وحكومة وفي النهماية تستطيع انجلترا وفرنسا أن تعرضا على الدول الاخرى النص الذي وقع عليه الاتفاق بينها وواجب الحكومتين ذًا أن تضما هذا النص او على الاقل ان تحاولا وضعه» ( وبعد ان سرد عواته المتعددة والاسباب الى تذرع بهالوردسالسبورى لرفضها قال) ء ان الوزارة الجديدة ليس لدم نفس الاسباب لان رئيسها مطام على مسألة هو الذي أثارها ويراها عنــد الحدالذي تركها فيه وان أوروبا كثر هدوءاً بما كانت عليه قبـل عام ولا يستطيع احــدأن يفهم سبب أجيل جديد ومحق لاوروباأن تطلب منا حسابًا عن توكيل وضمته في ايدينا والظاهر انتأ تعمدنا اغفال امره

وانا لشديدو الادراك لما علينا من مستولية فلا نستطيع البقاء في

حال ودد كهذه واناوجو وزارة صاحبة الجلالة البريطانية أن تساعدنا في ازالة مافي الموقف من وددونجوض واذا دافر لابد لها من بضمة أيام لاستثناف البحث فنحن مستعدون لان وجيء الى وقت قريب ارسال النص الذي أعددناه والذي نعتقد انه يو افق مطالب الحكومة الانجليزية اما اذا كان الامر على النقيض من ذلك ولاسباب ليس من شأننا التعمق فيها وي وزارة مستر غلادستون ان من واجبها رفض مفاوضة كهذه فلم يبق علينا الا ان نطلع الدول الى اشتركت في اعمال لجنة باريس على جلية الامر وان نجماها في مركز يسمح لها بأن تتخذ ما يوافقها من اجزاءات وان وسم لها ما واه صالحا من خطط

وعَكَنَكُمُ اذَا رأيّم فى ذلك فائدة ان تقرأوا هذا الخطاب على لورد رزوبرى وان تَركوا له صورة منه اذا رغب فى ذلك »

...

وقد أحدث هذا الكتاب الاثر المرغوب منه وقبات انجاترا أن تمود الى المفاوضة واستؤنفت فعلا هذه المفاوضات ولكن الانجائز سادوا فيها بيطنهم المعروف الى نهاية شهر يوليه سنة ١٨٨٦ ففى ذلك الوقت سقطت وزارة جلادستون فانقطمت المفاوضات الى شهر سبتمبر ثم استؤنفت مرة أخرى بين اللورد سالسبورى والمسيوفريسينه ولكن الاخير استقال فى ١٩ ديسمبر من تلك السنة فخلفه المسيوفاور نس الذى استمر فى المفاوضات مم الحكومة الإنجابزية

#### الاتفاق بين فرنسا وانجلترا

وفى أوائل شهر اكتوبر سنة ١٨٨٧ قصد اللورد سالسبورى الى فرنسا فسارت المفاوضات بسرعة وتمالاتفاق بين الوزارة الفرنسية والوزارة الانجليزية على أحكام الاتفاق الذي يضمن حرية الملاحة في قناة السويس وأبلغ مشروع هذا الاتفاق الي جميع الدول فدرسته وأقرت نصوصه

# اتفاق الاستانة

وفى ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ وقع مندوبو الدول فى الاستانة على « الانفاق الدولى الضامن لحيدة قناة السويس وحرية الملاحة فيها » وقد اشترك فى توقيع هذا الانفاق كل من بريطانياالعظمى والمانياوالنمسا والمجر واسبانيا وفر نسا وابطاليا وهولندا وروسيا والدولة الملية

أما نصوص هذا الاتفاق فعروفة ولاحاجة بنا الى نشرها

## تحفظ انجلترا

ولكن انجاترا الى ظلت تماطل فى المفاوضات أكثر من ثلاث سنوات لم تقتنم بهذا التسويف الطويل وأبت أن تسرى عليها أحكام هذه المماهدة بالرغم من توقيمها عليها وأصرت على ابداء تحفظ من جهتها يجعل أحكام هذه المماهدة فى حكم الملفاة بالنسبة فحا

وقد نص على هذا التحفظ فى تلغراف بعث به اللورد سالسبورى الى المستر انجرتن القائم بأعمال السفارة الانجليزية فى باريس بتاريخ ٢١ أكتوبر سنة ١٨٨٧

. وهذا ما جاء فيه « أنى عند تقديم هذه الاقتراحات(الي قبلماالدول

فيما بمدوصارت الانفاقية الصامنة لحياد القناة ) الى المسيو فلورنسأرى من واجبى أن أكرر التحفظ الذى أبداه السعر جوليان بونسفوت فى بهاية جاسات اللجنة سنة ١٨٨٥ ولم يعترض عليه أحد وهــذا تعم التحفظ المذكور

## نص التحفظ

« يمتقد مندوبو بريطانيا العظمى وهم يقدمون هذه النصوص المماهدة كنظام نهائى براد به ضان حرية استمال قناة السويس أن من واجبهم تقديم تمفظ عام فها يختص بتطبيق هذه النصوص ما دامت لا تنفق مع الحالة المؤتنة والحالة الاستنتائية اللتين تميش فيهما مصر اليوم ومادام من شأبها عرفلة حرية العمل اللازمة لحكومتهم أثناء احتلال مصر بقو ات صاحبة الحلالة العربطانية »

#### موافقة فرنسا على هذا التحفظ

وقدوافقت فرنساعلى هذاالتحفظ وحفظت لنفسها الحق في الاستفادة منه ما دام نافذ المفمول

وقد نص على ذلك فى خطاب بث به المسيو قاورنس لمتمدقر نسا فىمدينة الهاى بتاريخ ٢٠ نوفىر سنة ١٨٨٧ وهذا ما ورد فيه

« قبل الرد على خطابكم المؤرخ ١٨ نوفبرأردت أن أعرض على لورد سالسبورى ألفاظ الردالذي كنت أزمت ارساله جو اباعلى سؤال الحكومة الهو لاندية وليس لدى لورد سالسبورى اعتراضات على النص الآتى الذي عرضته عليه

« رأت الحكومة البريطانية من المستحسن – ولم يقم على ذلك

إعتراض من الحكومة الفرنسية - أن تجدد في الخطاب الذي أوسله لورد سالسبرى الى مستر الجرتوز، بتاريخ ٢١ كتوبر الماضي التحفظات للمامة التي قدمها السير جوليان بونسفوت عند ختام أعمال اللجنة منة ١٨٨٥ وهذه التحفظات تنصرف على مشروع الانفاق الحالي ويستنتج منها ان نصوص هذا الانفاق الذي يحدد النظام الهائي المقصود منه ضان حرية استمال فناة السويس ليست الآن محلالتطبيق الااذا كانت متفقة مع حالة مصر الراهنة وهي الموصوفة بأنها حالة مؤقتة واستثنائية مع دالة مصر الراهنة وهي الموسوفة بأنها حالة مؤقتة واستثنائية مدة الاحتلال وان حكومة الجهورية اذا لم تبد اعتراضاً على هذا النص مذة الاحتلال وان حكومة الجهورية اذا لم تبد اعتراضاً على هذا النص حقوقها وتعهدانها بشأن قناة السويس فهي بطبيعة الحال ستتمكن من الاستفادة من التحفظات الموضوعة وذلك طالما قضت الظروف بأن

#### معنى هذا التحفظ

ولا شك ان هذا التحفظ الذي أبدته انجابرا ليس له معنى الا ان السياسة الانجابزية أرادت أن تكون حرة فى خرق حيدة القناة اذا اقتضت ذلك مصلحها الشخصية كما فعلت فى عام ١٨٨٧لانها لا تبغى أن تسمم صوت اجتجاج عليها كلما أقدمت على انهاك حرمة القانون الدولى وقد نبها موقفها فى سنة ١٨٨٧ الى ضرورة التخلص من مثل هبذه الانجابزية على اثر احتلال

الانجليز للقناة لوجدنا هذه الروح ماثلة فى ثلك الكتابات

قنى ٢١ سبتمبر سنة ١٨٨٧ كتبت النيمس مقالا طويلا في هذا الموضوع قالت فيه

ه ان حرب مصراظهرت لنا امراً جديراً بالاهمام وهو توقع حدوث اضرار جسيمة بسبب النظام الحالى المختص براقبة القناة فقد وقف دى لسبس موقف الملك المستقل وخاطب الحكومة الانجلازية وضباطها المستولين نخاطبة لا يقدم عليها الا قليل من الملوك وبدهى أن دولة عظيمة لا تقبل أن يعارض سياسها رئيس شركة تملك فها اربعة ملايين من الجنيمات وتقوم بأربعة أخاس اعمالها كما انه لا يمكن أن يقع في أى بوغاز مشل ما فعله دى لسبس من معارضته الشديدة في انزال جنود الى البر بناء على أمر صادر من حاكم البلاد ابتناء قع ثورة قاعة ضد سلطته فالمسألة التي يجب ان تهتم بها الآزهى ايجاد الضهانات الكافية لمنع رئيس الشركة المستبد من معارضة أعمالنا . . . »

فشل هذه الاقوال تفسر لنا الغرض الحقيق الذى استهدفه الانجليز عندماوضعوا تحفظهم . على ان المستر « ماكنرى ولاس » صاحب كتاب « مصر والمسألة المصرية » كان اكثر صراحة من غيره فقد كتب فى سنة ١٨٨٣ عن فناة السويس وأهميتها للانجليز

ولما أشار الى ماعسى أن يوضع لهذه القناة من النظامات الدولية لم يخف حاجة انجلترا الى جمل هذه النظامات مرنة بقدر المستطاع حتى لاتكون عقبة كأداء تغل أيدى السياسة الانجايزية فى ساعة العمل وهذا بعض ماقاله: « تكامت الى الآن على قناة السويس باعتبارها طريقاً بجارياً عاماً ولكن القارى و لا ينبنى أن يظن الى أغفل ان القناة عندنا أهمية عظيمة جداً من الوجهة الحربية . واذا كنت أمسك القلم عن الخوض في هذا الموضوع والافاضة في بابه فذلك لاني لست من رجال الحرب ولا أنا كف التناوله ولا أن رأ في في هذا الموضوع ان من الحكمة « ترك الكلاب النامة نقط »

« وما دامت لنا سيادة البحار وما دمنا قادرين على منم أى دولة أجنبية أخرى من ان تكون لها الثلبة سياسياً فى مصر فاتنا نستطيع فى زمن الحرب أن نسيطر بطريقة فعلية على القناة بمدرعاتنا بدون أن تنتهك حقوق المحايدين ومصالحهم. وقد يميل بمض أساتذة القانون الدولى الى أعمال عقولهم ومواهبهم فى صوغ عقد جيل من القوانين المقدة لتنظيم سلوك الحاربين فيا يتملق بالقناة ولكنى لاأرى ان مزية تعود علينا من مثل هذه القوانين. وانى أستطيع أن أتصور كثيراً من القيود النقيلة الى قد تفرضها علينا هذه القوانين. وقد تنشأ ظروف غير متوقعة تضطرنا الى العمل بنشاط عظيم، ونظراً لمثل هذا الاحتال فان من الرغوب فيه أن تكون القيود الى يفرضها علينا القانون الدولى مرتة مقدر الطاقة »

الموافقة النهائية على اتفاقية الاستانة

وقد ظلمت انجلترا متمسكة بتحفظها حتى دارت المخابرات بينهاوبين فرنسا لمقد الانفاق الودى المعروف وكان من نتأئج هذا الانفاق عدول انجاترا عن هذا التحفظو تصديقها على الانفاق الدولى بدون شرطولاقيد فقد نصت المادة السادسة من انفاق ٨ ابريل سنة ١٩٠٤ على « ال انجلترا توافق على أحكام الماهدة المقودة في ٢٠ أكتوبر سنة ١٨٨٨ وعلى وضعها موضع التنفيذ وذلك لضان حرية المرور في قناة السويس الخ»

#### ىك اتفاقية سنة ٨٨ تكفل حيدة القناة

دسبانيه في هذه السألة مايأتي :

 ه ان قناة السويس ليست على الحياد بالمعى المقصود من الكامة مادامت البوارج الحربية حى التابعة المتحاربين تستطيم اجتيازها بحرية نامة . ولكن يصح أن يقال انها خاضمة لنظام خاص بحول دون
 اقفالها اقفالا يضر بمجموح الدول »

وقال العلامة بنفيس:

ه ان اتفاقية الاستانة لم تكفل حيدة قناة السويس لان لفظ الحيدة لايصلح للتمبير عن الحالة الدولية للقناة لانها لوكانت على الحياد لوجب منع مرور بوارج المتحاربين منها وما كان لفرنسا ولا لانجلترا ولا لاى دولة لها أملاك في الشرق الاقصى كهولاندا ان تشترك في عمل سياسى من شأنه منع سفن المتحاربين من اجتياز قناة السويس . ولقد أعرب المندوب الروسى في خلال المعاوضات الى أدت الى اتفاقية الاستانة

عن تمنيه ان يكون البحر الاحمـر خاصاً لنفس النظام الخاصمة له قنا. السويس حتى يكون دخول القناة مضمونا من جهة الجنــوب في جميع إظروف ولكن مندوبي ايطاليا عارضوا بشدة هذا الافتراح»

## مل لاتفاقية الاستانة

### قيمة من الوجهة العملية

ولو طرحنا جانبا هذه النظريات القانونية الدولية واكتفينا بالبحث في المسألة من الوجهة المعلية لوجدنا ان انفاقية الاستاة - حتى بعد عدول انجلترا عن التحفظ الذي كانت أبدته - لانكفل حرية الملاحة في القناة ولاتعد ذات قيمة عملية مادام الانجايز مسيطرين على مصر فالانجليز يستطيعون في كل وقت منع اية سفينة لاية دولة من اجتياز القناة وما هذه الاتفاقية الاقصاصة ورق في نظر انجلرا وهي لاتردد في تخريقها عند ماتريد

ولقد أشار الى هذه الحقيقة كنير من الكتاب والسياسيين ومنهم المسيو فريسينيه فقد قال عند كلامه على انفاقية الاستانة وتحفظ انحاد اعلما

« اذا دخلت انجاترا في حرب مع غيرها فانها تستطيع ان تضعيدها على الفناة بالرغم من جميع الماهدات. نعم تستطيع ذلك لان لها قوة في هذه الجهة ولانها تقبض على البلاد المصرية ولان النصوص القانونية لاتعد في مثل تلك الظروف الاسداً ضئيلا وعلى ذلك فان انفاقية ٢٩ كتوبر سنة ١٨٨٨ لا يمكن اصلاحها ولا يجوز إلا كتفا محذف التحفظ

لذى أُبدته انجلترا (وهو ماتم فى ٨ ابريل سنة ١٩٠٤) بل يجب حذف الاحتلال نفسه لانه مادام قائما فلا ضان لحرية المرور فى الفناة بل ان انجلترا نظل فى الحقيقة سيدة هذا المر بدون شك ولا ريب »

وقال العلامة بنفيس أيضا

« ما قيمة اتفاقية الاستانة اذا اشتبكت انجلترا يوماً ما في حرب وكانت مصر في قبضها ؟ ان خطة بريطانيا العظمي في خلال الحروب البحرية التي نشبت في القرنين السابع عشر والتامن عشر ونظريات بعض رجال حكومها تدعو لكثير من الشكوك والخاوف »

وقال الاستاذ نو توقتش في الفصل الذي كتبه على قناة السويس عوَّلفه « اوربا ومصر »

« ماذا يكون تأثير قطعة الورق التي كتبت فيها معاهدة ١٨٨٨ اذا شعرت انجلس ا النساطة على مصر ومرافىء الاسكندرية ودمياط وبور سميد والسويس والاسماعيلية - محاجها الى اغلاق القناة فى وجه جميع السفن أو اذا رأت ضرورة اغراق مراكب اعدامها وهي تشق المياه المصرية »

وقال أيضا

« ان الانجابز محتساون القناة احتلالا حربيا ومن أجل ذلك فهسم ينظرون الى معاهدة ١٨٨٨ بكل سكينة واطمئنان وقد اعترف مندوبو الدول الذين وقموها بأنهم فعلوا امراً لافائدة فيهواذا كانت هناك معاهدة أبرمت بقصد أن تحرق احكامها وتذبهك حرمها فلا بدان تكون هذه ولاسها في وقت الحرب،

# مفاوضات سبوللر spuller

# سنة ١٨٨٩ عناسبة تحويك الدين المهتاز

فرنسا تفتح من جديد مسألة الجلاء

انهت مفاوضات درومندوواف ومفاوضات قناة السويس في سنة الممم وظنت انجاترا ان باب الماأة المصرية سيظل مفلقا ولو عدة أعوام ولكن الحوادث مالبثت ان فتحت هذا الباب من جديد مرة أخرى

فنى أوائل سنة ١٨٨٨ كانت المالية المصرية قد توطدت بفضل صندوق الدين وصار فى امكان مصر وقتئذ ان تحصل على اموال بفائدة أفل من الفائدة التى كانت تدفعها لديونها فاتجهت الافكار الى تحويل بعض الديون المصرية ولكن هذا التحويل كان يستدعى مصادقة الدول للحصول منها على تغيير قانون التصفية بحيث يصبح التعديل ملزما للدائنين الاجانب

# منشور الحكومة المصرية للدول

ومن أجل ذلك أرسل وزير المالية المصرية في خلال شهر مايو سنة ١٨٨٩ منشورا الى ممثلي الدول يشرح فيه رغبة الحكومة المصرية في الاستفادة من تحسن الظروف المالية والحصول على وفورات من طريق تحويل الدن الممتاز

وكان من المتوقعان لايصادف هذا الطلب شيئا كثيرامن المارضة وان لاتدخل السياسة في الموضوع ولكن فرنسا أرادت ان تنهز هذه الفرصة لفتح مسألة الجلاء مرة أخرى وكانت حجمها في ذلك ان المسألة السياسية لايمكن فصلها عر. المسألة المالية في مصر

#### موقف فرنسا

وكان المسيو سبوللر هو وزير الخارجية فى فرنسا وقتئذ (١) وهو من المعروفين بالميل نحو مصر والاهتهام بمسألة الجلاء ولذلك ما كاديتولى هـذا المنصب حتى بعث الى لورد سالسبورى فى ٣ ابريل يقول له « ان سكوت الحكومة المرنسية لايفيـد مطلقا موافقتها على الاحتـــلال الانجابزى »

ولما جاعت مسألة تحويل الدين المصرى أخف يعمل بجد لتحريك مسألة الجلاء وأعلن في اول الامر انه لايوافق على هذا التحويل الا اذا حددت انجلترا تاريخ جلائها عن مصر . وهذا تفصيل المفاوضات الى دارت في هذا الشأن

#### حان وقت الحلاء

فنى أول يونيه أخبر مسيو سبولار لورد سالسبورى ان فرنسا لاتنظر الى التحويل كعمل مالى محض قائلا: « ان المسائل المالية لم تمتبر أبداً فى مصر منفصلة عن المسائل السياسية وان هذا التميز قد لايكون له محل اليوم لان مشروع التحويل دليل قاطع على حظ مصر من التقدم السياسى والتقدم الاقتصادى والذى يخيل اليناالان «ان قد جامن الساعة لان تنفذ انجلترا الوعود التى قطعها لنا مراراً وتكراراً بالجلاء »

<sup>(</sup>١) تولى هذا المنصب في ٢٧ فبراير سنة ٩ ١٨ ولبث فيه الى ١٤ مارس سنة ١٨٩٠

#### رد سالسيوري

فأجاب اللورد سالسبورى فى ه يونيه بأن التحسن المالى انما يرجع أمره الى عمل انجلرا فاذا انجلت عن البلاد ذهب التحسن بذهابها كما ان مجرد الاعلان بانسحاب الجنود البريطانية يجمل التحويل مستحيلا لانمدام الضمان وعلى كل حال فان الأمن لم يستتب بسد بالشكل الذى يصورونه لان اغارات الدراويش لانفتأ محلا المخطر

هذه خلاصة جواب اللورد سالسبورى وقد تهرب فيه من مسألة الجلاء وتناسى ماقطعته حكومته من المهود والوعود فى هذا الصدد وتذرع بحجة من الحجج الاستمارية المألوفة للقول بعدم الجلاء وهى حجة «الحطر المهدوى» وقد كانت السياسة الانجليزية فى بدء الاحتلال تتدرع بخطر الثورة العرابية فلما فقدت هذه الحجة قيمها لم تتردد فى اكتشاف خطر آخر وقد قال الاستاذكو شرى فى هذا للوضوع

« ان شبح الخطر المهمدوى هو الذى تعهدته بريطانيا العظمى بكل عنايتها وكانت تبرزه مجسما كلما طلب من حكومة الملكة أن تؤدى حسابًا عن هملها فى وادى النيل »

على ان زوال هذا الخطر فيا بعد لم محمل انجادا على البر بوعودها بل استمرت تنتصب حقوقنا وتسابنا حريتنا محجة أخرى هى دعوى تمدين المصريين واعدادهم لحكم أنفسهم بأنفسهم !! فاذا نظرنا الى أعمالها وجدناها مناقضة كل المناقضة لما تدعيه لنفسها من مهمة تقوم بها فى مصر ويكنى انها النت مجلسنا النيابي وحاربت التعليم بكل الوسائل وحشرت

الانجليز فى الوظائف وجلمهم بمشابة الحكام الآمرين حَى ولو كانوا مرؤوسين للمصريين

على ان هذا ليس وقت الردعلى دعاوى سالسبورى فلننظر الآن فيها تم من أمرهذه المفاوضات

المناقشة في الرلاان الفرنسي

فنى ٤ يونيه طرحت المسألة على بساط البحث فى مجلس نو ابفرنسا وكان مثيرها هو المسيو فيلسكس فور الذي صارفيا بمدر يسساً للجمهورية فقد وجه الى المسيو سبوللر السؤال الآتى :

« ان مصر بلد البقرات النمان والبقرات العجاف وان زمن الرخاء الذي ترتم فيه البقرات السمان قد يكون قصيرالا مد فهل تستطيع مصر مم ذلك محويل دينها ؟

الجواب على هذا السؤالبالا بجاب القاطع من الوجهة النظرية الحصة الا ان متشرع ن عديد ين ينكرون عليها هذا الحق . فهل وصلت الحكومة الفرنسية طلبات خاصة بهذا التحويل وهل أرسل مثلها الى الدول العظمى التى وقمت على معاهدة لوندره في ١٨٨٥؟ ان لفرنسا اكر مصلحة في هذا الشأن من أى كأن آخر لان تجاربها في مصر تقصت نقصاً عظيما منذ الاحتلال الانجليزي وكان المنتظر طبقاً لاقوال وزارة لوندره أن ينتهى هذا الاحتلال فووقت فريب فاذا كان التحويل بمكنا والامن مستنباً فن الحم اذاً جلاء الجنود الانجليزية عن مصر »

وقد أجاب مسيو سبوالرعلي هذا السؤال بقوله :

« ان باب المفاوضات بخصوص هذا التحويل قد فتح فعــلا وان

الحكومة الفرنسية لم تنقطع عن الاالم بسيرها وان قدوصلها الدكريتو الخديوي الخاص بها »

وبعد ان شرح مطالب الحـكومة المصرية الخاصة بتحويل الديون ختم تصرمحه يما يأتى :

« سواء أكان من الوجهة القانونية عن كفاءة مصر لاجراء تحويل أم من وجهة النتائج التي ترتب على هذا الممل فان فرنسا ليست على استعداد لابداء رأيها قبل فحص المسالة فحصاً دقيقاً ناظرة الى التعهدات المتعددة التي قطعها بريطانيا العظمى ولا شك ان المفاوضة مع مصر المستقلة بشئون نفسها أو مع مصر التي تحتلها الجنود الانجليزية أسران يستدعين اعتبارات مختلفة »

#### حملة المسحف الانجلنزية

وقد قو بلت سياسة المسيو سبوللر بالطمن الرّ في الصحافة الانجليزية لان سياسة الاستمار لم ترض عن تحريك مسألة الجلاء في مثل تلك الظروف وكانت تريد الاقتصار على بحث الشؤون المالية

وذهبت بعض الصحف وقتئذ الى كشف النطاء عن نيات انجلترا الحقيقية فقالت ال الانجليز لاينوون الجلاء عن مصر ثم أخفت توجه اللوم الى المستر غلادستون لائه نني فكرة الفتح عن انجلترا عند احتلال مصر وبذلك كان سببا في مضايقة حافائه في الحكم لانه قيدهم بوعوده وعهوده !!

احتفاظ فرنسا بموقفها. ولكن هذه الحلة لم تنير موقف الحكومة الفرنسية وفي ٧ يونيه أرسل سبوللر تلغرافاً إلى المسيو وادنجتن سفير فرنسا في لندن يذكر فيه تاريخ المفاوضات التي جرت سسنة ١٨٨٨ ووعود انجلترا بالجلاء في سنة ١٨٨٨ وانه مادامت الحالة تسمح باجراء تحويل في الديون المصربة فهذا دليل على ان الثقة كبيرة في مستقبل مصر اذا تركت وشأنها وعلى ذلك فان فرنسا تدهش كثيراً عندماتري ان هذه الثقة لاوجود لها عند الانجليز وكان بجب أن توجد وان يترتب عليها الجلاء تنفيذاً للوعود المتكدة

اوقد دار الحديث في هـذا الشأن بين اللورد سالسبوري والسفير الفرنسية لاتقـدر التضحيات التي المرنسية لاتقـدر التضحيات التي بذلها انجلدا حتى قدرها وان وزراء الملكة يرفضون ربط مسألة الحـلاء عسألة تحويل الدين »

وقد ترتب على هــذا الجواب ان المســيو سبوللر أصر على رفض اقتراحات الانجايز فها يتعلق بهذا التحويل

## عرض جديد من الحكومةالانجليزية

فلم تيأس السياسة الانجليزية من هذا الرفض وعادت الى المفاوضة مقدمة شيئاً جديدا عتابة رشوة للحكومة الفرنسية ابتفاء تحويلها عن موقفها وهذا الشيء الجديد هو تنازل انجلترا عن التحفظ الخاص بقناة السويس الذي ابدته الحكومة الانجليزية وطلبت به ان احكام اتفاقية الاستانة لاتطبق على انجلترا الا اذا كانت متفقة مع الحالة التي فيها مصر وقتذ والموصوفة بأنها حالة مؤقتة واستثنائية

فرفض المسيو سبوللر هذا العرض الجــديد قائلاً في خطابه الذي. بمث به الى المسيو وادنجِّتن في ٢١ يونيه

« اننا على النقيض من ذلك نتمسك بهذا التحفظ ( الذي أصبيح لفرنسا الحق في الاستفادة منه ) لانه ليست من مصلحتنا ان تكون قناة السويس متمتمة بنظام الحيدة من الوجهة العسكرية مادام الانجليز عتلين مصر على ان مسائل النصوص لا يصح ان يقام لها وزن امام الاحتسلال الفعلى وفضلا عن ذلك فاذ، هذا التحفظ الذي تريد انجلرا التخاص منه يتضمن اعترافها الصريح بان مركزها في مصر مؤقت واستثنائي فهو من هذه الوجهة في مصلحتنا »

وقد كان هــذا الحواب حاسما قاطعا وظل الطريق مسدودا امام محاولات السياسة الانجلنزية

# سقوط الوزارة الفرنسية وتغيير المسيو مبيوالر

وقد بقيت المساعى تبذل فى هذا السبيل بقية عام ١٨٨٩ وأوائل عام ١٨٩٠ حتى سقطت الوزارة الفرنسية التى كان يرأسها المسيو تبرار وكان فيها المسيو سبوللر وزيرا المفارجية وذلك فى ١٤ مارس سنة ١٨٩٠ وقد عاد المسيو فريسينيه رئيساً للوزارة المرة الرابعة وحل المسيو ربيو على سبوللر فى وزارة الخارجية فانفتح الطريق فى وجه البياسة الانجليزية وذلك المقبات التى كانت تعترضها فى عهد المسيو سبوللر لان الوزارة المحافية بل سرعان ماقبلت

افتراحات الحكومة الانجابزية وفصلت المسألة السياسية عن المسألة المالية ولم تعارض في التحويل واقتصر طلبها على أمرين الويين ( اولا ) ان الوفورات الناتجة من نحويل الدين تودع في خزينة صندوق الدين الى ان تتقرر طريقة استمهالها بانفاق بين الحكومة المصرية والدول الموقعة على معاهدة لنما سنة ١٩٠٥ ( ثانياً ) ان الدين المتاز الجديد ودين الدائرة السنية وقرض الدومين تبقى بدون سداد شيء من أصلها الى سنة ١٩٠٥ ان لمدة خسة عشر عاما

## انهاء المفاوضات وتمحويل الدين

وبناه على ذلك انتهت المفاومنات بقبول الدول تحويل الدين وصدر في ٢ يونيه و٧ بونيه سنة ١٨٩٠ الدكريتات الخديوية الخاصة بهذا المومنوع وهذا أع ماقضت به

(أولا) تحويل الدين المتاز من ه / الى ٢٩ / (ثانيا) تحويل دين الدائرة السنية من ه / الى ٤ / (ثانا) التصريح بتحويل دين الدومين من ه / الى ٤ ٤ / (رابعا) ايداع الوفورات الناتجة عن تحويل الدين الممتاز ودين الدائرة السنية وقرض الدومين في خزينة صندوق الدين مع تحويله الحق في تشغيلها بسندات من الديون المصرية والمبالخ المتجمعة مهذه الطريقة تقيد بحساب خاص يسمى «مال الوفورات الناتجة عن تحويل الدين » (خامساً) ابقاء الدين الممتاز الجديد ودين الدائرة السنية وقرض الدومين لمدة ١٥ سنة كاملة بدون سداد شيء من أصلها الا بطريق الاستهلاك الح الح

وكان ربح مصر من جراء هذه العملية انقاص ماتدفعه من فوائد الديون مبلغ ٣٦٥ ألف جنيه كل سنة

#### ابعاد المسألة السياسية

وبذلك نجحت السياسة الانجازية فى ابعاد المسألة السياسية من هذه المفاوضات ومن النريب ان المسيو فرسينيه لم يحاول الدفاع عن موقف وزارته فى هذه المسألة مع انها تمت فى عهده بل ان من يقرأ كتابه يظن ان تحويل الدين تم فى عهد المسيو سبوالر فقد اكتنى فى هذه المسألة بقوله ان المسيو سبوالر حاول فتح مسألة الجلاء فلم ينجح دون ان يشير الى ان وزارته هى الى رجعت القهقرى ولم تستمر على اتباع خطة سبوالر ولقد أثبت المسيو كوشرى في كتابه عن المسألة المعرية خطأ السياسة الفرنسية فى عهدوزارة فرسينيه - ريبو وقال فى هذا الصدد

« لقد كنا ريد ان نحصل من انجلترا على امتيازات ولكننا انهيتا بأن كنا الذين أعطيناها هذه الامتيازات كما اننا ننازلنا عن تأييد مصالح حلة الدين من الفرنسيين بدلا من الدفاع عنها وكانت ثالثة الاثافي اننا بدلا من تعليق تحويل الدين على الجلاء نفضنا يدنا من المسألة الاخيرة وطرحناها في زوايا النسيان والاهمال »

# مفاوضات ۱۸۹۰ - ۱۸۹۲

السياسة الانجليزية والخديوي عباس الثاني أرادت الحكومة التركية أن تفتع باب السألة المصرية في أواثل

ارادت الحدومه الدريه ال متح باب المسالة المصرية في اوا الله منه ١٨٥٠ فدهب سفيرها في باريس أسمد باشا الى المسيو ريبو وذير الخارجية في وزارة فرسينيه التي تكامناعها في الفصل السابق وكان ذلك في او بالمن السنة التي نحن بصددها ووجه الى الوزير السؤالين الآتيين: أولا -- هل الحكومة الفرنسية مستعدة أن تجدد بالمكتابة تصريحها الذي صرحت به في سنة ١٨٨٧ وهو انه في حالة جلاء الجنود الانجليزية عن معمر لاتحاول الجنود الفرنسية احتلال وادى النيل بدلاعها؟ ثانياً -- هل يستطيع جلالة السلطان استخدام هذا التصريح لفتح باب المسألة المصرية مع الحكومة البريطانية؟

فكان جواب المسيو ريبو بالايجاب على هذين السؤالين

وقد ظنت الحكومة الفرنسية وقتئذ أن المفاوضات لاتلبث أن تفتح بين الباب العالى والوزارة الانجليزية وان فرنسا لابد أن تدعى للاشتراك فيها وأرسات الى سفيرها المسيو وادنجين تطلب منه أن يجس الطريق وببحث عن استمداد الحكومة الانجليزية في هذا الشأن

## تمسك انجلترا باتفاقية وولف

وقد تبين من محادثات المسيو وادنجّن مع اللورد سالسبورى ان الحكومة الانجليزية لانزال متعلقة بانفاقية درومند وولف وانها مستمدة لحل المسألة المصرية على أساس همند الانفاقية لمما هو معلوم بطبيعة الحال من انهما في مصلحة السياسة الانجابزية التي كانت تسعى لتسويغ مركزها في مضر وصيغه بصبغة شبيهة بالشرعية

وفى ٢٩ ابريل أرسل السفير الفرنسي تلفرافا الى حكومته ضمنه خلاصة هذه المحادثات فقال:

« لقد اكدت للورد سالسبورى انى وجدت لدى الوزارة الفرنسية رغبة اكيدة فى الوصول الى اتفاق مع أنجاترا على شئون مصر اذاامكن تحقيق هذا الاتفاق بشروط شريفة البلدين وطلبت منه ان ينبثنى عن القاعدة التى يريد أن يجرى عليها البحث اليوم فاجابنى ان اتفاقية وولف هى أقل شىء استطاع ان يحمل زملاه على قبوله ثم اخذ يطنب فى وصف السمادة التى تتمتع بها مصر قائلا انها نتيجة الادارة الانجابزية ثم اكد اللورد سالسبورى ان الحالة لم يطرأ عليها تعيير منذ مفاوضات الاستانة وانه لايستطيع أن يقبل شيئاً اقل من اتفاقية وولف على أنه لم يقل لى شيئاً من شأنه اقفال باب المفاوضات»

انقطاع المفاوضات اكثر من عامين

فله رأت الحكومة الفرنسية ان انجلترا لاترال متمسكة باتفاقية وولف ولا تقبل ادخال أى تمديل فيها لم تحاول فتح باب المفاوضات من جديد في مسالة مصر وظلت هذه المسألة مهملة لايحاول أحد تحريكها أكثر من عافين اي من شهر مايو سنة ١٨٩٠ الل شهر آكتو بر سنة ١٨٩٧ وفي خلال بهذه الماية منه واردة فريسينيه في ١٨٩٧ من الرسنة ١٨٩٧

وحلت محالها وزارة المسيو لموبيه وبقى المسيو ريبو وزيرا للخارجية ودخل المسيو فريسينيه فى الوزارة باعتباره وزيرا للحربية

وسقطت أيضاًوزارةسالسبورى في أنجلنر اوخلفتهاوزارة غلادستون فى ١٦ اغسطس سنة ١٨٩٧ وكان اللورد روزبرى وزيرا المخارجية فى هذه الوزارة

# محاولة فتح المفاوضات سنة ١٨٩٢

وقد خيل لوزارة المسيو لوبيه ان عودة غلادستون من شأنها تسهيل مهمة المفاوضات فكلفت سفيرها في لندن المسيو واد بجتون عحادثة رئيس الوزارة الانجليزية في ذلك فقصد اليه في أول نوفير سنة ١٨٩٧ وسأله عما اذا كان مستعدا لاستثناف المفاوضات التي انقطست منذمدة طويلة نشأن المسائل المصرية

فأجاب غلادستون على الفور قائلا « على أي قاعدة تريد استثناف المفاو منات ؟ »

فقال له السفير الفرنسي « اننالم نصل بعد الى هـــذه النقطة وكل مااريد الوقوف عليه هو معرفة استعداد الحكومة!لانجليزية لفتح هذه المسألة بروح ودية برمنافشتها مع حكومة الجهورية »

غأجاب رئيس الوزارة الانجليزية بأله يأسف لفشل المفاوضات التى كانت ، دائرة فى سنة ١٨٨٤ بين اللورد جرنفيل والسفير الفرنسي ثم ختم تصريحه بقوله « ان المسألة من الاهميمة الكبري مجيث لايستطيع ان يبدى فيها رأيا قبل مشاورة زَملائه وانه لايلبث الديطلمالسفير الفرنسي على الخطة الى نقررها الحكومة »

#### مأذا حدث لعد ذلك

وعلى أثر هذه المحادثة أخذت انجلترا تماطل فى استثناف المفاوضات وظلت متمسكة كماكان شأنها فى الماضى بانفاقية درومند وولف فكان هذا التمسك من جانبها داعيا لفتور المساعى الى كانت فرنسا تبذلها في هذا السبيل

وفضلا عن ذلك فان سمو الخديوى السابق عباس التانى كان قد اعتلى عرش مصر فى ٨ يناير سنة ١٨٩٧ وبدأت المشادة بينه وبين السياسة الانجليزية فى اوائل سنة ١٨٩٣ فالصرفت انجلترا الى الاشتغال بما يخلصها من هذا الموقف ولم تعد تفكر فى فتح باب المفاوضات فى المسألة المصرية خوفا من أن نزيد موقفها حرجا

#### مايقوله وادبجنن وفريسينيه

وفى ١١ يناير سنة ١٨٩٣ ترك فريسينيه الوزارة ولكنه ظل عالمنا بأمر المفاوضات بين فرنسا وانجاترا بواسطة صديقه السيو وادنجتن وقد افرد فريسينيه فصلا خاصا للمعلومات المتعلقة بهـذا الموضوع في كتابه عن المسألة المصرية لانرى بأسا من ايراده لاهمية مالحتواه قال

« يؤخذ من المعلومات الى استجمعتهامن فم مسيو وادتجتون نفسه ان كلا الطرفين ( الوزارة الانجليزية والوزارة الفرنسية ) لم يظهر دغبة شديدة في استثناف الحديث ولقد ثبت للحكومة الفرنسية انه رنماً مما

ظهر من استعداد مستر غلادستوذ, للاتفاق فان الوزارة البريطانية كانت قلية الميل الى ترك موضوع اتفاق دوومند وولف وعلى ذلك لم يكن من المستحسن الالحاح في هذا الباب. وقد يفسر الى حد مخصوص عدم اهتمام الوزراء الانجليز فاتهم كانوا يشعرون بمضايقات كبيرة بسبب خطة الحديو الجديد عباس باشا وما كانوا يريدون ان يزيدوا فيها بتحريك مسألة الحلاء

ولما ان دعى الخديو عباس لارتقاء عرش مصر مكان والده الخديو توفيق الذي مات في ٧ يناير سنة ١٨٩٧ أظهر من اليوم الاول علامات الاستقلال والابتعاد عن أسياد بلاده الحاليين وقعد مكنتني المصادفات من مقابلته رسميا في ١٥ سبتمبر سنة ١٨٩١ عندوصوله الى باريس والذي بدا لى اذ ذاك انه صريح القول ماضي العزية ورغما من صفرسنه فانهكان واقفًا تماما على أمور فرنسا الي كانت تثير عطفه وحبه في الاستطلاع. وعلى ذلك لم أدهش كـ ثيرا لما علمت بالسحب التي قامت بينه وبين الانجليز حماته وان ما أظهرناه له من التلطف اذ أمرنا أسطولنا بأن يحييه في الاسكندرية وأنمنا عليه بالوشاح الاكر للجيون دونور كانسببافي تخوف الانجليز لانهم لم يكونو ابعيدين عن الاقتناع بأننا نشجع الخديو الشاب سرأ وانهذا الشعور يبدو جايافي تلغراف أرسلهلوردروزيري اليلوردكرومر في ١٦ فيراير سنة ١٨٩٣ وهذا بعض ماجاء فيه : «.... قد يكون محتملا انه من الميث أو بما لافائدة فيه أن نبحث إلى أي حد هذا القرار (اقالة الخديو لأربعة من الوزراءمنهم الرئيس)يرجم الىعمل الخديوي الشخصى أو انه أوعز اليه به وحرض عليه من آخرين لانه من البديهي ان هـــذا

لقرار يؤدي بطبيعته الى تغيير فجائي كامل في العلاقات الى وجدت بين الحكومتين الانجليزية والمصرية أثناءالسنوات العشر الماضية ويغمىر صيغة اجتلالنا وتدخلنا الاول» تم احتج الوزير على دعوى الخــديو أن ببدل بمحض ارادته في موظني الحكومة قائلا : « ولو أمكن اقالة رئيس الوزارة ومدوى المصالح الأخرى المكبيرة عثل هذه البساطة وبدون أن يقام وزن لمنشورات انجلترا فانه لايكون هناك سبيل بمد لمنع اقالة جميم الموظفين الآخرين أوروبيين كانواأو مصريين لمجرد ان الحظ لم يسمدهم بأن يوافقوا على الآراء السائدة الآن أولان فىاقالهم فرصة سائحة لتثبيت الحكم المطلق وليس من المبالغ فيه اذن الفول مأنه سيكون كل البناء الذي تمبنا وجاهدنا أثناء تلكالسنوات العشرة لاقامته تحت رحمة الشهوة والنسيسة وفي ذلك سرعة هدمه هدماً لامفر منه » وفي خاتمة التلفراف أشار لورد روزبري بطريقة « نظرية » الى احمال سحب الجنود البريطانية قائلا : « اذا قامت صموبات جديدة فقد تتنير ظروف الاحتلال الانجليزي وعندثذ نتسامل اذالم يكن الأوفق أن نفير سياستنا وفاقاً لذلك ، نتساءل عما اذا كان من واجبنا استبقاء الاحتلال على الرغم من أغلبية سكان البلاد العظمي او اذا لم يكن الاوفق أن نضع حداً للاحتلال ... ليس من المفيدالاً نمناقشة الافتراحات الى سيكون من المرغوب فيه تقديمها (اللباب العالى وللدول) أو محاولة توقع نتائجها ولكنا نستطيع على الأقل أن نقطع بكل تأكيد بأن مصر لاعكنها بأى حال من الأحوال أن تنخلي عن المراقبة الأورية وان هذهالمراقبة قد يمكن تطبيقها بطريقة أدق وأشد من الطريقة المتبعة الآن . ليس

هذا الاحمال قريب الوقوع ولكننا مضطرون لان نبحث فيه بصفة واضحة بسبب الحوادث الاخيرة » يدل هذا الكلام المبهم ابهاما متممداً على حالة مضطربة كما يعرب عن شعور يقرب من الفضب استوثى على الوزارة البريطانية . وما كانت مفاوضات لتفتح في مشل هدد.

.

هذا ما يقوله المسيو فريسينيه عن الأسباب الى أدت الى وقف المفاومنات إلى أدت الى وقف المفاومنات إلى أدن ونسا وانجاترا بشأن المسألة المصرية وهى تتلخص كما قدمنا في أمرين الأول عسك انجلترا باتفاقية وولف الى كانت فرنسا تمارض فيها . والثاني موقف الخديو عباس التاني حبال السياسة الانجليزية ولا بدلنا من شرح هذا الموقف مني يكون القارىء ملما بتلك الحوادث الى كانت في وقت من الاوقات سببا في توتر الملاقات بين فرنساو انجلترا ولا سيا الدوريسينية لم يفسل سوى الاشارة اليها دون أن يأتى على مقدماتها وتنائجها مع الها تمد من أهم الأزمات السياسية التى وقعت في مصر

ويذهب كنبر من السياسيين الى ان هذه الأزمة كان جديراً بها أن تشجم فرنسا على السعى في حدل المسألة المصرية بحمل انجلترا على الجلاء وخصوصة بعد ان اشترك البرلمان الفرنسي في مناقشها وكانت نتيجة هذم المناقشات ان وزير الحارجية الفرنسية وعد الجلس في ١٦ مايو سنة ١٩٣٣ باستثناف المفاوضات في المسألة المصرية كما سنبينه فعا يلي

ولكن هذا الوعد لم يتجاوز حدالكلام لسوء الحظاءوعلى ذلك فقد اهملت فرنسا الاستفادة من ذلك الظرف ،وتركت أنجاترا تنفرد باستخدامه في مصلحها الاستمارية

# السياسة الانجليزية في عهد توفيق وعباس

على اننا قبل أن نشرح موقف الخديوى عباس حيال السياسة الانجليزية في أول حكمه وهو الموقف الذي أشار اليه المسيو فريسينيه فيا تقدم الانرى مندوحة عن ان نأتى بكلمة نبين بها حقيقة الخطة الىكان الانجليز يسيرون عليها في آخر عهد الخديوى توفيق حتى عكن فهم المركز السياسي في ذلك الوقت فهما حقيقياً

كانت سياسة الانجايز قائمة على ما يسمو نه بالفتح السلمي أى التفلفل شيئاً فشيئاً فشيئاً ف عثون البلاد حتى تصبح يوماً ما في قبضهم دون أن تشعر الأمة بدلك اليد اللينة التي تعمل في الخفاء والتي تنعى في آخر الأمر بخنق البلاد خنقاً ناماً والقضاء على كفاتها واستقلالها وحريبها بغير ان تنفق في هذا السبيل الى مجهود جدى

وقد ساعدها على ذلك ضعف السياسة الى كان الحديوى توفيق يسير عليها وكان أثم مظاهر التغلفل الانجليزى في آخراً يام توفيق لميين المستر سكوت مستشاراً للحقائية فق أوائل سنة ١٨٩١ طلبت الحنكومة الانجليزية تعيين مراقب انجليزى الاصلاح المحاكز الاهلية فعارضت وزارة رياض باشا في هذا التعيين ولكن الخديوى توفيق تغلب على هذه المعاوضة ونفذ طلب انجلترا وتعين المستر سكوت المذكور الاشغال هذا المنصب

ووضع تقريراً عن حالة المحاكم وضرورة نعيين مراقبين للقضاة فلم يوافق رياض باشاعلي هذا التقرير وكتب فخرىباشا وزير الحةانية وقتئذ تقريراً آخر ينافض تقرير المرافب الانجليزي

ولما اجتمع على النظار في ٢٧ يناير من السنة المذكورة قرر عقد لجنة لدرس التقرير فلم تتفق اللجنة على رأى حاسم وكان اختلافها سبباً في تقوية مركز المستر سكوت فألحت الجاترا في ضرورة تعيينه مستشاراً فابي رياض باشا وسم على الاستقالة ولكن الخديوى توفيق منعه من ذلك وطلب منه البقاء في منصبه فقمل وقرر مجلس النظارفي يوم ١٤ فبراير توفيق وعلى أثر هذا التغيير استقال فنرى باشا من وزارة الحقائية ومالبث رياض باشا ان استقال أيضاً في شهر مايو بالرغم من الحاح الكثيرين عليه في البقاء ويقال ان رياض باشامنم الستر سكوت من حضور جلسة عليه في البقاء ويقال ان رياض باشامنم الستر سكوت من حضور جلسة عليه في البقاء ويقال ان رياض باشامنم الستر سكوت من حضور جلسة عليه في البقاء واستاء السير بارنج (اللورد كرومر) من هذا التصرف وطلب من الخاديوى عزله وترتبت الاستقالة على هذا الحادث

وعلى كل حال فان وزارة رياض باشا ماكادت تسقط حيى خلفها وزارة مصطنى فهي باشا فكان هذا التمين عنابة انتصار لسياسة السير بارنج وما هي الا أشهر حي توفي توفيق وخلفه عباس

، فالظروف التي تولى فيها الحديوى عباس الحكم كانت ظروفاً سيئة لان السياسة الإنجلزية كانت قد نجحت في القبض على شؤون البلاد وتسيير الامور حسب ارادتها ومن هنابداً الصراع بينه وبين السير بارنج وكان صراعاً شديداً سنحاول ابراد بعض حوادثه في القصل الآتي

# وقف المفاوضات مع الانجليز على أثر خلافهم مع الخديوي عباس الناني

كان الانجليز قد استوققوا من السيطرة على الشئون المصرية من طريق الوزراء وكبار الموظفين المصريين الذين كانوا يساون في عهـ توفيق باشا فقد كان هؤلاء يستقدون أن ما يشعر به معتمد انجلمراأوأى موظف انجليزي يمدأ مراً واجب التنفيذ

فلما تولى عباس التانى مقاليد الحكم فى البلاد انصرفت ميوله نحو التخاص من هذه الحالة وظهرت بوادر هذه الميول فى كثير من أقواله وأعماله فأظهرت السياسة الانجليزية دهشها واستياءها من هذه الخطة لانها كانت تعتقد أن الحديو الشاب لا يعمد الى مناوأة دولة انجلتر االقوية وكان أول مظهر من مظاهر استياء السياسة الانجليزية تلائ الحلة الصحفية الى وجهت صد الحديو فى انجلترا بايماز حلى ما يقول الكثيرون من السير بارنج (لورد كروس)وقد كان بعض هذه المناورة اضماف نفوذ خارجة عن حد النوق والآداب وكان يقصد بهذه المناورة اضماف نفوذ الحديو وحله على الاذعان والحضوع

ولكن هذه المناورة لم تنجح وأصر الخديوى على أن يدير شئون البلاد باستقلال

## المركة الاولى

فنشأ عن ذلك تصادم شديديينه وبين اللورد كرومر ودارت المركة الاولى حول مصطفى باشا فهمى فان الخديوى رأى نفسه بعيداً عن أممال حكومته وكانت الوكالة البريطانية هي مبمث الاحكام والاوامر وكائز الحديوى الحقيق لا يجلس في عابدين وانما يجلس في هذه الوكالة

فعمل عباس التانى على التخلص من رئيس وزارته وكان اللورد كرومر عالما بهذه الرغبة ولكنه قاومها بكل شدة منذأن اتصل به أمرها وقد أشار الى ذلك في كتابه الاخبر عن عباس التانى حيث قال « أن المسيو دى ريفرسو قنصل فرنسا الجنرال كان قد لمح لى بعد جلوس الخديوى بزمن قصير أنه يستحسن تميين رئيس نظار آخريكون أقل أقوى عزعة من مصطنى فهمى باشا وقصده بذلك تميين رجل يكون أقل ميلا للسياسة الانجليزية - فرفضت بالطبع كل تغيير »

وقال أيضاه ولما كنت غائبا عن مصر فى اكتوبر سنة ١٨٩٠ وكان المستر أرثور هاردنج قائما مقامى شكا الخديوى مرة اليه بأن المصريين يمتبرون مصطفى باشا فهمى انجابزيا فوق اللازم وليس مصريا الى الدرجة الكافئة »

#### عزل مصطنى باشا فهمي

ولمارأى الخديوى ان مساعيه الودية لم تنجيح وأن السياسة الانجليزية متمسكة ببقاء مصطفى باشا صم على أن يقتح المصاعب بنفسه فطلب من رئيس النظار أن يستقيل فكان جوابه فى رواية «أنه سيستشير لود كرومر قبل تقديم الاستقالة »أما الرواية الأخرى التى رواها لورد كرومر نفسه فى كتابه فعى أنه قال للرسول «أن الأوفق للخديوى أن يستشير اللورد كرومر قبل أن يقرر أمرانهائيا »

وعلى كل حال فان مصطفى باشا رفض تقديم الاستقالة فصدرالامر

بعزله وعين فخرى ياشا رئيسا مكانه وكان ذلك في اليوم الخامس عشرمن شهر ينايز سنة ١٨٩٣

فهاج لورد كرومر لهذا الحادث وقصد الى الخديوى بمد ظهر ذلك اليوم وأبدى له اعتراضه على هذه التصرفات فاجابه الخديوى بأنه فعل ماهو داخل فى دائرة سناطته الشرعية وأنه لايقبل أى اعتراض على عمله وقد قال لورد كرومر فى وصف هذه المقابلة

« فاستنتجت من لهجته انه يصمب جدا اقناعه في العودة عن قراره على أنى تمكنت أن أحصل منه على وعد بأن تمين الوزارة الجديدة لا ينشر في الجريدة الرسمية الا بعد اعطأني الوقت الكافي المفاوضة مع اللورد روزيري »

#### المفاوصة بينكرومر وروزسى

وعلى ذلك أخذاللورد كروس يفاوض اللورد روزرى فهذا الحادث وأشار الاول على الاخير بأن يرسل له برقية يستطيع أن يربها للخديوى « يذكر فيها بكل جلاء ان حكومه الملكة نتظرأن يؤخذ رأبها في المسائل الممامة مثل مسألة تغيير النظار وانه لا موجب التغيير في الوقت الحاضر وأن حكومة انجله الا تقره في عزمه على تعيين فخرى باشاوطلباً يضا اعطاءه كل السلطة التي تخوله اتخاذ الوسائل اللازمة التي يرى وجوب اتخاذها لمنه التغيير »

وفى ١٦ يناير تلقى اللوردكرومر تلغرافا من وزير الخارجية الانجليزية بنفس التمليات التي طلبها وهذا نصه

ه ان حكومة جلالة اللكة تنتظر أن يؤخذراً يهافي المسائل الخطيرة

مثل مسألة تغيير النظار وفى الوقت الحاضر لا يظهر أن هناك ضرورة للتغيير لذلك فاننا لا نستطيم أن نوافق على تعيين فخرى باشا »

وقد طلب اللورد روزبرى من اللوردكروس تبليغ هذه الرسالة للخديوى ولكنه أمره بعدم اتخاذ اجراءات أخرى بدون مفاوضة لندن اضراب الموظفين الانجليز

وقد امتنع الخديوى عن نشر تمين الوزارة الجديدة بطريقة وسمية رباً بوعده ولكنه طلب من الوزراء الجدد أن يذهبوا الدواويهم ويتولوا أنمالهم فأبى اللورد كرومر الاأن يقابل هذا التضرف الشرعى من حاكم البلاد بعمل عدائى ليس له أى مبرر بل يمد خرقا لكل القوانين وانتها كالحرمة السلطة الشرعية فأمر الموظفين الانجايز بعدم المعل مع أوائك لنظار ولا الاعتراف بهم حى يسمح لهم بذلك فصد عالموظفون الانجليز بالامر واضربوا عن العمل في عهد الوزارة التي عنها الخديوى بمقتضى السلطة الشرعية التي عليها

وقد وصف اللورد كروس هذا العمل بأنه أحدث وقعاً سيئاً لدى جميع أصدقاه الخديوى ومعضديه وأثار سنطهم والحقيقة أنه كان اعتداء فظيما من القوة النشومة على الحق الشرعى فأن الموظف الانجليزى الذى يتناول مرتبه من الامة المصرية والحكومة للصرية ماكان له أن يمتنع عن العمل طوعاً لصوت أجنى أواد أن يعتدى على سلطة الحاكم اللشرعى للبلاد

وقد كانت هـ ذه الحادثة دليلا جـ ديداً على أن الموظف الانجايزى لايخدم في مصر الا مصالح بلاده

## كيف حلت الازمة

وقد ظل الخديوى ثابتا فى موقفه ولكنه كان يتوقع تدخل أوروبا فى هذه الحادثة التى انهكت فيها حرمة القوانين والمهاهدات ولكن الدول لم تتحمس وقتئذ فأن ايطاليا والنمسا كانتا فى جانب انجلترا أما فرنسا وروسيا فلم تميلا الى استخدام هذا الحادث لخلق نزاع خطير مع انجلترا كما أن تركياا كتفت بالاحتجاج فوجد الحديوى نفسه فى عزلة ولما ذهب اليه اللورد كروس فى ١٨ يناير ليعرف قراره النهائى قال له انى مضطر للتسليم امام القوة وسأعدل عن تعيين فخرى باشا رئيساً للوزارة ولكنى أرفض رفضاً بانا عودة مصطنى فهيى ولا أقبل الممل مع وزير ترغمى عليه دولة أجنبية واذا كانت أنجلترا تنتحل لنفسها حق رفض العمل مع وزير لانتى فيه فهل تنكر مثل هذا الحق على الخديوى؟

وانتهى الاتفاق على تعييز برياض باشا رئيساللوزارة وأ بعدالشخصان المتنازع عليهما وهما مصطنى فهمى باشا وفخرى باشا تأثير هذه الحادثة

وقد كان من آثارهذاالحادث ان الامةالتفت حول الخديوى وأثبتت هذا الالتفاف عظاهر عديدة كما أن الحركة الوطنية أخذت تنشطو تقوى شيئًا فشيئًا لمقاومة السيطرة الانجليزية

ولقد كتب لورد مانر في كتابه عن مصر شيئًا عن هذا الحادث ونتائجه نقتطف منه ما يلي : « فى الاشهر الاخيرة من سنة١٨٩٧ فامت بمضدلائل تنبىءبتوقع اختلافات قريبة الا أن الخديوى أدهش العالم فجأة بعزل مصطنى فهمى باشا وجرمه الوحيد انه كان يشتغل باتفاق مع الموظفين الانجليز »

ثم قال في موضع آخر :

« ولذا فان الشمور الذى أظهرته المقامات العالية انتشر بين جميع طبقات الامة بسرعة احتراق البازود ولو أن الحكومة اذاعت بلاغانى الجريدة الرسمية تأمر فيه الموظفين المصريين بمارضة زملائهم الانجليز كلما وجدوا لذلك سبيلا، بدون أن يقع عابهم عقاب من جراءذلك لما كان وقعه أكبر من وقع المثل الذى قدمه الخديو ومستشاروه الجدد

« لم تبق الحركة المادية الانجايز محصورة فى الدوائر الرسمية لان جميع عناصر الشعب المصرى أو على الاقل أو ثلث الذي يجاهرون بعداوتهم لناء التي شجمها هذا الخلاف الذى شجر بين الخديو والساطة البريطانية والذى ظهرت آثاره واضحة للجمهور عملت بنشاط لم يمهد له مثيل من قبل لسنافى حاجة لتكراد القول بأن هؤلاء الممارضين عم المتعصبون الذين كسلطانهم، واشوات الدهد القديم الذين ودون بشدة الرجوع الى حكومة أو توفر اطية اما بدافع المصاحة الشخصية أو حبا فى الاحتفاظ عكانهم، وعند من الشناف دوى المعالم .

«نم الهم أهل ذكاتوشغف بالافكازالحديثة الاالهم يخيل البهمالهم قادرون منذ الآن على أن يسيروا دفة الامور فى البلادوأن يدفعوها فى طريق الرقى بدون حاجة لأية معونة ؟ والعناصر المشاغبة من السكان مصريين كانوا أو أجانب أو شرقيين من أحط الطبقات وهم لواتك الذين يناصرون كل تغيير فى الحكم ويعطفون على النظام القديم أكثر من عطفهم على الادارة المستقيمة الغربية الى تنولى الحكم اليوم

وبسبب تنافر الاغراض الخاصة بكل حزب من تلك الاحزاب فالواقع ان لم يكن بينها حزب يخشى أمره غير انه لم يكن ماعنع من اتحاد الاحزاب وجمها مادام رائدها جميعا سياسة عداء للانجليز ولذا فلما أن جاءها التشجيع من المقامات المالية لمتصفوفها وكونت أتحادا نافذال كلمة وترلت هذه الاحزاب التساطعلى أغلب الصحف أوربية كانت أو وطنية ولو أن نفوذ الصحافة كان ضميفاً وكتاباتها تافية كاذبة الا أنها ساعدت على ايجاد مظاهر لحركة وطنية حقيقية »

فالدورد ملهر بالرغم من منالطانه فى هذه الكتابة ومن تشويهه لبمض الحقائق لم يستطع اخفاء الأمر الواقع وهو ان هذا الاعتداء من جانب الانجايز على السلطة الشرعية لم يوجد الفشل فى الصفوف بل على النقيض وحد كلمة الامة وأظهرها فى مظهرها الحقيق مظهر الكراهية الشديدة لحكم الاجنبى والتعلق العظيم بالحرية والاستقلال

#### موقف فرنسا في هذا الحادث

وقد كان موقف فرنسا في هذا الحادث صعيفًا فأن حكومها أكتفت « بالاحتجاج على نوع الاجراءات الاستبدادية التي يخشى من أن ينظر اليها في فرنسا وأوروبا كلها كأنها خطوة كبرة في سبيل الضم الفعلى » فأجاب اللورد روزبري على هذا الاحتجاج بقوله « انه عالم بان قدوقع شىء من الاستبداد غير أن ذلك كان من جانب الحديوى الذى أسند بدون اعلان أو انذار أو أستشارة رياسة النظار الى رجل لايليق مطلقا لذلك المنصب » !!

ولقد تأثر الخديوى من عدم اهتمام فرنسا بهذا الحادث حتى قال بألم لاحد الصحفيين بعد مروره بشهرين ه انتا لمنجد أحدا يتكام باسمنا ويقول الحقيقة عن المساله المصرية . نعم لم نجد أحدا لم نجد أحدا » مناقشة المسألة في البرلمان الغرنسي

وفى ٢ فبراير طرحت المسألة على بساط البحث فى مجلس نواب فرنسا فصرح المسيو ديفيل وزير الخارجية بما يأتى

« اننا لانستطيع التنخل عما يجرى في مصر ولا شك أنهم لا يجهلون ذلك في لندز ويظهر انه من المستحيل ان لاتسمى وزارة غلادستون في وضع حد لهذه الحالة التي وصفها اللورد سالسبورى بأنها مؤقتة واستثنائية والتي اذا أصبحت نهائية كانت سببا من أسباب القلاقل والمصاعب والخلافات لمصر وأوروبا نفسها »

ول كن انجاترا لم تهم بهذه التصريحات بل أن اللوردروزي قال في خطاب له بمجلس العموم « ان فرنسا ليس لها مسوغ خاص يبيح لها التدخل في مصر فان حقوقها لا تختلف عن حقوق الدول الاخرى » وقد كان لهدذا التصريح أثر سيء في الدوار السياسية الفرنسية ودارت المناقشة حوله في مجلس نواب فرنسا يوم ١٠ مايو سنة ١٨٩٣ وسئل في ذلك وزير الخارجية فألتي خطا بامطو لا فند فيه النظرية الانجلزية وأثبت أن جميم تصرفات المجلدا تعرف عركز فرنسا الخاص مشيرا إلى الحوادث

التى طلبت فها انجارا مساعدة فرنسا لحل شؤون مصر ثم ختم خطابه بقوله « اننا ننوى المطالبة محقوق فرنساو استخدام الاستثناف المفاوضات بشأن المسألة المصرية ،

ولكن هذا التصريح السكلامي لم يتجاوز حدالقول وتناسته فرنسا بمجرد انتهاء جلسة مجلس النواب وظلت المفاوضات منقطمة الى أن وقعت حادثة فاشودة المعروفة فحركنها من جديد كاسنشرحه في الفصول الآتية



# مفاوضات فاشورة والسوران

تعد حادثة فاشودة من كبريات الحوادث السياسية وقد سطرت وقائمها في الكتب الرسمية المختلفة وأفرد لها السياسيون والمؤرخون مؤلفات خاصة منها كتاب المسيو هانوتو عن تقسيم افريقيا وفاشوده وقد كان المؤلف وزيراً خارجية فرنسا في أكثر المدة الى وقعت الحادثة في خلالها وكتاب المسيو بلانشار عن حادثة فاشوده والقانون الدولي وماكتبه المسيو كوشرى في مؤلفه عن مصروا محاث المسيو اندريه ليبون في مجلة العالمين عن بعثه مرشان ووزارة ميلين وكتابات المسيو ديلونكل في المجلة السياسية والبرلمانية عن « مسألة فاشودة » وما نشرته كبريات الصحف الاوروبية وما دارقى جلسات البرلمان الانجليزى والبرلمان الفرنسي وغير ذلك من المصادر المتعددة التي رجعنا الى كثير منها لتلخيص أهم أموار هذه الحادثة ومقدماتها وتتائيها.

ولهذه الحادثة أهمية خاصة بالنسبة لمصر لاتهامتعلقة بمسألة السودان وتصريحات الانجليز بشأنه واعترافاتهم المتعددة بحقوق المصرين في وادى النيل من منبعه الى مصبه وها نحن أولاء نبدأ بشرح الوقائم التى أدت الى فتح هذه المسألة الخطيرة والتى كانت سببا في تحريكها

#### من الذي حرك هذه السألة

يجمع أكثر الكتاب والمؤرخين على أن المسيوكار نور يس الجهورية الفرنسية هو الذي حرك هذه الحادثة بقصد أن يفتح باب المسألة المصرية

فنى ممايوسنة ١٨٩٣ أرسل المسيو دلكاسيه وكيل وزارة المستعمرات الفرنسية وقتئذ الى القومندان مونتيي يطلب منه مقابلة المسيو سادى كارنو رئيس الجمهورية وفي خلال المقابلة داربين الرئيس والقومندان الحديث التالى:

الرئيس - لقد دفت ساعة القرارات الحازمة وأصبح الامر متعلقا بمستقبل فرنسا وعهمها التي تقوم بها في العالم واني أريد فتح مسألة مصر ولا جل تحقيق هذا الفرض يجب تسيير حملة فرنسية لاحتلال نقطة معينة في الاراضي المصرية فتحتج انجاترا ولا تلبث أوروبا أن ترغمها علي الجلاء عن وادى النيل

واني أعتمد عليك لقيادة هذه الحلة

القومندان مونتي – ما هي النقطة التي يراد احتلالها ؛

الرئيس -هي فاشودة القومندان مونتيي - ولماذا فاشودة ؟

الرئيس - لاسبأب ثلاثة:

أولا - لان فاشودة عاصمة مدرية مصرية

النيا – لانها مفتاح مصر بفضل موقعها الجغرافي في ملتقي نهوزي ا

الصوباط والنيل

ثالثا - لان فاشودة موجودة فيما يلى ممتلكاتنا الافريقية ولاجل: الوصول اليها لاتحتاج للسير في غير الاراضى الفرنسية واليك تقريراً درسته درسا جيداً وانى أعهد به اليك فاقرأه بأعظم اممان وهو خطير, الشأن جدا وقد وضعه أحد رفقاً القديرين وهو صديق المسيو بروميت. وستفهم منه لماذا نريد اتخاذ فاشودة بمثابة الياب الذي يجب ان نقرعه القومندان ــ لدى سؤال آخر: فهل اذهب الى فاشودة لارفع عليها العلم الفرنسى ثم أعود مباشرة الماذهب اليها للاقامة فيها واحتلالها ؟ الرئيس ســ بل للاقامة فيها واحتلالها

القومندان القد سألت هذا السؤال لانى فى الحالة الاولى لااحتاج الا لبضعة رجال أما فى الحالة الثانية فتلزمنى أمور كثيرة : طابور من الجند وبعض ضباط ومهمات حربية وذخا ر ومحطات التموين الخ الخ الرئيس - ان وكيل وزارة المستعمرات موجود هنا وهو سيمدك بكل ماتطلبه

القومندان ــ سأعمل فى الحال على وضع خطة العمل واختار صباطى وصف صباطى وأحرر تقريرانى وأرسل فى أقرب وقت الى مدينة دكار طلائم حملى وسابرح فرنسا قبل ثلاثة أشهر

تردد السياسة الفرنسية وتسويفها

فهذه المقابلة الخطيرة كانت مبدأ حادثة فاشودة وقد كان النجاح مقدرا لها لو أن القرارات الى تقررت فيها نفذت ولم تعطل ولكن السياسة الفرنسية لم تعرف كيف تستفيد من الظروف وظلت فى تسويف وردد وفى ارسال واستدعاء فى تغيير وبديل أعواما طوالافيمد ان سافر القومندان صدر اليه الامر بالرجوع وهو فى الطريق ولمارؤى استثناف هذه الحلة ووقع الاختيار على مارشان لم يسافر الاخير الا فى ٢٠ يونيه سنة ١٨٩٨ ولم يصل الى فاشودة الا فى ١٠ يوليه سنة ١٨٩٨ كان يستدعى كاستفصله فى الفصول الآئية وبالجلة فانهذا المشروع الذى كان يستدعى

السرعة مع الكتمان لم يبدأ تنفيذه الا بمد أن صار أمراً مشهورا ولم ينم الا بمد خس سنوات من يوم تقريره ؟؟

نعم ان الفكرة الاساسية كانت ترمي الى تكتم أمرهذه الحلة حى تصل الى النقطة المهنة فجأة فلا يكون الانجليز قد أعلوا المدة لاحباط أمرها ولكن هذا السرلم يظل مكتوما عدة أشهر وساعد التأخير على معرفة ماخنى من أمره شيئا فشيئاً فن لا يونيه سنة ١٨٩٤ وقف المسيو هانو تو وزير الخارجية خطيباً في مجلس النواب الفرنسي وكانت آخر عبارة خليم مها خطبته ما يأتي :

«ان القومندان مونتي رئيس البعثة المسافرة الى ممتلكاتنا في أفريقيا سيفادر فرنسا على ظهر أول باخرة وليسمح لى المجلس بأن لاأقول شيئا أكثر من ذلك»

وفى أول فبرابر سنة ١٨٩٥ صرح المسيو فلورنس فى مجلس النواب بما يأتى « فى اليوم الذى تفتح فيه سياستنا بحر الغزال اطلب أن نعمل بسرعة ونشاط وانى آسف لان بعتة الكولونيل موتتي لم يعهد اليها بكل المهمة الى كانت الاعتادات مقررة لاجلها ولذلك أطلب أن يخول الى اليوزباشى ديكازكل الوسائل التى تمكنه من اتمام ما ينتظر منه أى ماكان ينتظر من الكولونل موتتى »

ولا شك انهذه التصريحات كان من شأمها لفت أنظار الانجليز الى أن وراه الاكه ما موراءها ولا سيما أن بعض الخطباء في البرلمان الفرنسي والكتاب في الصحف الفرنسية كانوا يتكلمون جهاراً عن ضرورة «الانتقام ما جرى في عام ١٨٨٧ »

بدء العمل

ولنمد الآن الى بيان الحوادث الى تقدمت الحلة فنقول أن القومندان مونتي أبلغ اليوز باشى ديكاز تعلياته فى ٨ يونيه سنة ١٨٩٣ أى بعدمقا بلة كارنو بهشهر تقريبا وأمره بالسفر الى دكار وفى ٥ أغسطس أرسل اليه تعليات جديدة يوصيه فيها بتجنب كل خلاف مع حكومة الكونغو المستقلة وأن يواصل السيرحى يبلغ نقطة ايراس

. وفى ١٤ انجسطس من السنة نفسها أزسل الى وكيل المستعمرات مذكرة تتضمن الخطة الى ستقوم بها حملته وهذه أهم الاغراض اللى أشارت اليها.

« أولا - يجب على البعنة أن تسوى الحلاف القائم بين فرنساو باحيكا على تحديد التخوم العليا لحكومة الكو نغو المستقلة وتجرى هذه التسوية فوق الازامي المتنازع عليها

الدخول من حوض الكونغو الى حوض النيل الادراك
 الهر مجوار ملتقاه مع ثهر الصوباط»

وكان جميع رجال الحلة قد غادروا فرنسا ولم يبق الارئيسها فأخذ التمو مندان مو تقي يستخت الحكومة لتمده بالمال اللازم لتنفيذ مهمته حتى يستطيع السفر فكان مجاب بالنسويف بمدالنسويف وبالماطلة بعدالماطلة الماليوم الليابم من شهر مارس سنة ١٨٩٤ فلماناق ذرعا كتب مذكرة خطيرة الشأن عن هده المسألة وقد ضمها آراء سديدة عن السودان وسلماسة الانجليز حياله وضرورة احتفاظ مصر بالنيل من منيعه الى مصبه وغير ذلك من الانجاث المليلة

وقد قدم هذه المذكرة في اليوم السابع من شهر مارس سنة ١٨٩٤ إلى المسيو موريس ليبون وكيل وزارة المستعمرات ونحن نتبها هنا لاهميها قالها تكشف الغطاء عن نيات السياسة الانجليزية حيال السودان

# ملكرة مونتيي

#### عن السودان وسياسة الانجلز حياله

« ان الابطاء فى القرارات المتعلقة ببعثة اعالى الاوبانجيي تستدعى بيانا دقيقا للمسالة وهذا هو موضوع التقرير الحالى

طلب الى مسيو دلكاسيه وكيل وزارة المستمىرات فى خلال شهر مايو الماضى أن أتولى قيادة بمنة مهمها القيام من أعالى الاوبانجى حتى تصل الى النيلوهناك رفع العلم الفرنسىفى نقطة على مقربة من فاشودة وهذا النقطة كائنة قريبا من مصب الصوباط وبحر الغزال فى النيل

وقد رصّفت للرجاء المتكرر وقبلت رياسة البعثة التي حدد غرصنها بدقة كما ابنته – للاسباب الآتية :

بعد أن تخلت مصر على السودان حاول الانجايز استرداده من الشمال فصادمهم عصابات المهدى فنيروا خط سيرهم وأرادوا السير من الجنوب عساهم أن يوفقوا لتنبيت أفندامهم في منطقة البحيرات ومهد لهم فتح أوغنده مد بقوة الكابن لوجار ذلك الفتح الذي أتمه سير جيرالد بورتال طريق وادى النيل الاعلى . ولو أنهم نجحوا في الوصول الى جوندوكورو لكان طريق الهر حرا امامهم الى الخرطوم

وغي عن البيان ان أى انسان الايستطيع أن ينافش في ان مصر بذير السودان تعداجدى المتلكات التي الاقيمة لها الانها الانضمن الانجاتراجى ولا ملكية قناة السودي الانفريد المنافرية المنافرة المن

ولن يفكر الانجليز في الجلاء عن مصر الا اذاتم لهم امتلاك السودان فمند ذلك يستطيمون أن يصرفوا حاصلات السودان بدون أن عر بمصر وذلك عن طريق بربر وسواكن بواسطة الخط الحديدي المزمع انشاؤه. ومتى صحت لهم ملكية منابع النيل الاعلى والتوسط فني استطاعهم بيمض خزانات اخضاب أو اجداب منطقة النيل الادبي طبقاللذي محلو لهم

لقدكان من المنطق الاعتراف بأن ومنم انجلترا يدها على مصر ان هو الاستار الفرض منه منع أية دولة أخرى من الاستيلاء على السودان من طريق الشبال لان أية حركة تقع فى النيل الأعلى أو النيل الأوسط لماكسة نيات انجلترا نحو السودان المصرى كانت تنتج حما ارغام انجلترا

على الجلاء عن دلتا النيل وعلى ذلك فان غرض الاستيلاء على فاشوده الذى حدد للبعثة كان كافيا لتحقيق تلك النية

ويجانب ذلك فا 4 لو استتب الامر لنا في هذه النقطة لكان من السهل انصالنا بالحبشة التي كانت تدور من عام في دائرة نفوذنا ومن ذلك الحين كانت مجهودات الانجليز تذهب مدى لان مماكاتهم السودانية كانت تصبح ولا منفذ لحما على البحر الاحر

وقد كان تنفيذ هذه الخطة أمرا ميسورا ان لم يكن سهلا الا أن مزاحا مفرضا اعترضنا في الطريق. فقبل تنفيذ مشروع التقدم نحو النيل كان الواجب أولا فتع الطرق الموصلة اليه الااز هذه الطرق يتولى حراستها رجال وجنود حكومة الكونفو المستقلة

وبحجرد ان قبلت رياسة البعثة بدأت العمل فى الحال ففى ١٠ يونيه سافر الكابن ديكاز الى السنغال بناء على أمرى وفى ١٣ يوليوسافرت الى روتردام لا تأكد من معونة شركة الملاحة الهولاندية وفى ٢٠ يوليو ذهبت الى مرسيليا لترحيل رجالى وفى ١٠ اغسطس بعثت بالاسلحة والذخار وفى ١٠ سبتمبر أخبرت مساعدى باحمال سفرى فى ١ كتوبر لم يتقدم مشروع الزحف من الكونفو الى النيل منذقتحت المسألة ومن رأيى انه لايصح ان تطول الحالة الحاضرة بدون تعرض للخطروان الرنامج الذى فبلته يقضى بالتقدم من الكونفو نحوالنيل ولقد اثبت أن على المكرومة ان تسهل على مهمى ولست بقابل أية مهمة أخرى وعلى ذلك فانى انشرف يا جناب الوكيل مستنداً الى رسائلى فى الموضوع المرفقة بهذا

بطلب اصدار قرار من الحكومة يسمح لى بأن أتابع السير فى الخطة الاولى التى وضمت والتى فبلنها ، تلك الخطة التى ترمى الى الوصل بين أعالى الاوبانجيى وبين النيل »

# مساعى انجلترا

فى تقسيم السودان

وبعد تقديم هذه المذكرة بيضعة أيام حولت وكالة المستعمرات الى وزارة وعين لها السيو و لا نجيه بدلا من المسيو موريس ليبون ولكن الوزير الجديد لم يمر المسألة اهتماما وظلت الحكومة الفرنسية منصرفة عن مونتيبي ومهمته حي وردت الانباء بتوقيع الاتفاقية المشهورة بين حكومة الجاترا وحكومة الكونفو المستقلة في ١٨ مابو سنة ١٨٩٤ فتار الفرنسيين وفي ٢٩ مابو تفيرت وزارة كازمير بيرييه وأسندت مقاليد الحكميه في وزارة المستعمرات وفي اليوم التالي لتأليف هذه الوزارة أرسل القومندان مونتيبي تقريراً يجدد فيه الكلام على مهمته القدعة وقال أو فيه «اني اطلب الاحتفاظ التام بسرهذه المنهة فاذ من الامور الاساسية ان لايمرف الانجليز مشاريعنا ويكفي أن اكرر بأن الغاية من البعنة هي الوصول الي فاشودة »

ومن هنا بدأت المشادة بين فرنسا وانجاتراكا عاد الاهمام ببعثة مو نتيبي وقبل أن نتكلم عن اتفاقية ١٦ مايو التي أثارت هذا الانقلاب لاترى بداً من الاشارة الى الحوادث الى سبقها لان الاتفاقية الاخيرة لم تكن الا حلقة فى سلسلة الخطة الى سار عليها الانجايز منذفصل السودان عن مصر. فقد أرغمت السياسة الانجيزية حكومة مصر على اخلائه في سنة ١٨٨٤ لا اخرض سوى وضع يدها عليه فيا بعد والاتفاق مع الدول على اقتسام اراضيه ولذلك لما أراد أمين باشا حكيم البقاء في مديرية خط الاستواء ليديرها باسم مصر عملت على التخلص منه كما اشار الى ذلك القومندان مونتيى في مذكرته ليخاو لها الجو في السودان كله.

وتفصيل هذه الحادثة الخطيرة ان أمن باشا حكيم (١) عين في سنة المديرية خطالاستواء ونجح في أدارتها ولما تقرو اخلاء السودان كتب له نوبار باشا بأنه حرفى أعماله فاما ان يخلى مديريته واما أن يبق وله الحرية التامة في طريقة الاخلاء ولكن أمين باشا لم ير حاجة لهذا لان الامن كان مستتبا في تلك المنطقة ولم تنجح الحركة المهدوية فيها .

غير أن المجابرا ارادت التخاص منه لانه كان يحكم هذه المفاطعة باسم الخديوى وهذا محول دون تنفينسياسها فىالسودان وهى الدخول فيه من جهة الجنوب ولاجل الوصول الى هذا التخلص أشاعت فى المحاه اوروبا ان أمين باشا فى خطر وانه لابد من انقاذه وبشت اليه بالمسر ستابلى المعروف وقد أجم اكثر المؤرخين على ان هذا الرجل كان صنيمة وزارة خارجية الجلرا وقد وصل الى القاهرة فى اوائل سنة ١٨٧٨ واخذ جو ابا من الحديوى يخير فيه أمين باشا حكيم بين العودة أو البقاء ولكن الاخير رفض مفادرة مقاطعة خط الاستواء بالرغم من حيل ومناورات

<sup>(</sup> ١ ) أصله ألمانى واسمه الحقيقى ( Edauard Schnitzler)وهو مولود فى مدينة او بلن المشهورة الآن بحوادث سلزيا العلياوقداعتنق الاسلاموغير اسمه

ستانلي غير ان هذا لجأ أخيرا الى القوة والحداع في خلال شهر ابريل سنة ١٨٨٥ وارنم أميز باشا على مفادرة هـذه المديرية وقـد مات في مجاهل افريقيا في أوائل عام ١٨٩٧ ووجدت مذكراته في سنة ١٨٩٣ وسلمت للحكومة الالمانية

اما ستانلي فانه بمد تنفيذ هذه المؤامرة وبمدأن ترك مديرية خط الاستواء تحت رحمة انجلدا عاد الى القاهرة في ١٠ ينايرسنة ١٨٩٠ باعتباره منقذ أمير باشا !! وانمم عليه بالنشلن الشانى !! ثم سافرالى اندن حيث كان اللورد سالسبورى ينتظره للاستمانة به في تحضير الانفافية الى يمقدها مع الدول لتقسيم السودان بعدان خلا الجو فيه لانجلدا

وفعلا عقد الأنجليز مع حكومة المانيا اتفاقية أول يوليه سنة ١٨٩٠ الى حصلت بها انجلترا على اعتراف المانيا محقوق الانجليز في جزء كبير من مناطق أعالى النيل بضمها الى افريقيا الشرقية الانجليزية

وفى ١٥ ابريل سنة ١٨٩١ عقدت انجلترا اتفاقية مع ايطاليا كملت باتفاقية ممايوسنة ١٨٩٤حصلت بهاهذه على جزء كبير من السودان المصرى. ولا سيا هرر وحصلت انجلترا على زيلع وبربره

وفى ٧٩ مارس سنة ١٨٩٣ عقدت أنجلترا اتفاقية مع اوجندا تقضى بجملها تحت حماية انجلترا مع ان الحاية المصرية كانت مبسوطة عليها منذ سنة ١٨٧٤

ثم انهت هذه الاتفاقيات بانفاقية ١٧ مايو سنة ١٨٩٠ التي أشر نا البها سابقا والتي سنتكلم عنها فى الفصل الآتىوعماتضمنتهمن الافتيات على حقوق مصر وما حدث بشأنها من الخلاف بين انجلترا وفرنسا

## اتفاقية ١٢ مايو سنة ١٨٩٤

فى ١٢ مايو سسنة ١٨٩٤ تم التوقيع فى مدينة بروكسل على هذه الاتفاقية بين المسيو فان ايتفلد باسم حكومة الكونغو المستقلةوالسبر بلانكت باسم حكومة انجائرا

وأهم ما فى هذه الانفاقية خلاف تمديل حدود حكومة الكونمو أن انجلترا تؤجر لهذه الحكومة كل المنطقة النربية المسودان المصرى فى غرب النيل بما فى ذلك مناطق بحر النزال وبحر العرب وفاشوده ولادو ودوفيليه وودلاى الخ على أن تقسم هذه المناطق الى قسمين قسم يرد لانجلترا بمدوفاة ليوبو لدالتاني ملك بلجيكاوالقسم الناني يضم لحكومة الكونفو ما دامت مستقلة أو اذا اصبحت مستمعرة الملجيكا تحت سيادة الماك ليوبولد الناني أوخلفائه

واحتفظت أنجاترا لنفسها بأراض أخرى فيهذه الجهات

# بطلان مذه الاتفاقية

ولا شك ان هذه الانفاقية كانت باطلة بطلان الانفاقيات الى سيقها ولما كان تنفيذها يغرقل مصالح الفرنسيين في وسط افريقيا فقد قامت قيامتهم صدها واحتج عليها برلماتهم وحكومتهم وصحافتهم وكانت حجبهم. في هذا البطلان أن الاجارة لا تكون صفيحة من الوجهة القانوتية الإاذا كان المؤجر مالكا لتلك الاراضى أو على الاقل اذا أظهر الملك الحقيقى ) رضاء عن هذه الاجارة وحيث ان الجائر الانتماث هذه الاراضى ولم تحصل ال

من مالكها الاصلى على ما يبيح لها هذا التصرف فقد أصبح العقدالذي تم يينها وبين حكومة الكونغو باطلامن جميع الوجوه ولا وجودله في نظر القانون ولا في نظر الماهدات

كما انه لا يجوز الاستناد على فصل السودان عن مصر لان هذا الفصل لم يتم فى سنة ١٨٨٤ و ١٨٨٥ الا تحت تأثير القوة والاكراه وقد قرر القانون الدولى قاعدة صريحة فى هذا الموضوع وهى أن « كل تخل مؤقت عن جزء من الاراضى المماوكة تحت تأثير الاكراه لا يولد أى حق جذيد بالنسبة للفير »

#### حدود السودان الحقيقية

وَقد كَانَتْ آَنِجَاتِرا تَمْرَف حَق الْمُرْفَة أَنْ هَذَهُ الْأَرْاضِي الِّي أَجْرِتُهَا لحكومة الكونفوداخلة في حدودالسودان المصرى ويثبت ذلك خرائطها الرسمية وتقارير ضُبَّاطها المديدين

فنى خلال ١٨٨٣ وصلح البكولونل ستيورت تقريراً رسميا عن حدود السودان الصرى ووزع هذا التقرير على أعضاء البرلمان الانجليزي وهذا مَا نَجاه فيه

" أَنَّ الْتُطَعَّقَةِ الْنَ يَحْتَلُهُ الْمُصرِيونَ الْآنُ وَالْنَ أَطْلَقُو اعْلَهُ السّم السودانُ مُنْسَعَةً الأَطْرَافَ بِبَلِغَ طَوْلُهُا مِن الشيال الى الجنوب أو من اصوان الى خط الاستواء (١٠٥٠ ميلا أو ما يقرب من ١٠٥٠ درجة وعرمنها من مصوح (وهم تَوَرِيباً على البرجة ٤٠ طُولا شرق جرينويتش) الى الحد الفر في للدينة دارفور (على ٢٠٠٠ ١٢٠٠ درجة طولا شرق جرينويتش) من ٢٠٠٠

الى ٥٠٠ ميل والسودان عتد من نقطة (بيرينيس) (١) على البحر الاجر ويتبع خط المرض الرابع والمشرين الى نقطة غير محدودة في صحراء ليبيا ولت كن الدرجة السابعة والمشرين طولا شرق جرينويتش ومن هناك يتجه الحد الى الجنوب الغربي الى ان يقابل الزواية البحرية الغربية لمدوور بنحو ٣٧ درجة طولا شرق جرينويتش ثم يتجه جنوبا على خط مستقيم الى خط العرض الحادى عشر أو الثانى عشر نحو الجنوب الشرق مارا عبوتو ومحيرت البرت نيازا ويلمس محيرة فيكتوريا نيازا ثم يتجه مارا عبوتو ومحيرت البرت نيازا ويلمس محيرة فيكتوريا نيازا ثم يتجه رأس غاردافوى ويسير على طول البحر الاحر الى ان يصل الى نقطة رأس غاردافوى ويسير على طول البحر الاحر الى ان يصل الى نقطة (بيرينيس) الى بدأ مها على البحر الاحر» (١)

وقد الحق بهذا التقرير خريطة وضعها وزارة الحربية الأنجليزية ومن يطلع على هذه الخريطة بجدان مديرية خط الاستواء تشعل منطقة اونيوسرو (المتدة على جنوب بجيرت البرت نيائزا) كما تشعل شال أوغنده وتجعل من مديريات لادو وروهل ومكالا وبحر النزال جزءاً لايتجزأ من السودان المصرى ومن المجيب أن هذه الاراضي هي بعيها التي أجربها المجلز اللي حكومة الكونفو بانفاقية ١٧ مايو سنة ١٨٩٤ وزيادة على خلك فان هذه الخريطة التي وضعها وزارة حربية أنجلجرا تجعل الحد

<sup>(</sup>١) على بعد خسين كيار شمال مصوع

 <sup>(</sup>۲) افظرالتقریرالرسمی الکولونل ستیورت بالکتاب الازرق بمن مصر لسنة ۱۸۸۳ رقم ۱۱ ص ۹ وما پلیها

الجنوبى الغربى للسودان المصرى هو الخط الذى كان معروفا وقتئذ بخط (مبومو – ويلى) (أ) أى الدرجة الرابعة من خطوط العرض الشهالية ولا يخني أن هذه الدرجة لرابعة هى الى قرر مؤتمر برلين سنة ١٨٨٥ أن تمكون لمكنومة المكونة والمستقلة وكان ذلك بنامعلى طلب سعيد باشا المفاوص حداً المثماني الذي حمل زملاء على أن يكون هذا الخط من خطوط العرض هو الحد الفاصل بين خديوية مصر وبين حكومة الكوننيو الجديدة وزيادة على ما تقدم فان خريطة غوردون وخرائط ونجت وكل المستندات الرسمية الا خرى تؤيد المعلومات المتقدمة أعظم تأييد (\*)

## اجتجاج الباب العالى

ولما عقدت هذه الاتفاقية بادر الباب العالى بالاحتجاج عليها فردت وزارة الخارجية الانجليزية على هذا الاحتجاج بقولها الهالا تعارض مطلقا فسيادة السلطان على مديريات خط الاستواء المصرية والها لا ترمى الا لادخال التقدم والمدنية في هذه المناطق !!

وقد دارت مناقشة في هذه المسألة بمجلس المموم تناول فيها الاعضاء جو اب الحكومة الانجليزية المتقدم كما تناولو اللمحق الذي ألحق بالاتفاقية ونص فيه على هذه العبارة «ان الموضين على هذه الاتفاقية لا يجهلون مراعم مصر و تركيا في حوض النيل الاعلى »

 <sup>(</sup>١) نميران من أفرع نهر الاوبانجى الذى يصب فى الكو نفووهذا فى النهيران
 ينبعان فى مديرية خط الاستواء غرب النيل

 <sup>(</sup>۲) انظر كـ تاب مصر والسودان المسيو جول كوشرى

ولا يخق أن كلمة مزاعم لا تفيدانها حقوق والبون شاسم بين التميرين وقد وجه المستر تشمر الآن سؤ الا الى السبر جراى قائلا «هل هنالشفرق بين حقوق مصر على دارفور وبين حقوقها على مديريات خط الاستواء » فأجاب السير جراى قائلا « لا أريد التورط فى أى تمريف كائنا ما كان ولكن هذه الحقوق مهما كان أمرها قد صدر بشأنها تحفظات» (ضحك عام من الاعضاء) فلما ألح المستر لا بوشير فى الحصول على جواب صريح رد عليه السير ادوارد جراى بقوله «اننا لم نبين ماهى حقوق مصر واكتفينا بأن نصصنا على تحفظات، وجه عام» (ضحك من الاعضاء أيضا)

### الاستياء في مجلس نواب فرنسا

وقد كان لهدنه الجلسة صدى استياء فى مجلس نواب فرنسا عند ماطرحت المسألة على بساط البحث فى يوم ٧ يونيه سنة ١٨٩٤ والتى مسيو دولنكل خطابه المشهور الذى انتقد فيه هذه التصريحات وماسببته من ضحك الاعضاء فقال

« الهم يضحكون من حرمة الماهدات ومن الرأى العام فى الشعوب ومن الشرف السياسى. يضحكون من الحقوق الى قدسها العقود الدولية الرسمية والى تعتبر الى اليوم بمنابة قاعدة مقدسة لقانون اوروبا لا يمكن مساسها بأى حال. يضحكون من معاهدة براين المؤيدة لمعاهدة باريس يضحكون من مؤتمر براين المنعقد في عام ١٨٨٠ يضحكون من بروتوكول الاستانة الموقع عليه من المجاهدا نفسها فى ٢٥ يونيه سنة ١٨٨٠ فا منى

كل هذه الاوراق وما قيمة تصريحات الاميرال سيمور واللورد ولسلى وسالسبورى ودوفرين وكروس ودوومند وولف وكل عظم كان على دأس انجلرا منذ التي عشر عاما . إن استقلال مصر وسلامها تلك الانشودة القدعة التي رافت لبالمرستون أو دزرائيلي مجب ان يضحك مها الآن. أنهم ضحكون من كل شيء في البراأن الانجليزي »

# اتفاقية ١٤ أغسطس سنة ١٨٩١

النواب بجلسته المنمقدة في اليوم السابع من شهر يونيه سنة ١٨٩٠ وكان النواب بجلسته المنمقدة في اليوم السابع من شهر يونيه سنة ١٨٩٠ وكان المسيو ايقيين رئيس الحزب الاستماري هو الذي أثار هذه الحلة بخطاب طويل طعن فيه على مافعلته المجلس الوحكومة الكنفو المستقلة من خرق العرمة القوانين والماهدات الدولية وشرح سياسة التوسع الاستماري البريطاني في افريقيا وماننويه انجلس امن اقامة بملكة واسمة النطاق بين الكتاب والقاهرة ووصف السياسة الأنجايزية في مصر بأنها سياسة نفاق تتعارض مع التمهدات العديدة التي تمهدت بها في سنى ١٨٥٦ و ١٨٧٨ و ١٨٩٨ من الحافظة على سلامة الامبراطورية المثانية وخم خطابه بقوله انفر نسالها حقوق ثابتة بمقتضي الماهدات فيجب عليهاان تعمل على احترامها ثم وقف المسيودي لونكل عن بطلان اتفاقية ١٢ مايو من الوجهة القانونية وخم خطابه بالعبارة الآتية :

« من الحقق ان أوروبا تتحمل منذ سنة ٨٧٠. تتلُّج الهزيمة الى تصيب الحق في مناضلاته مع القوةوان حرمة الماهدات لم يعدلها وجود الآن -ثم خاطب وزير الخارجية قائلا - اما أنت أيها الوزير فسر الى الامام بلا خوف ولا وجل فان المجلس بأسره يؤيدك في المسركة التي ستتولاهاوفى تأدية الواجب الذي ستقوم به بهدوء وحزم فتق في المستقبل وأنقذ شرف البلاد »

ووقف المسيو دى لافوس خطيبا بالنيابة عن حزب الممارصة فطمن على سياسة الضمف والتردد وقال «لوكنا اتبمنا سياسة العمل بدل اصاعة الوقت في المناقشة لحافظنا على مركزنا في مصر

فان الامة لاتحصل على احترام حقوقها الا اذا كان لهما الجرأة التي تحملها على ارغام الغير على هذا الاحترام »

#### موقف هانوتو

وعلى أثر ذلك وقف المسيو هانوتو وزير الخارجية الفرنسية والق خطابا ضافيا أعلن فيه بطلان الانفاقية المقودة بين انجابرا والكوننو وصرح بأن فرنسا تنوى العمل للمحافظة على حقوقها وقد بدأ خطابه بقوله « ان الاتفاقية المقودة في ١٩٥٨ بين انجابرا وحكومة الكونغو تنبر مسألة التوازن الافريق فهل احرمت الكيان الحقيق لشركة الكونغو المدولية الى أصبحت حكومة الكونغو المستقلة الني لا أتردد في الجواب على هذا السؤال بالنفي ولا شك ان هذه الانفاقية تتناقض مناقضة صريحة مع القانون الدولي الافريق وفضلا عن ذلك فان تتناول ايضا حوض النيل وعلى ذلك فان سلامة الامبراطورية المثمانية تصبح في خطر أى ان الخطر أخذ يهدد القانون الدولي الافريق فطر أى ان الخطر أخذ يهدد القانون الدولي الافروي في خطر أى ان الخطر أخذ يهدد القانون الدولي الافروي في خطر أى ان الخطر أخذ يهدد القانون الدولي الافروي في خطر أى ان الخطر أخذ يهدد القانون الدولي الافروي في خطر أى ان الخطر أخذ يهدد القانون الدولي الافروي في خطر أى ان الخطر أخذ يهدد القانون الدولي الافروي في خطر أى ان الخطر أخذ يهدد القانون الدولي الافروي في خطر أى ان الخطر أخذ يهدد القانون الدولي الافروي في خطر أى ان الخطر أخذ يهدد القانون الدولي الافروي في خطر أى ان الخطر أخذ يهدد القانون الدولي الافروي في خطر أى ان الخطر أخذ يهدد القانون الدولي الوفروي في خطر أى ان الخطر أخذ يهدد القانون الدولي الدول الوفروي في خطر أى ان الخطر أن الوفروي في المراح المراحد القانون الدولي الوفروي في المراحد في المراحد المراحد المستقلة المراحد في المراحد في المراحد المراحد المراحد المراحد في المرا

أ كثر المسائل شرعية واحتراما فقوق الخديوى على مديريات النيل الاعلى مقررة بالخطالشريف الصادر في ١٣ فيراير سنة ١٨٤١ و بالفراما نات التي صدرت للخديويين حتى آخرها الذي تلقاه عباس باشا سنة ١٨٩٧ وقد اعترفت الدول رسمياً بالفرما نات المختلفة المتعلقة بمصر وتمهدت في كثير من المواقف باحترام سلامة الامبراطورية العثمانية: في ٣٠ مارس سنة ١٨٧١ (مماهدة باريس) و١٣ مارس سنة ١٨٧١ (مماهدة للدرة) و٣١ يوليه سنة ١٨٧١ (مماهدة للدرة) و٣١ يوليه سنة ١٨٧١ (مماهدة للدرة) و٣١

وقد دارت مفاوضات منذ عامين مع حكومة الكوننو المستقلة بقصد عملنا على قبول تقسيم جزءمن حوض الذيل على الورق تقسيم شبيها بالذي حاولوه أخيراً فر فضنا الموافقة على هذه الفكرة لاتهم طلبو امناالتنازل عن حقوقنا المقررة في اتفاقية ١٠٩٧ على أراضي الاوبانجي الاعلى رفضنا هذه الفكرة لاتها على الخصوص تعد انهاكا لسلامة الامبراطورية المثمانية ولما كانت فرنسا لا نفتاً تحترم حقوق الفير فعى تريد أن يحترم الفر كل حقها »

وقد ختم خطابه بالمبارة الآثية

« أن فرنسا تعتبر هذه الاتفاقية منافية للقانون، تعتبرها باطلة ولا مفعول لها في نظرها ( مرحى وتصفيق طويل) وقد احتج عليها احتجاجا صريحا سفير السلطان لدى حكومة الملكة كما أن زميلي وذير المستعمر ات أصدر الاوامر اللازمةليتسي للضابط القائد الذي يتولى القيادة في الاو بانجى الاعلى أن يلتحق عمركزه في أقرب وقت وقد وصلت الفصائل الاولى الى المكان المرغوب وستصلها الامدادات اللازمة بنسر تأخير كما

ان رئيس البعثةسيغادر فرنسافي أول باخرة وليسمح لي المجلس أن لاأقول شيئًا كثر من ذلك »

#### سفر القومندان مونتيي

وعلى أثر هـذه التصريحات وافق المجلس اجماع ٥٦٧ صونا على افتراع يقضى بافرار تصريحات الحكومة والاقتناع بأنها ستممل على احترام حقوق فرنسامىتمدة على التمهدات الدولية

وفى ٩ يونيه طلب المسيو داكاسيه وزير المستعمرات من المجلس الموافقة على اعتمادات بمبلغ ٥٠٠٠و ١٠٨٠ ، فرنك «لحماية مصالح الفرنسيين فى افريقيا »

وفى ١٣ يوليه صدر دكريتو بفصل مناطق الاوبانجى الاعلى عن مستعمرة الكونفو الفرنسيةمن الوجهة الادارية والسياسية وعهد بحكمها الى القومندان مونتيي

وفى ١٦ يوليه سأفر هذا الضابط من مرسيليا قاصداً الىمركز عمله

## المفاوضة مع حكومة الكونفو

وفى اليوم التالى لجلسة ٧ يونيه قصد اللورد دوفرين سفير انجاترا فى باريس الى وزارة الخارجية الفرنسية وتكلم فى اول الاسر بالهجة شديدة زاعما انه يحمل فى جيبه بلاغا نهائيا من حكومته الى حكومة فرنسا ولكنه لم يبرزه وانتهت هذه المقابلة بغير نتيجة ثم عاد مرة اخرى وكان لينا فى حديثه وصرح بأن انجاترا لاتمارض ف نظرية الحكومة الفرنسية الخاصة باحرام المماهدات الدولية وتبين بمد ذلك ان الحكومه الانجابزية أوعزت الى ليو بولدائثاتى ملك باجيكا بالمفاوضة مع فرنسا المقد اتفاقية معها وأفهمته انها لم تعــد متمسكة بمقد الابجار الموجود في اتفاقية ١٧ مايو

وعلى ذلك مدأت المفاوضات بين فرنساو حكومة الكونفووا نهت بانفاقية ١٤ اغسطس سنة ١٨٩٤ التى وقعها فى ذلك اليوم المسيو هانو تو والمسيو هوسمان بالنيابة عن فرنسا والمسيو ديفولدر والبارون كونستان جوفينيه بالنيابة عن حكومة الكونفو

اتفاقية ١٤ أغسطس سنة ١٨٩٤

وأهم أحكامهذه الاتفاقيةتحديدالتخوم الشبالية لحكومةالكو نغو وتنازل هذه الحكومة عن أكثر الحقوق التي خولتها لها اتفاقية ١٣ مايو على حوض النيل الأعلى

ولكن يلاحظ أن هذه الاتفاقية لم تحترم حقوق مصر كالاتفاقية السابقة وانكان افتيات الاتفاقية الفرنسية أقل نطاقا من افتيات الاتفاقية الانجايزية وهذا بيان الاعتراض على أحكامها

أولا - فى تحديد التخوم الشمالية قضت اتفاقية ١٤ أغسطس بمد هذه التخوم لغاية الدرجة الثامنة من خطوط العرض الشماليه فى حيراً أن مؤتمر براين قضى بأن تقف عند الدرجة الرابعة ففرنسا التى كانت تحتج على انتماك حرمة معاهدة برلين قد اقدمت على انتماكما بنفسها

ثانيا – النت اتفافية ١٤ أغسطس أهم الامتيازات التي ترتبت على الاجارة الواردة في اتفافية مايو ولكنها تركت لحكومة الكو نفو جزءا من مديرية خط الاستواءمع مدينة لادو على النيل أي تركت لها

جزءاً من السودان المصرى وبذلك تكون اتفاقية ١٤ أغسطس باطلة بطلان الاتفاقية الى سبقها

وقد احتج عليها المسيو فلورنس فى جلسة مجلس النواب التى عقدت يوماً ول فبراير سنة ١٨٥٥ واعترض على المسيوها نو الذى سمح لحكومة الكونغو بوضع يدها على منطقة الادوالتي هي جزءمن الاراضى المسيو فكان جواب المسيو ها نو تو قانًا على المفاطة واللمب بالالفاظ اذ قال هم أم يصدر من قبلنا أى تصريح مل حكومة الكونغو بالإقامة في وادى النيل !! يه مم أن الاتفاقية صريحة فى ذلك فان المادة الرابعة ننص على أن حكومة الكونغو الا يجوز لها أن تحتل المعطقة الكائنة غرب أو شمال الخط المبينة حدوده فياً يلى

وهذا الخط عتدالى تقطة التقاءالدرجة وممن خطوط الطول بالدرجة وه ومن خطوط المول بالدرجة وه وه من خطوط المول ثم يسير مع الخطالاخير نفسه لغاية النيل فاباحة العمل داخل هذا الخط انا هي اباحة ضم جزء من اداض مصر الى حكه مة الكو نفو

ولقد اعترض المسيو بانسا في كتابه مصر والسودان المصرى أعلى سياسة فرنسا في هذه الاتفافية وقال لو كان وزير الخارجية الفرنسية ريد أن يقضى على جميم الاغراض السياسية المرتبة على الاتفاقية الانجاءية البلحيكية لوجب عليه أن يمنع اباحة الاقامة في الاراضى لمصرية لدولة أجنبية ولكنه لم يفعل بل ان اتفاقية ١٤ اغسطس تضمنت هذه الاباحة

وبالجلة فان فرنسا ارتكبت خطأ سياسيا بهذه الاتهاقية وفتحت

لخصوم مصر الباب لتنحقيق أطاعهم الاستمارية ولم يكن عملها من هذه الوجهة متفقا مع موفقهاالاولوقد هب كثير من السياسيين الفرنسيين الى انه كان يجب عليهان تكتفى بطلب الغاءانفاقية ١٨٩٤ ما يوسنة ١٨٩٤ الغاء تاما لمافيها من الاعتداء على حقوق فرنسا والانتهاك لحرمة المعاهدات الدولية

ويقول المسيوكوشرى في همذا الموضوع « أن بعض السياسيين زهموا ان هذه الاتفاقية تمتبر معاهدة سلام والحقيقة انها كانت تتضمن بذور الحرب في نصوصها »

وسنأتى فى الفصل الآتى على ماترتب على هـذه الاتفاقية من الحوادث السياسـية واستثناف المفاوضات بين فرنسا وانجلترا ورأى المـيو هانوتو فى المناوض الانجليزى

## المفاوضات بين انجلترا وفرنسا

#### على الماثل الافريقية

لما سوى الخلاف بيز فرنسا وحكومة الكونفو المستقلة باتفاقية المستقلة باتفاقية المسطس سنة ١٨٥٤ أبرق المسيو دلكاسيه وزير المستعمرات الى الكولونل مونتيي (الذي رق الى هذه الرنبة فيه المسطس) يطلب منه وقف كل تقدم الى الامام والعودة الى منطقة شاطىء العاج للاشتراك في قتال صد سامورى

ولقد ظهرفيا بمد خطأ هـذه السياسة فان الكولونيل مونتيي لم يكن مرسلا في الحقيقة لاحتلال أراضي الاوبانجي الاعلى التي كانت في قبضة البلعيكيينوانما كان مرسلا لمهمة سرية خطيرةأخرى هي الوصول الى فاشودة

على الب تسوية الخلاف مع حكومة الكوننو ما كانت تبرو استدعاء مو نتيي الى منطقة اخرى حيولو غض الطرف عن المهمة السرية فقد كان الغرض الظاهري لبعثته هو تحسين المواصلات بين الاو بانجى الاعلى وبين الشاطىء فاما ذا تناسى دلكاسيه هذه الحقائق وقتئذ ؟ ذلك مالا يزال مجهولا أسره الى اليوم

ومن الغريب ان المسيو هانو نوالذي كان زميلا لدكاسيه في الوزارة يومنذ لم يتردد في انتقاد هذه الخطة في كتابه عن فاشودة فبعد ان أورد شيئاً من أقوال المسيو دي كيكس التي فحواها ه ان مبلغ اله٠٠٠٠٠٠ فرنك الذي قرر المجلس صرفه لتحسين المواصلات مع الاوبانجي الاعلى صرف في لوانجو وعلى شاطيء العاج ، اردف ذلك بقوله

«وهذه ثاني مرة فشل فيها مشروع ببثة تقرر بواسطة الحكومة وبمساعدة البرلمان في وقت كان لايزال ملائمًا للممل

ولا شك ان الكولونل مونتيي لوكان موجودافي المكان المرغوب - فاشودة - منذ ١٨٩٥ اى قبل مرشان بثلاث سنوات (١) لكانت الحوادث اتخذت اتحاها آخر »

#### بعثة اخرى

على أن المسيو دلكاسيه عاد الى التفكير فى الموضوع الاصلى وقرر (١) وصل مرهان الى فاهودة فى خلال سنة ١٨٩٨ كما سنبينه فى موضعه تميين المسيو ليوتار حاكما لمنطقة الاوبانجى الاعلى وعهد اليه ان يتوغل في حر الغزال لفاية النيل وقد قال المسيو دلكاسيه بمد ذلك « انا الذى ارسلت المسيو ليوتار الىماوراء الاوبانجى وعينت له النيل حدا لبعثته» ولكن للسبو هانوتو يقول تعليقا على هذا الحادث .

« ان المشروع الاصلى كان قد أنقص نقصاً كبيراً كما ان الوسائل الى عهد بها الى المسيوليونار كانت غير كافية لان محقق بسرعة تلك المتيجه الى كان المحلس برمى الها والى كانت متوقعة من مناقشاته »

هذا مايقوله المسيو هانو تو وعلى كل فان موقف المسيو دلكاسيه وتناقشه من الامور التي مجيط بها الابهام والنموض ولا سبما اذا اصنفنا اليها مافعله بعد ذلك في خلال الازمة السياسية التي ترتبت على وصول مرشان الى فاشودة مما سنشرحه فيما بعد

### بدء المغارضات

## ورأى هانوتو فى المفاوض الانجليزى

على ان هذه الحوادث كان من شأنها حمل الحكومتين الأنجليزية والفرنسية على السمى في التفاعم بطريق المفاصلا والفريقية الى كانت تدعو من وقت لآخر الى المشادة بين الفريقين و لا مسكلة النمل.

. وقبل ان نأتى على حوادث هـ نده المفاوضات لاترى بدا من اثبات الفصل الذي كتبه المسيوهانو تو في كتابه على فاشودة يشرح به صفات المفاوض الانجايزي وما يجب اتباعه معه في خلال المفاوضات قال « مضت على فرنسا وانجلترا أحقاب من الزمن وهما تعملان جنبا للى جنب لتقدم المدنية وكان الواجب اذن أن يتعارف الشعبان أحسن التعارف وأن يتفاهما أسهل التفاهم الا أن الواقع يخالف ذلك لأن البوغاز ( بوغاز المانش) يفصل عقول الامتين فصله لشواطى والبلدين

وكان البحر عادة اداة للاتحاد والتقارب وكانه بين فرنسا وانجلرا سبب التنافر والتباعد الاأن تشابه الاصول والافكار والمصالح استبق بين النظيرين عادة نابتة الاوهى السعى المتواصل فى ايجاد روابط للالفة والانفاق تتخللها فترات خاب فيها الرجاء وسالت الدماء

تمتاذ المفاوضة بين الانجليز والفرنسيين بأنها أدق وأشق امتحان لخبرة المتفاوضين من رجال السياسة كمانها أمن ضمانة سلم سعيد يعيش العالم في مجبوحته

ويعتقد محترفو السياسة انه من الطبعى أى من المقدر المحتوم أن يختم داهية كتاليران حيانه السياسية فيلوندوة لازالمحادثات بين لوندره وباريس بجب دامًا أن لا ينقطع خيطها وأن اشتد تجاذبها

والمفاوض الأنجازي قوى المارضة شديد الضبط لنفسه مخاوء تنقلا عظم الاناة كبير الحرص يبدو لمحدثه أن وزارة الخارجية أحكمت ربطه اليما بسلاسل لا يستطيع التخاص منها . أما المفاوض الفرنسي فلاأساس لخطته وهو يطلق المنان لفكره يندو ويروح باحثا وراءالنظريات المامة ومما يزيد في ارتباكه ارتباكا قد لا يكون في موضعه شعور غامض في نفسه يدفعه لان يتلمس الفرض الاسمى

يريد المفاوض الفرنسي أذبقنع مناظره بينما يكتفي المفاوض الانجليزي

بأن يقهر خصمه وكثيرا ما تكون المباحثات الاولية سبباً في سو التفام اذ تكثر فيها أقوال لا طائل تحتها من جانب طرف بينما الطرف الآخر يظهر تكافا وتلثما وارتباكا

وتختلف الاساليب واختلاف اللغات أشد وأعظم ولا يستطيعاً حد أن يدوك الى أى مدى تضطرب المناقشات بسبب ما بين اللغات من تنافر في الاصل لاأن ه الفصيلة اللفظية » ليست واحدة . وان أعظم الداجم دقة لا تؤدى معانى الاافاظ على صحبها واذا كان المتفاوضان يجيدان التكلم بلغة واحدة فانهما لا يمبران داعًا عن أفكارهما أضبط تمبير وليس وقع نبرات الكلمات واحداً في جميم الآذان ومن الصعب استخدام الكلمات عبابة عملة غير زائفة للتبادل

واللنة الانجازية منحمة التماير تنفذ الى الاسماع ، لا تنازل ولا تساهل في اصطلاحاتها ، نقطح في تأكيداتها ولا تتنزل في نفسراتها ، وهي لنة كلها أفعال تمبر عن الاشياء بطاريقة عامة غير محددة مختلط فيها الفاعل بالفمل أي مختلط فيها الشبب بالعمل الذي كان نتيجة ذلك السبب لا تميز ولا تميير خني فيها وهي تصدم الفكر صدما واني لشديد الاعجاب بالرسائل التي يبعث بها رجال الاعمال الانجايز لابها ممتلئة فائدة وليس فيها الا الضروري ولا شيء غير الضروري

و كثيرا ما تكون عباراتهاالفنية غيرالمصقولة مدعاةلتفاسير مختلفة حتى بين الانجابز أنفسهم واذا تدخلت فها المصالح فانها تسهل المدهش من الداج وكأن اللغة الانجابزية شخص مستبد غليظا الطبع يتكلم منتهراً ويطالب الناس جينا أن يفهموا عباراته النامضة المبتورة وللا بحليرى اذا ما جلس الى مائدة المفاوصة تفوق كبير يستمين به على الحفام خصمه مع شيء من الصلف والسكبرياء وبرجع هذاالتفوقالي متانة قى الرأى وتشدد فى الغرض منبعهما استنباب الامر طويلالمن يتولون الحسر والذي سبقه واليها يرجع الفضل فيا يقوم بنفس أضغر صغير من أبناء انجلترا من ايمان بتفوق جلسه ويقين بنجاحه فاذا أحسى بأن مناظره يبدى شيأ من التشدد والتمسك محقه بدت عليه دهشة قدتكون مضحكة وعتاز الانجليزي بأدب رائم يدفعه دائما لان تخفي تفوقه ما استطاع، يكتمه في نفسه الا ان اثره يظهر في نظراته وحركاته وابتساماته الى تنبه الخصم وتجعله على حذر ويستر تحت هذه السخرية المتقنة التقنم نوع. من الخداع (البلف) لا تفوته شاردة

و بجانب ذلك فان الانجليزى متفرد بأنه يقدرالقدر كله حسن ادارة. الامور ومتانة المواقع وقيمة الحقائق والشخص قيمة كبرة وسطهؤلاء الرجال الاقوياء ولطالما تمت لى نتائجما كنت لا توقعها وذلك بأن فاجأت المفاوضات بأن بعث لهم بمن هو جدير بأن يلقب رجل الساعة فى الوقت النافع، ولم يكون ذلك الرجل في حاجة للكلام فني مجرد وجوده اثناء المفاوضات ما يكون فلوزه

ولا يدرك قيمة المسؤلية وقدرها الا هؤلاء الاساتذة الانجليز. لاأريد الاطالة في هذه الملاحظلات لما لها داعًا من طابع خاص فيه بعض الابهام الا الى اختم قولى بأن الفت النظر الى وجوب عمى العمل مم المفاوضة والى وجوب السرعة في الاقتناض والضرعة في التقييد أي. مى اتفق معهم من يفاوضهم على شىء وجب عليه أن يقيده عليهم ويجب على كل حال استبقاء الاتصال والتفاع مع الأنجليز والالحاح عليهم و اعادة الكرة التأكد من أنهم أحسنوا فهم مايريده مفاوضهم

ومن أهم شروط النجاح في مفاوضهم السد معهم في طريق مستقيم بلا مواربة ولا يخالة وعجب ان يكون من يفاوضهم دقيقا اذا اواد الامانة وان لا يرجو الامانة الا من طريق الدقة »

#### سبر المفاومنات

ابتدأت المفاومنات بين فرنسا وانجابرا في خريف سنة ١٨٩٤ بو زارة الخارجية في باريس وكان يتولاها من قبل الانجابز المستر فيبس سقير انجترا في باريس يساعده موظف في من وزارة المستمرات و من قبل الفرنسيين المسيو هانوتو وزير الخارجية يساعده المسيو هوسمات أحد مديري أقسام الخارجية الفرنسية

وبمد عقد جلسات متمددة وضع المفلومنون في أواخر سنة ١٨٩٤ مشروعا للانفاق تناول المسائل الافريقية ولاسيا مسألة وادى التيل وكان من الضروري عرض هذا المشروع على الحكومتين الفرنسية والانجليزية لافراره ولكنها فررتا رفضه فانقطت المفاوضات

ولازال تفاسيل هذا المشروع تمير ممروفة ويقول المسيو ها تو تو في هذا الصدد مايلي

« ان الوقائع والمستندات الرسمية ستعرف يوما ما ويكفى القول فيما يتعلق بمسألة النيل على الاخص ان فرنسا كانت حصلت على تعريف وتحديد للمزام الى كانت انجلدا تدعيها على مناطق خط الاستواء وقد انفق على ان المدريات المتنازع عليها تكون خاصّة لنظام شبيه بنظام الحيدة تحت المراقبة العليا للدولتين »

#### استئاف المشادة بن الدولتين

ولما قطمت المفاوضات عادت المشادة بين فرنسا واتجاندا المسيرتها الاولى وأخد كثيرون من رجال السياسة الفرنسية يصرحون جهاراً بضرورة الوصول الى النيل لماكسة الاطاع الانجلزية وألقيت مثل هذه التصريحات في جلسة مجلس النواب الفرنسي الى عقدت في يوم ٢٨ فبراير سنة ١٨٩٥

ونشرت الصحف وقتئذ حديثا خطيراً المسيو برازا حاكم الكو نغو الفرنسي قال فيه « ان أهمية الانفاق الذي عقد بين فرنسا وحكومة الكونغو المستقلة في ١٤ اغسطس سنة ١٩٩٤ تنوقف على الطريقة الى بها نستخدمه في المستقبل ... ولاشك ان الوصول الى النيل من الجنوب هو الوسيلة الوحيدة الى تسمح مجل مسألة مصر وفاقا لمصالحنا »

فكانت هذه التصريحات سببا لتنبه أنجائرا الى الخطر الذي يهدها فى النيل الاعلى فقررت ان تعمل على احباط هذه الحركة. وسنشرح فى الفصل الآتى أدوار البزاع بين الفريتين

## تنازع فرنسا وانجلترا على النيك الاعلى وبدء علة السودان وحلة مارشان

فى ٦ مارس سنة ١٨٩٥ نشرت التيمس مقالا لكانب لم يشأ ذكر اسمه دعا فيه الحكومة الانجليزية الى المبادرة بالعمل لدرء الحطر الذى يترتب على احتلال فرنسا لناطق النيل الاعلى

وفى اليوم الحادي عشر من الشهر نفسه وجهت الاسئلة العديدة الى الحكومة فى مجلس العموم الانجليزى فقال السير اشمد بارتليت مخاطبا السير ادوارد جراى وكيل الحارجية «هل هناك أساس لمزاعم المسيوير ازا الذي يدعى ان اتفاقية ١٤ أغسطس سنة ١٨٩٤ تضمن لفرنسا الوصول الى النيل ووضع المسألة المصرية على قاعدة جديدة وهل صحيح مايضسر به النائب دى لونكل هذه الانفاقية من أن العلريق بين مدينة الكاب والقاهرة أصبح الان مقطوعاً ٤»

وقد كانت أجوبة السير جراى مبهمة وغامضة وانفضت الجلسة على غير نتيجة حى اذا عقدت فى اليوم النامن والعشرين من الشهر نقسه احتدم الجدالفها بشأن هذه المسألة وبعدتو جيه عدة أسئلة الى الحكومة ألتى السير جراى خطابًا خطيراً مطولا أشار فى نهايشه الى الاشاعات الخاصة بتسيير حملة فرنسية الى مناطق أعلى النيل قائلا «انى لااظن از هدفه الاشاعات قاعة على أساس لان تقسدم حملة فرنسية تحمل تعليات سرية وتتوجه من افريقيا الغربية قاصدة الى أرض معروف النيات لنحق قاد حقوقا ( ؟؟ ) عليها منذ ردح من الزمن لايمد فقط عملا غير معقول وغير

متوقع بل يجب على الحكومة الفرنسية أن تعلم جيدا أنه عمل غيرودى وأنه يعد كذلك فى نظر انجاترا » وقد قابل المجلس هذا التصريح بالارتباح ولكن المستر لا بوشير الذي كان مشهورا بعطفه على المسألة المصرية وعمارضته فى الافتيات على وادى النيل احتج على هذا التصريح قائلا « أنكم بهذه الطريقة الى تهدون بها فرنسا تفرضون حقيقة أن النيل تابع لا نجاترا تبعية نهر التاميز لها مم أنى لا أفهم الحق الذي نستند عليه المطالبة بوادى النيل ولا نذار فرنسا بأن كل أغارة على هذه الاراضى تعد منافية المعلائق الودية بين البلدين »

#### احتجاج فرنسا

وفى اليوم التالى لهذه الجاسة ٩٩مارس ذهب البارون دى كورسيل السفير الفرنسي فى لندن الى وزارة الخارجية الانجايزية لتبليغ احتجاج حكومته على هذه التصريحات وقابل اللورد كبرلى وزير الخارجية وكان الحديث طويلا بنهما وقد حاول الاخير أن يخفف من وقع تصريحات السير جراى زاهما أن صدورها من وكيل الخارجيه لا يجمل لها القيمة التى تكون لها لوصدرت من وزير الخارجية نفسه أو من رئيس الوزارء

ثم قال أن هذه التصريحات لاتمطى لانجانراحق ماكية الاراضى الى المراضى الى الله السير جراى وانما هى شرح لنظرية انجانرا الى تعارضها فرنسا بنظرية الحرى

وعلى ذلك فان لفرنسا الحق فى قبول النظرية الانجليزية او رفضها والمسألة على كمل حال تبتى مفتوحة للمناقشة وفى خلال هـ ذه المقابلة صرح اللورد كبرلى بعزم انجلترا على وضع حد للاحتلال ويمد هـــذا التصريح من امهات الوعود الانجليزية بالجلاء عن مصر والسودان وهذا نصه

«اذا قلت لكان مديريات السودان عند ارجاعها المسر لابد ان تتبع مصير مصر فانى اقول ذلك بفكرة اننا لن نبق داعًا مسؤلين عن هـذه الحدود واؤكدلك اننى اخاطبك بكل صدق واخلاص عند ما اتوقع نهاية احتلالنا وانى اربد ان ينتهى وان لاتكون هذه المسألة سبباً للشحناء بيننا فان حسن الاتفاق بين بلدينا يوازى اكثر من هذا »

وقد اعتبرت فرنسا ان هذا التصريح يمد تصحيحا لاقوال السير جراى وفى اول ابريل سنة ١٨٩٥ ارسل اللورد كبرى الى اللورد دفرين سفير انجلارا فى باريس تلفرافا يؤيد فيه تصريحانه لسفير فرنساو نشر هذا التلفراف فى الكتاب الازرق كما ان السير جراى نفسه أرسل تصحيحا الى الصحف بروح التصريحات الى فاه بها وزير خارجية انجلارا

وفى اليوم الخامس من شهر ابريل طرحت المسألة على بساطالبحث فى مجلس الشيوخ الفرنسي والتى المسيو هانو تووزير الحارجية خطابا اشار فيه الى تفاصيل هذه الامور

ولكن هـذا التفاعم لم بكن الاظاهريا ولذلك فان الدولتين أخذتا تعملان بعـد ذلك على مجابهة الحوادث بما يسمونه الامر الواقع فقررت انجلترا اعادة فتح السودان وقررت فرنسا ارسال حملة مارشان وكانت النتيجة ذلك التصادم الخطير الذي سنشرحه فيما يـلى

### حملة السونان

فكر الانجايز في حملة السودان في أواخر سنة ١٨٨٥ وقد أخذت الصحف الانجايزية وقتئذ بهيء الاذهان لهذه الحلة واعادت التيمس نشر آراء السير صموئيل بيكرفي هذا الشأن وهي تتلخص في أن واجب انجلرا يقضى عليها بأن تسمى لتجمل بربر ودنقله في يدها لانهما مفتاحا السودان »

وبعد أن قررت الحكومة تسيير هذه الحلة أبلغ اللوردسالسبورى سفير فرنسا فى لندن بصمة سرية نبأ عزم الحكومة على محاربة المهدى والقضاء على سلطته وأن الاواس على وشك أن ترسل الى مصر لاعداد حملة أولية على دنقله بالاشتراك مع انجلترا

ثم أردف هذا النبآ بعرض اتفاق مع فرنسا على القاعدة الآتية وهي « ان الحلة المزمع القيام بها في الاواضى المصرية بمعونة الاسلحة والاموال الحديوية لا تتعدى مدينة دنقاة ولسكن اذا قضت الاحوال فها بمدبتوسيع نطاق هذه الحلة والتقدم لى الامام فان انجلترا لا تفعل شيئاً من ذلك قبل الانفاق مع فرنسا مقدما »

وكانت الوزارة الفرنسية قد تغبرت فى خلال ذلك والقيت مقاليد الحكم الى المسيو ليون بورجوا يساعده المسيو برتاو فى وزارة الخارجية ويقال أذ، الوزير الاخيركان يميل الى الاتفاق مع انجاترا على القاعدة التى عرضها وقد كثب عنه أحد المؤلفين يقول

« أن المسيو برتاو دخل في مفاوضة مع اللورد سالسبوري الذي

افترح عليه أن يبعث اليه بكتاب بجدد فيه التمهد بالجلاء عن مصر مى استتب الامن فهاويتمهد أيضا بأن الجيش الانجليزى لا يتمدى الخرطوم - بمد أن كانت دنقلة - الا بمد المفاوضة فى ذلك مع فر نساوقداً راد الوزير الفرنسي قبول هذا المرض ولكن رأيه لم يعمل به »

وعلى كل حال فان الوزارة الفرنسية قررت رفض ما عرضه اللورد سالسبوري فقررت الحكومة الانجايزية أن تممل وحدها .

وفى يوم ١٣ مارسسنة ١٨٩٦ صدرت الاوامر بالزحف على السودان وعهدت القيادة الى السيركتشر . وقد قوبل نبأ هذه الحلة بالحاسة فى لندن وحاول بعض أعضاء مجلس العموم الاحتجاج عليها فلم بسمع لهماً حد اعتراض فرنسا على الحلة

ولما ذاع نبأ هذه الحلة بادرت فرنسا بارسال مذكرة الى انجلترا فى هذا الصدونشرت شركه هافاس فى ١٧مارس بلاغافالت فيه « ان المسيو يرتلو وزير الخارجية الفرنسية لفت نظر اللورد دوفرين سفير انجلترا فى باريس الى النتائج الخطرة التى عكن ان تترتب على فتح السودان » فظن الكثيرون وقتئذ ان فرنسا ستقوم بحركة فعلية للتدخل فى

الاس ولكن ظهر فيها بعد ان المسيو برناو تراجع تراجعاً مدهشاً فق ٢٠ مارس وجهت الاسئلة الى الحكومة الانجليزية في مجلس العموم بشأن مذكرة فرنسافاً جابت بلسان المستركدرون وكيل خارجيتها وقتلة عايلي

«ان وزير خارجية فرنسا ابلغ سفير الملكة في باريس انه لايتحمل اية مسؤلية بخصوص المذكرة الي محن في صددها فانه لم يكتبها ولم يصرح بكتا بتها ولا بد ان تكون صدرت من بعض الموظفين غير الواقفين على المعلومات الصحيحة وقــد احيطت الحـكومة الفرنسية علما بنيتنا فى صعود وادى النيل ولـكنها لم تباهنا اية مذكرة فى هذا الشأن »

وفى يوم ٢٦ مارس نشرت شركة هافاسمذكرة جديدة هذا نصها «ان تصريحات المستركرزون فى عجلس العموم الى تشر الى عادثة بين اللورد دوفرين والمسيو برتاو بخصوص حملة دنقلة المست الا تتبعة سوء تفاع فان المسيو برتاو قال فقط ان المذكرة الى ارسلها لم تكن لها صفة رسمية وعلى كل حال فهو لا براها خليقة باحداث اى تذهر » صفة رسمية وعلى كل حال فهو لا براها خليقة باحداث اى تذهر به ضعف الحكومة الفرنسية و برددها و ترتب عليه بطبيعة الحال استقالة المسيو برتاو فاسندت وزارة الخارجية الى المسيو بورجوا رئيس الوزارة وفى ٢٠٠ مارس و ١٠ بريل طرحت المسألة على بساط البحث فى عبلس النواب و وجهت الاسئلة الى الحكومة المرفة موقفها حيال حملة السودان فألق المسيو بورجوا خطابا قال فيه

ه اننا لانستطيع ان نقف مكتوفى الايدى أمام الننائج التى تترتب على حملة ترمى الى تأجيل تنفيذ التعهدات التى سبق اعطاؤها تأجيلا أبديا وعلى ذلك فان حكومة الجمهورية ترى من واجبها أن تحول دون ضياع الحقوق من طريق التقادم ولا جرم أن مجهوداتنا ومجهودات من صيقو نا كانت ولا تزال موجهة الى الاحتفاظ دائماً بيقاء المسألة المصرية مسألة أوروبية »

وقد تبین فیا بعد أن الوزیر الفرنسی کان یشیر بمبارة «المجهودات» الی حملة مرشان الی کانت فرنسا تعمل علی أعدادها منذأو اخرعام ۱۸۹۰

## ارسال حملة مرشان

وفى ٢٩ ابزيل سنة ١٨٩٦ استقالت وزارة بورجوا وخلفتها وزارة المسيو ميليز. يساعده المسيو هانوتو فى وزارة الخارجية

وكانت الاستعدادات فاعة لارسال حلة مارشان كما فدمنافقد فكرت فرنسا في ارسال هذه الجلة منذ قررت رفض ما عرضه عليها اللورد سالسبورى (في شهر دسمبر سنة ١٨٩٥) واستغرق درس أعمال هذه الحلة وتنظيمها شهرين من الزمن وفي ٢٤ فبراير سنة ١٨٩٦ وقع وزير المستعمرات التعليات المعطاة الى مرشان وتقرر ارسال مهمات ورجال هذه الحلة على ثلاث دفعات الاولى في ٢٥ ابريل والثانية في ١٨٩٠ يووالثالثة في ٥٠ ما يو

فلما جاءت وزارة مياينكان كل شيء قد تم وكان جزء من الحلة قد سافر فلم يكن أمام الوزارة الا أحد أمرين فاما أن تستمر الحلة واما أن تصدر الاوامر بايقافها ولكن حالة الرأى الهام في فرنسالم تكن تسمت وقتئذ بالتراجع فقررت الوزارة الاستمرار في العمل وسافر مارشان في ٧٠ يونيه سنة ١٨٩٦ قاصدا إلى فاشودة

## مارشان في فاشورة

استمرت عملة السودان فيزحفها وفيخلال ذلك عرضت على صندوق

الدين مسألة أخذ مبلغ من الاحتياطى الوجود فيه يقدر بنصف مليون جنيه انجليزى الانفاق منه على الجلة وبعد أخذورد قرر صندوق الدين فى ٢٦ مارس سنة ١٨٩٦ الموافقة على هذا الطلب بأغلبية أربعة من أعضائه صند اثنين والاربعة الموافقون هم الاعضاء النائبون عن المانيا والنمساو أنجلترا وايطاليا وقد احتج المندوب الفرنسي وزميله الروسي على هذا القراروانسحبا من قاعة المداولة يومئذ ليجملا لاحتجاجها مظهراً فعالا

وما لبث فريق من حلة اوراق الدين المصرى من الفرنسيين ان رفعوا دعوى امام الحكمة المختلطة ضد اعضاء صندوق الدين يطلبون فيها عدم دفع شىء من المال الاحتياطى للانفاق على حلة السودان ورد ما عساه ان يكون قد دفع من الاموال في هذا السبيل وفي ٨ يونيه صدر حكم الحكمة الابتدائية باجابة طلبات المدعين وبرد كامل المبالغ التي سحبت فرفعت الحكومة الصرية استثناف الحتومة الاستثناف المختلطة بالاسكندرية أيدت الحكم الابتدائي عكمها الصادر في ٢ ديسمبر سنة ١٨٩٦

وفى أول فبراير سنة ١٨٩٧ عرضت انجاترا على الحكومة المصرية ان تقرضها مبلغ ٢٥ مايون فرنك بسعر ٢٠/ ٣ / لسد العجز المالى الذي نقصها فاعترضت فرنسا وروسيافي اليوم التانى من شهر فبراير بناء على ان الديكريتو الصادر فى ٢ مايو سنة ١٨٧٦ وقانون التصفية يحرمان على مصر عقد أى قرض بدون موافقة صندوق الدين وارسلت هانان الدولتان احتجاجهما الى الحكومة المصرية فأجابت الحكومة المصرية على هذا الاعتراض بتاريخ ه فبراير قائلة انهالاتنوى أخذ المبلغ المعروض من انجلترا

بصفة قرض وانمـا ستفتح لها الحـكومة الانجليزية حسابا جاريا بهذا المبلغ وهذا أسر لاتحرمه القوانين ولا الدكريتات

وفى ٦ فىرايروافق مجلسالىموم الانجابزى على اعمادعبلغ ٧٠٨،٨٠٧ج لتحقيق هذه الغاية (١)

فتح ام درمان

وكانت الحلة في هذه الاثناء تتقدم في طريقها حيى وصات الى دنقلة في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٩٦ وأثبت الجيش المصرى في خلال هذه المارك مقدرته الحربية وهمته ونشاطه وصبره على المتاعب واحماله المكار موعظم المشاق وكان الانجاء أول الممرفين للجنود والضباط المصريين بهذه الصفات وفي شهر يونيه سنة ١٨٩٧ استأنة ت الحلة سبر هاالي الا مام واحتلت أبو حد في ٧ أغسطس ورور في ١٧ سبتمور .

ووقمت واقمة العطيره المشهورة في شهر أبريل سنة ١٩٩٨ وهي الواقمة إلى أسر فها الامبر محمود

وفى شهر يوليــه استعد الجيش للزحف على أم درمان فدخلها فى ٧سبتمبر وبذلك تم النصر على رجال الدراويش .

وقد حدثت وقتئذ حوادث مؤلمة كنبش قبر المهدى واخراج جنته وشرها في جوانب الصحراء محجة الانتقام لفردون وغير ذلك مما لامحل لذكره في هذا البحث.

وقــدكان لهـــذه الحوادث صدئ في صحف أوربا وجرت بشأنها

<sup>(</sup>١٠) في شهر يونيه ١٨٩٨ وافق مجلس المموم الانجليزي على التنازل عن هذا المبلغ بأغلبية ١٥٥صوتا ضد ٨١

مكاتبات بين اللورد سالسبورى واللورد كرومروتنافش فيها مجلس العموم واستهجمها بعض الاعضاء ولا سبا المسرجون مورلى في جلسة ١٩٥٨ وأعيد فيها البحث بمناسبة طلب الحكومة من مجلس العموم الموافقة على منح اللورد كتشر هبة قدرها ٢٥٠٠٠ جنيه فقرر الجلس الموافقة على منح اللورد كتشر بأغلبية ٣٩٣ صد ١٥ وقد كتب المستر بنيت تفاصيل كثيرة عن هذه الحوادث تحت عنوان « بعد أم درمان » في المجلة المحديثة ( Contemporary review ) عنوان « بعد أم درمان » في المجلة المحديثة ( شعرك في الوربا في شهر يناير سنة ١٨٩٩ فاتارت كتابته انفعالا شديداً في الوربا

### وصول مرشان الى فاشوده

وينها كانت الحلة المصرية الأنجابز بتزاحفة على أم درمان كان مارشان قد وصل الى فاشودة في ١٠ يوليه سنة ١٩٩٨ بعد أن قضى نحو عامين في مجاهل افريقيا يقطع الفيافي والصحراء وبلاق المشاق والصعوبات لتحقيق ما كلف به وهو الوصول الى النيل واحتلال نقطة عليه لفتح باب المسألة المصرية ويقدر ماقطمه بنحو ١٠٥٠ كيلو معر وكان ممهما ثتا جندى من السنفاليين وعند وصوله الى فاشوده رفع العلم الفرنسي علمها وكان اللورد سالسبوري قد احتاط لهدذا الامر فيعث الى اللورد كروم في ٢ أغسطس سنة ١٩٨٨ تلمرافا يقول فيه اذا وصل اللورد كنشر الى الحروم وجب عليه ارسال اسطول صند الصدود النيل الازرق لغاية الله والمورد النيل الازرق لغاية فاشودة محت شلال الوردة محت

امر ته شخصيا فاذا تقابلوا مع احباش أو فرنسيين فعليهم أن يمنعوا عن الاعتراف باي حق للحبشة أو لفرنسا على وادى النيل

وفي يوم ٧ سيتمبر قابل السير ادمو ندمو نسن سفير انجلسرا في باريس المسيو دلكاسيه وزير الخارجية الفرنسية فقال له الاخير انه بهيء انجلسرا بانتصارها في أم در مان ولفت نظره الى امكان وجود مرشان في فاشودة. « ولو انه يجهل المكان الذي يكون قد اضطر الوصول اليه ابتناء حماية الملاك فرنسا من اغارة الدراويس »

فأثارت هذه التصريحات غضب السياسة الانجايزية وأخذت الصحف تحمل حملة شعواء على فرنسا بسبب وجود مرشان في فاشودة وقالت التيمس أن الحالة خطرة وأن الحكومة الانجليزية قررت الممل وفاقا لتصريحات السير جراى في ٢٨ مارس سنة ١٨٩٥

وفى ١٩ سبتمبر قصد كتشير الى فاشوده ومعه ١٩٠٠ جندى مصرى و ١٠٠ جندى برطانى وعدة مدافع من طراز مكسيم والمدفعيتان «سلطان» و « الشيخ » وطلب أن يلتقى عرشان ولما جرت هذه المقابلة التاريخية دار بين الصابطين حديث بعث به كتشير الى حكومته في برقية هذا نصها « أخبرت مسيو مارشان بلااهمال ان وجودقوة فرنسية فى فاشودة ووادى النيل تعبر انتها كا مباشراً لحقوق مصر وبريطانيا المعلمي وأن ما لدى من التعليات يقضى على بالاحتجاج احتجاجا شديداً على احتلال فاشودة ورفع العلم الفرنسي على أملاك مو الحديو. فأجابي مسيو مارشان أنه كسكرى لا يسمه الا الاذعان والعاعة وأن التعليات الى أصدر بها

له حكومته باحتلال يحر الغزال ومديرية فاشودة واضحة جلية وبما أنه قد قام بتنفيذها فالواجب عليه أن ينتظر أوامر ليعمل وليدبر حركاته المقبلة فقلت لهوصلي أمرمن الحكومة المصرية باعادة سلطانها فيمدرية فاشودة وسألته اذا كان على استعداد – بأمر الحكومة الفرنسية – لان يقاوم تنفيذ هذا الامر . وكان لا يجهل أن عــدد الجنود الانجلنزية المصرية متفوق كل التفوق على عدد جنوده. فأجابي بأني اذا كنت أظن ان واجبي يقضي على بمباشرة مثل هذا القتال فليس، مقدوره الاالتسليم عاً لا مفر منه ومعنى ذلك انه ومن معه مستعدون للموت وهم في موقفهم وطلب الى أن أسمح بأن يعرض على حكومته أمر مغادرته فاشو دةلانه لا عَكُنه الانسحابُ أو انزال العلم الفرنسي ما لم تصدر له أوامر بذلك . فلت له عند ثذ: هل يجوز لي أن أفهم أن الحكومة الفرنسية أباحت لك المارسة في رفع علم مصر واعادة سلطانها على أملاكها القدعة مثل مديرية فاشوده ؛ فتردُّد مسيو مارشان قليلائم أجانبي أنه لا يستطيع أن يمنع ﴿ رفع العلم المصرى وفي الساعة الرابعة بعدالظهر من يوم ٢٠ سبتمبر رفع العلم المصرى في التقطة التي يتقابل فيها نهر السوباط والنيل الابيض ووكل بحراسته الى نصف طابور سلحبالمدافع وتركتمعهمدفعية وتولىقيادنه الماجور جاكسون ... ثم سرت في طريقي الى الشمال مستصحباً معر المدفعيات الاخرى

#### اشتداد الخلاف بين فرنسا وانجلترا

وعلى أثر ذلك اشتد الخلاف بين فرنسًا وانجلترا الى درجة أنه كاد يؤدى الى وقوع حرب ينهما ولسكن فرنسا على ما يقول الخبيرون كم تكن مستمدة الدخول مثل هذه الحرب وفضلا عن ذلك فان مظاهر التضامن كانت متوافرة في انجلرا بينا كان الانتسام سائدا في فرنسا وقد عاولت فرنساأن تحل هذا المشكل حلا لايمس كرامتهاول حها لم تنجح لان الحرب الاستمارى صغط على الحكومة الانجليزية صغطا شديداً ولم يسمح لها بأى تساهل ويقال أن اللورد سالسبورى كان ميالا للتوفيق ولكنه لم يستطع أن يفعل شيئا حيال الحلة الشديدة الى كانت الذي وجهه اللورد روزيرى في خطاب القاه يوم ١٧ اكتوبر سنة ١٩٩٨ الذي وجهه اللورد روزيرى في خطاب القاه يوم ١٧ اكتوبر سنة ١٩٩٨ لما استطاعت البقاء في مركزها اسبوعاً واحداً (تصفيق حاد) وليس في فرنسا الا مسألة شرف الراية ولكن الراية شيء عكن نقلهولقد ذهبت الجائرا في طريق التوفيق والتساهل الى مدى بعيد فيجب عليها أن

ولقد أشار المسيو هانو تو فى كتا به عن فاشوده الى نفسية الرأى العام الانجابزى فى خلال هذه الحوداث ومنفطه على الحكومة صنفطا يدفعها الى تغيير المحادثات الرسمية قال

« لا شيء أغرب في هذاالباب من حادث عروسط الزوبعة ولا ياتفت اليه أحد. ظهر في فرنسا حوالي منتصف اكتوبر كتاب أصفر نقلت فيه أحاديث التوفيق الى دارت بين لورد سلسبوري ومسيو ده كورسيل (سفير فرنسا في لندن ) وكان اذلك الكتاب من الوقع في او ندره ما اضطر الحكومة الانجيزية للإسراع باصدار كتاب أزرق نشرت فيه تلك

الاحاديث بعيفة أخرى وقد أشار مسر ريتش وزير التجارة البريطانى الى هدذا الحادث فى خطاب ألقاء فى ٢٦ اكتوبر وقال فيه «أظهرت الصحافة كما أظهر الجمهور بطريقة لا تدع علا الشك أن الحكومة المحتفت الموقف اللائق ولا يصحفا أن تتقهقر منه وليس في نية الحكومة أبداً أن تتفلى عن هذا المركز لانها ان تخلت عنه فاما لا تحصل طويلا على ثقة البلاد ولست أشك أن أشخاصا عديدين قرأ واالكتاب الاصفر وهم يخافون بعض الحوف أن تتنازل الحكومة الى حد ما وأن ترك الموقف الذى أخذته ولكننا أتمنا الاحاديث فى الكتاب الازرق الذى غير تمام التغيير تلك « المفاوضة » المزعومة بين النيفير الفرنسي ولورد سالسبوى »

### انذار انجائرا وتسليم فرنسأ

وقد جرى الحديث الحاسم فى هذا الخلاف يوم ١٢ اكتوبر بين اللورد سالسبورى والمسيو دى كورسل فقدقال الوزير الانجابزى للسفير الفرنسى فى خاتمة الحديث العبارة الاتية

« ان تحت تصرف السردار قوات تفوق قوات القومندان مرشان
 وهو يستطيع أن يرخمه على الانسخاب أمامه الى الجهة الى يرى من الملائم
 رده البها »

وكان ممنى هذا التصريح أن انجلترا تهدد بقطع العلاقات السيانية! و باعلان الحرب

فاجتممت الوزارة الفرنسية الى كانت موجودة وقتئذ وهي وزارة

المسيو بريسون يساعده المسيو دلكاسيه في وزارة الخارجية وقررت عدم الدخول في الحرب مهما كانت الحالة

وفى ؛ نوفير نشرت شركة هافاس فى المساء المذكرة الرسمية الآتية «قررت الحكومة عدم ابقاء بعثة مرشان فى فاشوده وقد اصدر عجلس النظار هذاالقرار بمد بحث المسألة بحتا عميقا وستشرح الحكومة امام المجلس اسباب هذا القرار عند الاجابة على الاسئلة التى ستوجه البها فى هذا الصدد »

وعلى اثر ذلك انسحب مرشان من فاشودة ولكنه الى ان يمود من طريق النيل ومصر حى لايمر باعتباره مهزوها امام الجيش البريطاني واختار طريق الحبشة وانتهت تلك الحوادث الخطيرة بتسليم فرنسا تسليما ابديا فقد خفت صوتها بعد ذلك فى المسألة المصرية وأدى خذلاتها فى هذه الحادثة الى عقد اتفاقية ٢٠ مارس سنة ١٨٩٩ وكانت هذه الاتفاقية سلما للوصول الى الاتفاق الودى المروف الذي تم فى سنة ١٩٠٠ كما سنشرحه فما بقى من الفصول

## المان فشلت فرنسافي حادثة فاشورة

كان كثير من السياسيين يعتقدون ان المسألة المصرية ستدخل في دور حاسم بسبب حادثة فاشودة وان المفاوضات التي دارت بشأنها بين انجلر اوفي نسا كانت لابد ان تؤدى الى حل في مصلحة مصر ولسكن ظهر فيا بعد عدم صحة هذه النظرية لان فرنسا خرجت منها بخذولة فا كتسبت انجليرا بهذا الخذلان, قوة وعولت فرنسا على أن تنهج منذ

ذلك العهد خطة جديدة تخالف سابق سياستها حيال المسألة المصرية وقد ذهب الكتاب والمؤرخون مذاهب شى فى الاسباب الى ادت الى خذلان فرنسا فارتأى بمضهم ان ضعف المسيو دلكسيه فى خلال المفاوضات كان عاملار ئيسيامن عوامل الحذلان فانه ارتكب خطأ جسيا عند بد المفاوضات اذ انكر مهمة مرشان وكان يقول انه لا يعرف مرشان ولكن يقول انه لا يعرف مرشان ولكنه يعرف المسيو ليوتار حاكم مقاطعة الاوبانجى

وقد بعث السير ادمون مونسون الىاللوردسالسبورى تلغرافا فى اواثل أيام المفاوستات قال فيه ماي لي

« ان مارشان يملم حق العلم انه ليس الا رسولا النشر المدنية وانه غير مكلف بأية مهمة سياسية وانه ليس هناك مايسج تسميته ببعثة مرشان ويحكنكم ان تلاحظوا ان مسيو دلكاسيه الحكثيرا في هده النقطة مؤكدا انه لايوجد شيء يسمى بعثة مرشان وقد كرر لي هده المبارة عدة مرات (١) »

ولا يخنى ال مزاعم دلكسيه كانت شالفة الواقع والا اذا كان مرسان غير مكلف عممة سياسية فاماذا لم يقرروا احالته على مجلس عسكرى لحاكمته تلقاء مافعله من بخالفة اوامر رؤسائه وانتحاله لنفسه تلك المهمة السياسية التي جملت فرنسا قاب قوسين من الحرب ولكن الحكومة الفرنسية لم تفعل ذلك مع مرشان لعلمها انه كان منفذاً أمينا لتمليه الولاك فان المسيو دلكسيه نفسه اعترف في كتاب سياسي له ارسله عندو صول

<sup>(</sup>۱) انظر الكتاب الازرق سنة ۱/۹۸ عن فاشودة وقم ۱ و ۴ و ۹ و ۱۰

مرشان الى فاشودة بالاعمال العظيمة التى قام بها ذلك الضابط الفرنسى قائلا ان الحكومة الفرنسية قررت مهنئته وشكره وتقدير أعماله وعدم نسان خدماته (١)

#### استفادة انجاترا من خطأ دلكاسيه

وقد استفادت انجاترا من هذه الغلطة التي ارتكبهادلكاسيه وأخذ الخطباء والكتاب الانجايز يملقون على هذا الاعتراف تمليقات شي من شأنها امنعاف مركز فرنسا

وقد كتبت جريدة ستاندرد بايحاء من وزارة الخارجية الانجليزية قائلة وقتئذ « ان فرنسا ليس لديهامن الاسباب مايحملها على وفض الجلاء عن فاشودة ما دام مارشان لم يحتل هذه المدينة الالحساب نفسه »

وفضلا عن ذلك فان انجار ا تبينت من تراجع دلكسيه - بانتكاره عمل مرشان \_ ان فرنسا مستمدة للتقهقر وأنها لاتقوى على التشدد في موففها فلم بجد بداً من الضغط علم ابعدان ظهرت لها هذه الحقيقة المرة وقد بجحت في هذا الضغط لانها عند مابدأت تستممل التهديد في مفاوضاتها اسرعت فرنسا بالنكوص على أعقابها وبالتسليم لخصمها

عدم استعداد قرئسا

ويقال من جهة أخرى أنْ فرنسالم تكن مستمدة لخوض نمار الحرب وقند وتلك غلطة كبرى لان الحكومة الفرنسية كانت تعلم حق العلم الى

 <sup>(</sup>١) كتاب دلكاسيه المميو ليفيفر بو نتاليس المنشور في مجموعة المستندات
 السياسية عن سنة ١٨٩٨ في ٣٠ سبتمبر من تلك السنة

اين تقودها حملة مرشان فكان محمّا عليها ان تتخذالتدابير لكل الطوارى م مادامت قررت ارسال هذه الحملة ولكنها لم تفكر فىالمستقبل ولمتسمد لمفاجاءات الحوادث فكانت النتيجة خروجها من ميدان النضال مفاوبة على أمرها

وقسد كتب المسيوكوشرى فى كتابه عن المسألة المصرية العبارة الآتية فى الموضوع الذى نحن بصدده

« أردنا تسوية مسألة مصر وهي مسألة حيوية للسيادة الانجليزية وتسمدنا اشعار النار في البارود واشعال الفتيلة في فاشودة لنسف انجلترا وكنا نعرف النتائج الخطيرة التي نشجم عن الانفجار ولما ان دقت الساعة استيقظناكن طال نومه . استيقظنا مدهوشين مذعورين عاجزين !

وفى كل سنة يصادق برلمان فرنسا على أن يصرف فى سبيل الدفاع الوطنى مبلغ ملياز من الفرنكات وهو مبلغ مريع

ولما أن لحت الحكومة الهاوية الى انفتحت امامها استولى عليها الاستغراب لانه كان يلزمها أشهر التكون على استعداد وما كانت انجائرا لتمها يوما واحدا. قال مسيو لوكروى وزير البحرية ان الاستعداد للحرب كان يستلزم مصاريف عظيمة وكان من المستعيل طلب اعبادات من البرلمان لان هدذا كان يجعل الحرب لامفر منها. قال الاستعداد للحرب في فرنسا كان يدعو نظرا المحالة النفسية السائدة في انجلرا الى بدء القتال في الحالة لان انجلرا بدأت الحرب تسع مرات من عشر قبل اعلانها وعلى ذلك فلم يكن من المكن فتح مناقشة اما البرلمان »

لم تقم وزارة بريسون بأى عمل للدفاع الوطنى ولم تفكر وزارة مسيو ديبوى فى تسليح وتقوية النقط الضميفة فى شواطئنا الا بمد ان سويت فاشودة وصدر الامر القومندن مارشان بالانسحاب. فكان هذاالفر ار متأخرا بعض التأخير»

وقد كتبت جريدة الاكلير الفرنسية في ٦ يوليه سنة ١٩٠١ مقالا تؤيد فيه هذه الحقائق قالت

« في سنة ١٨٩٨ كانت مدفعياتنا بلا ذخائر ولا رجال يديرو بها . وفي شر بورج وبرست وغيرهما كان نصف مدفعياتنا لا يمكن الانتفاع به لنقص الرجال وكان الدفاع عن جزيرة كورسيكا أسوأ مايكون كما كانت يزرت تحت رحمة من بهاجمها فيستولى عليها وكان عدد الجنود محدوداً جداً في تونس أما شواطى الجزائر فكان لا يوجد عليها فنار يبعث بأنواره ولم تكن مستعمرة من مستعمراتنا مسلحة أى تسليح . كانت جميها ماغدا مستمرة التونكين في حالة يرثى لها »

#### موقف روسيا والمانيا

وقيد حاولت فرنسا ان تستمين بروسيا في ذلك الوقت ولكن حكومة القيصر نصحتها بالتساهل قائلة ان المسألة لاتستحق دخول الحرب من اجلها

غير ان المانيا كانت تسمى من زمن للانضهام الى فرنسا صد انجلترا وقد عرض المسيو مونستر سفير المانيا فى باريس على الحكومة الفرنسية هذه الفكرة ودارت المفاوضات بينه وبين المسيو هانوتو وزير الخارجية الفرنسية وكاد الانفاق بتم بن الدولتين لولا أن الوزارة الفرنسية سقطت ف ١٥ يونيه سنة ١٩٩٨ وحل المسيو دلكاسيه عمل هانوتو في وزارة الخارجية فلم يشأ الوزر الجمديد ان يسير على خطة سلفه بل عارض في الاتفاق مع المانيا الليم من الحاح معتمد المانيا الليميو موند فرأت المانيا ان تنتقم من هذا الرفض بالاتفاق مع المجلس كا ان المجلس عمد ما ماملت بهذه المفاوضات سمت في التقرب من المانياويقال ان اتفاقاسريا عقد يبهما (١) فقيدت فيه المانيا بعدم ممارضة المجلس في سياسها عصر والسودان والترنسفال والمبشة وبذلك أصبحت فرنسا في عزلة فضلا عن عدم استعدادها على أن اخطاء دلكاسيه لم تقف عندالاشياء الى أنينا عليها فقد سافته سياسته بعد أشهر فلائل من خذلان فاشودة الى عقد النفاقية ٢١ مارس ١٩٩٩ الى اعترف فيها لانجلس عقوق على النيل الاعلى وسنشرح هذه المسألة في الفصل الآتي

## سياسة الانحليزحيال السودان

اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ – اتفاقية ٢١ مارس سنة ١٨٩٩

اذا تتبعنا تصريحات الانجليز حيال مركز السودان الدولي وجدناها متنافضة متنافرة وهذا التناقض داجمالي أن السياسة الانجليزية لاتحاول تقرير الحقيقة بتصريحاتهاواغا مري الى استخدام هذه التصريحات لتحقيق مصاحها فاذا انقضت هذه المصلحة تناسى الانجليز تصريحاتهم التي قالوها لمرض خاص وبحثوا عن نظرية جديدة تنتفع بها مصالحهم الاستمارية

<sup>(</sup>۱) أشارت جريدة ويستمنسر غازيت الى هذا الاتفاق بمدذاك في مقال نشرته يوم ۱۸ فبراير سنة ۱۹۰۷

فالنظرية الانحليزية التي كان الانجايز بدافعون عها بمداخلاء السودان كانت قائمة على أن أراضي السودان ليست ملكا لأحد وعلى ذلك فهي أراض مباحة يتملكها أول واضع يده عليها وعملا بهذه النظرية عقدت انجلرا مع المانيا وايطاليا وحكومة الكوننو المستقلة تلك الاتفاقات التي يقصد بها اقتسام السودان بين الانجلز وبين هذه الدول

ولكن انجلترا لم تتمسك بهذه النظرية طويلا بل سرعان ماعدلت علما عند ما رأت مصلحها تقضى بالبحث عن نظرية تناقضها وذلك عند احتلال فاشودة بالضابط رشان لانه لو صح أن السودان أرض مباحة لما استطاعت انجاتران تعترض على احتلال فر نسالجزء منهول كن الانجليز أمر من أن تكون لهم نظرية واحدة في أي مسألة من المسائل ولذلك أخذ رجالهم الرسميون يتفنون في مفاومنات فاشودة بأنشودة جديدة هي أن السودان جزء من مصر لا يتجزأ وأن اخلام السابق لا يمسحقوق مصر بأي ضرر

وهذا تموذج من تصريحاتهم

قال اللورد سالسبوري في رسالة الى السير أدمون مو نسون سفير انجلرا في باريس بتاريخ ه اكتوبر سنة ۱۸۹۸

« ومما لا شك فيه أن مستندات الجكومة المصريه في ملكية شاطىء النيل قد أخفاها نجاح المهندى الأأمها ليست مجلا النزاع منذانتصار. الجنود المصرية على الدولويس» (١)

<sup>(</sup>۱) الكتاب الازرق نمرة ۲ « فاشوده »رسالة لورد سلسيري الجالسير ادموَن مونسون بتاريخ 6 اكتوبر سنة ۱۸۹۸ والمستندات الزسمية ۱۸۹۸ رسالة مسيوده كورسيل الحمسيو دلكاسيه ۱۰ اكتوبرسنة ۸۹۸

وفال أيضاً في رسالة أخرى « ألم تمان انجلترا صراحة وجود حقوق الخديوى على هـذه الاراضى في الانفاق الانجليزى الخاص بالكوننو بتاريخ ١٢ ما بو سنة ٢١٨٦٤ » (١)

وصرح كذلك فيأتناء حديث له مع مسيودى كورسيل سفير فرنسا في لندن قائلا « ان وادى النيل كان ملكالمسرولا بزال داءًا ملكا لها وكل عائق افامه انتصار المهدى في وجه هذا المستندأو كل تنقيص له بسبب الاحتلال زال بانتصار الجنود الانجليزية المصرية في أم درمان » (" وقد عرض اللورد سالسبورى أيضًا على المسيو دلسكاسيه مشروع كتاب أزرق يشرح فيه هذه النظرية وهذا ما قاله دلكاسيه في صدد ذلك

« استقبلت هذاالصباح السير ادمون مونسون وأطاعي على كتاب أزرق في نية اللوردسالسبورى اذاعته قريبا وهو طويل الافاصة في شرح النظريه الانجليزية القائلة بأن فاشودة ملك لا نراع فيه لمصر » (") وقد كان من بين المستندات الى احتجت مها انجلترا لمنازعة فرنسا

وقد كان من بين المستندات الى احتجت بها انجلىرا لمنازعه فرنسا فى احتلال فاشودة ذلك الكتاب الذي أرسله بطرس باشاغالى في ه اكتوبر سنة ۱۸۹۸ ردًا على مذكرة للورد كروس وهذا نصه

« تعلمون فخامتكم أن الحكومة الخديوية لم يدرب عن نظرها .

<sup>(</sup>۱)الكتاب الازرق نمرة۲ رسالة نورد سلسبرى الى سير آدميون مراتعلوق ه اكتوبر سنة ۱۸۹۸

<sup>(</sup>٢) الكتاب تفسه

<sup>(</sup>٣)المستندان الرسمية صحيفة ١٤ نمرة ٧٤ رسالة مسيو دلكاسميه الممسيوده كورسيل ٤ اكتوبر سنة ١٨٩٨

مطلقا احتلال أقاليم السودان من جديد لانها منبع حياة مصروما تركها الا تحت تأثير ظروف قضت بها القوة القاهرة. وان الفتح الجديد للخرطوم يضيع الفرض المقصود منه اذا لم يرد وادى النيل الى مصر الى احتملت في سبيله ضحايا عدة والحكومة المصريه عالمة بأن مسألة فاشوده هي الآن موضع مفاوضة بين بريطانيا المظمى وفرنساوعليه كلفتى حكومتى رجاء فخامتكم بأن تتوسط لنا لدى لورد سالسبرى حى يمترف لمصو مجهو قها الى لا تراع فيها وحى ترد لها الاقاليم الى كانت محتلها الى ثورة عجد احمد المتعهدى »

• •

وقد علق المسيوكوشرى في كتابه عن المسألة المصرية على هــــده النظرية قائلا

« ان لهاميزة عدم استطاعة الحكومة الفرنسية القضاء عليها لاسها كانت دائمة قائلة بها وقد فهمت الصحافة الانجليزية فائدة هذه النظرية فنشرت التيمس مسبتندات عديدة لا ثبات ان السودان ارض مصرية ومسها خريطة وصعها غوردون بيده بتاريخ ٢٥ فبرابر سنة ١٨٧٩ وكان المراد مسها التهضاء على كل مطامع فرنسا في فاشودة وأصافت التيمس «ان هناك نقطة لا بد من لفت النظر اليها وهي ان فاشوده معينة على الخريطة كأنها جزء تابع اداريا لمدينة الخرطوم » وهنه الحقيقة صحيحة غير ان خريطة غوردون مفيدة من وجوه اخرى فعي تشير الى المنطقة الواقعة على الشاطىء الايسر لنيل سوم سبت والى توصل بين محرة البرت و محيرت فيكتوريا أي منطقة (أونيورو) التي مخفق عليها العلم العريطاني كأنها تابعة لاقليم

لادو وتذكر الخريطة المذكورة بأن هرو وزيام وبربره ممتلكات مصرية لان جنود الحامية في بربره يبلغ عددم ٢٤٠٠٠ جندى والمصاريف الخصصة لحام ١٧٢٦٩ جنيها لحرو وتذكر كذلك بأن مصوع تابعة لمديرية سواكن المصرية غيران بريطانيا العظمى اعتدت السودان أرضا بلا مالك وطبقا للنظرية القائلة بأن كل أرض لامالك فحا تمدملكا لانجلر اتصرف في تلك المناطق كأنها من ممتلكات التاج البريطاني واستمرت هذه السياسة الى سنة ١٨٥٥ ومن ذلك التاريخ انقطمت انجلرا عن اعتبار السودان أرضا بلا مالك اذعاد في نظرها أرضا مصرية وذلك عن اعتبار السودان أرضا بلا مالك اذعاد في نظرها أرضا مصرية وذلك لا نمركزها تقوى في مصر وأصبح مخيفا احتلال الحبشة أوفر نسا لبعض مناطق من السودان واذا اشتبك نواع فانها كانت تستفيد من المطالبة لا المحدودة والك كانت تستفيد من المطالبة باسم مصر ه ١١)

### اتفاقيته ١ يناير سنته ١٨٩٩

ظلت انجاترا متمسكة بنظرية ملكية وادى النيل لمصروان السودان جزء لا يتجزأ من البلاد المصرية حى انسحبت فرنسامن فاشودة ولم يمد هناك من يهددها فاسرعت بتناسى هذه النظرية وعادت الى نظريها القدعة القائلة بأن السودان ارض مباحة وما دام ان انجلترا ومصر اشتركتا فى فتحه فقد أصبح شركة بينهما !! وتحت تأثر هذه النظرية طلبت من

<sup>(</sup>١) كتاب المركز الدولي لمصر والسودان للاستاذكوشري ص ٤٧٨

الوزارة المصرية عقد اتفافية السودان المشؤومة ووقع بطرس باشا غالى واللوردكروس هذه الاتفاقية في ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ وهو يوم منحوس لاتنساه مصر مادامت هذه الشركة قائمة

وقد كتبنا كثيراً في بطلان هذه الاتفاقية من الوجهة الدولية وفي الاضرار العظيمة التي جلبها على البلاد لانها جعلت السودان شركة غنها لانجلدا وغرمها على مصر (١٠) فلا حاجة لتكرار الخوض في هذا الموضوع الآن ويكني أن تقول بأن هذه الاتفاقية كانت مثالا سيئا من أمشلة استهزاء السياسة الانجلزية بتصريحاتها ودليلا – فوق الادلة السديدة الاخرى – على أن أكثر أقوال الساسة الانجليز وتصريحاتهم لايجوز أن يركن اليها لانها قالة للتنبير والانكار في أول فرصة سانحة مادامت المصالح الاستمارية تنطلب هذا التقلب

## اتفاقیة ۲۱ مارس سنة ۱۸۹۹

لم تكتف انجلترا بانفاقية ١٩ يناير بلكانت في خلال ذلك تجرى وراء عقد اتفاقية أخرى مع فرنسا تمترف فيها الاخيرة بأن لانجلترا حقوقا على النيل الاعلى ! ووجدت من سياسة دلكاسيه خير معين على تحقيق اطاعها الاستمارية فان هذا الوزير لم يقف عند الخذلان السياسي الذي أصاب فرنسا على يديه بل أبي الاأن يذهب في هذا الخذلان الى النهاية وان يقضى بجرة قلم على مجهودات فرنسا القديمة في سبيل فتح

<sup>(</sup>١) انظر الفصل الحماص بالسودازفي المذكرة السياسية التي قدمهاالمؤلف لمؤتمر الصلح وهيمنشورة في آخر الكتاب

المسألة المصرية فني ٢١ مارس سنة ١٨٩٩ صرح المسيو دلـ كلسيه المسيو كامبون سفير فرنسا في لندن بتوقيع الانفاقية الانجليزية الفرنسية مع اللورد سالسبوري وهي الانفاقية التي تدرف فيها فرنسا بحقوق انجاررا على النيل الاعلى

وقد كانت أساسا لاتفاق سنة ١٩٠٤ بمد خسة اعوام من عقدها لاننا اذا اعتبرنا أن مصرهي النيل فانكل تسوية لمسألة النيل الاعلى لابد أن تتحكر في تسوية مسألة مصر السفل

وقد سمى بعض السياسيين في عرقلة هذه الاتفافية عنم مجلس النواب الفرنسي من التصديق عليها ولكن هذه المساعى لم تصادف أي نجاح فوافق عليها مجلس النواب في ١٦ مايو سنة ١٨٩٩ وفي اليوم الثلاثين من الشهر نفسه وافق عليها مجلس الشيوخ الفرنسي كذلك

ولا يخنى أن هذهالاتفاقية باطلة أيضاًمن الوجهة الدوليةوقداحتج عليها الباب العالى وفتئذ

وقال عنها المسيو كوشرى « انها كانت كارثة على فرنسا وانها من الوجهة القانونية لا تغير مركز مصر والسودان ولا تمد الاعقدا مقيداً للطرفين اللذين اشتركا فيه فنحن ( يريد الفرنسيين ) الذين أصابتنا هذه الاتفاقية بضررها وكانت النتيجة أن الممل الذي بدأه فريسينيه في سنة ١٨٨٠ أعه دلكاسيه في سنة

<sup>(</sup>۱) کتاب کوشری ص ۵۰۱

# مفاوضات واتفاق سنة ١٩٠٤

تغيرت السياسة الفرنسية بعد حادثة فاشودة تغيرا كلياحيال المسألة المصرية وانتقلت من النقيض الى النقيض فبعد ان كانت مصر سبب النفور والعداء بين فرنسا وانجاترا صارت سبب التقرب والصدافة وانحصرت مساعى السياسة الفرنسية في عقد صلح سياسي مع انجاترا على حساب مصر المسكينة ولما كانت تعلم ان تخليها عن المسألة المصرية يعد خدمة كبرى الانجاترا فقد أخذت تبحث عن ثمن هذا التنخلي وما لبنت ان قيضته في مراكش

ولقد صرح المسيو هانوتوپهذه الحقيقة المرة في كتابه عن فاشودة بعد وصف الفشل الذي أصاب بعثة مرشان فقال

« لما أوادت الجاراتسوية المسألة المصرية بمديضه سنوات اصطرت لان تدفع ثمنا لتخلى فرنسا عها وهذا الثمن هو ماقطمته من المهود بشأن مراكش و لا يخنى ان مسألة مصر بقيت فى يد فرنسا اداة الممقاصة أو أو حملة المبادلة الا إنها نقلت الى حسابات أخرى غيرالى كانت مفتوحة أيام بعنة مرشان . ولا شك اتنا ماكنا لنجد هذه العملة اذا لم نكن قد احتفظنا بها أشد الاحتفاظ فى سنى ١٨٩٤ و ١٨٩٨ و ١٨٩٨ (١)

أصل الاتفاق الودي

كانت زيارة الملكادواردالسا بعللمسيولو بيهر ليسالجمهور بةالفرنسية

<sup>(</sup>١) كتاب فاشودة للمسيو هانوتو ص ١٥٦

فى باريس سنة ١٩٠٣ هى الحجر الاساسى للاتفاق الودى بيز فرنساو الجلر ا ولما رد المسيو لويه هذه الزيارة الملك ادوار دفى شهريوليه من المائالسنة وضع الفريقان فواعد الاتفاق الذي نحن بصدده وقد شرح ذلك المسيو دلكاسيه وزير خارجية فرنسا فى حديث له نشرته جريدة البي باريزيان فى شهر أبريل سنة ١٩٠٤ أى على أثر عقد الاتفاق قال

« ان أول فكرة خطرت بشأن الانفاق كانت من عشرة أشهر مضت فانى لما رافقت رئيس الجهورية لانجلس اضطررت البحث مع اللورد لا نسدون فى الملاقات العمومية بين البلدين وكان ذلك فى يوم ٧ يوليه سنة ١٩٠٣ وهو تاريخ بحب ان تحفظه الاذهان وفى أنناء الحديث عددنا النقط المختلف عليها القائمة بين الحكومتين واعترفنا بأنه لا توجد ينها نقطة واحدة تدعولوجود خلاف أبدى بين الدولتين وزيادة على ذلك ينها نقطة واحدة تدعولوجود خلاف أبدى بين الدولتين وزيادة على ذلك فان من السهل حل المسائل القائمة بتنازل كل منا عن شيء ومنح الواحد لا خر مايكافي ما ننازل عنه ووضعنا خطة جملنا المبدأ العامل فيها هو لا تن عب على انجلترا التساهل فى كل مسألة تكون مصلحة فرنسا المهاتبة ومحب على فرنسا ان تضعى أول تضعية مى كانت مصلحة في المرابد قطعية لا زاع فيها فيها مع هذا المبدأ من ابداء الاخلاص من الجانبين والنظر فى المصالح نظراً سائيا»

توقيع الاتفاق في ٨ ابريل سنة ١٩٠٤

وفى ٨ ابريل سنة ١٩٠٤ تم التوقيع فى لندن على الاتفاق المعروف بالاتفاق الودىكما وقع أيضا على اتفاق سرى بين فرنسا وانجلترا . وأهم ىنود الانتفاق الودى العلنى هو البند الاول الذى ينص على مايلى : « تصرح الحكومة البريطانية بأنهليس في ينها تغيير الحالة السياسية في مصر كما تصرح حكومة الجهورية الفرنسية من ناحيها بأنها لا تعرفل عمل انجلترا في ذلك البلد لا بطلب تعيين أجل للاحتلال البريطاني ولا بأية وسيلة أخرى. وانها تصادق على مشروع الذكريتو الخديوى المرفق بهذا الاتفاق والذي يشمل الضانات التي اقضح انها ضرورية للمحافظة على صوالح حملة أوراق الدين المصرى ولكن بشرط الا يدخل عليه أي تعديل بعد تنفيذه بدون موافقة الدول الموقعة على اتفاق لندن سنة ١٨٨٥ ومن المتفق عليه أن الادارة النامة للاثار في مصريبتي امرها موكولا في المستقبل كما كان في الماضي الى عالم فرنسي

وتبق المدارس الفرنسية في مصر متمتعة بنفس الحرية الىكانت لها في الماضي»

وتنص المادة الثالثة من هذا الاتفاق على ما يأتي

« ان حكومة جلالة الملك تحترم ما لفرنسا من الحقوق في مصر عقتضي المعاهدات والانفاقات والعادة » (يراد بهذا احترام الامتيازات ) وتنص المادة الساصة على ما يأتي

« ضهانا لبقاء المرورف ترعة السويس حراً من كل قيد تعلن حكومة جلالة ملك انجاتراأ بها تحافظ على ماورد فى المعاهدة المرمة فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٩٨ وتوافق على العمل بها ولما كان ذلك يضمن حرية المرور فى ترعة السويس فالجلة الاخيرة من الفقرة الاولى ومن الفقرة الثانية من المادة النامنة تبقى غير نافذة »

أما المادة التامنة من معاهدة ٢٠ اكتوبر سنة ١٨٨٨ فهذا نصها

« الدول الموقعة لهذه الماهدة يكلف وكلاؤها في مصر أن يسهروا على تنفيذها فاذا حدث ما مخشى منه على البرعة أو على حرية المرور فها وجب على أولئك الوكلاء أن مجتمعوا بدعوة ثلاثة منهم وبرياسة أقدمهم عهداً في المنصب ويبحثوا في ما يلزم فعله ويتذروا الحكومة الخديوية بالخطر الذي رأوه لكى تسعى في حماية الترعة وحرية المسير فها (وعلى كل حال مجب أن مجتمعوا مرة كل سنة ليتا كدوا أن تنفيذ الماهدة جار على حقه)

(وتكون اجهاعاتهم الاخيرة هذه برياسة مندوب محصوص تندبه الحكومة الممانية لهذه الناية وبجوز المحكومة المصرية أن تعين مندوبا يحضر الاجهاع من قبلها ويرأسه في غياب المندوب المهاني او يجب أن يطلبوا خصوصا أبطال كل عمل وتفريق كل تجمهر على صفى السرعة من شأنه التعرض لحرية الملاحة وسلامها » (1)

وتنص المادة التاسعة من انفاق ١٩٠٤ على مايلي:

« انفقت الحكومتان على أن تتبادلاً أييدسياسهما لتنفيذ شروط هذا الانفاق الخاصة بمصر ومراكش »

أما الاتفاق السرى فأهم بنوده الخاصة بمصر هو البند التاني الذي ينص على ما يأتي :

م كانتوى الحكومة البريطانية أن تمرض الآن على الدول تمديلا في نظام الامتيازات والترتيب القضائي في مصر

<sup>(</sup>١) الاجزاء التي تقرر في اتفاق ٨ ابريل سنة ١٩٠٤ عدم تنفيذها هي الم ضوعة بين قوسين

وفى حالة ماتفضى الظروف فى مصر بادخال تعديلات بهذا الخصوص نرى الى جعل التشريم المصرى ماثلا التشريم فى البلاد المتمدينة قان حكومة الجهورية الفرنسية لاترفض النظر فى هذه الاقتراحات بشرط أن تقبل الحكومة البريطانية فحص الاقتراحات الى قد تعرضها عابها حكومة الجهورية الفرنسية لادخال تعديلات مماثلة على التشريم فى ماكنى »

الملحق المالى للاتفاق الفرنسي الأنجليزي

وفى ٢٨ نوفد سنة ١٩٠٤ نشر الامر العالى المنظم اللية مصر وألحق بالانفاق الفرنسي الانجليزي وبدأ العملي به في أول يناير سنة ١٩٠٥ وكان نشره بموافقة الدول التي وقعت اتفاقية لندن

وقد أدخل هذا الأمر العالى تغييراً محسوسا فى نظامات مصر المالية وأطلق يدالحكومة المضرية فى أموالها وضيق سلطة صندوق الدين بأن أعادها تقريباً الى ماكانت عليه عند انشائه وهذه أهم أحكامه

أولا - خصصت ضرائب الاطيان لخدمة الدين بدلا من ابر ادات السكة الحديد والتلفراف وميناء الاسكندرية والجارك وأربع مديريات وبذلك أصبحت هذه المصالح مصرية بحتة بعد ان كانت شبه عتلطة

ثانياً - كان قانون التصفية محدد مصروفات الحكومة عبلغ معين الائتمداه فألنى النظام الجديد هذا التحديد وأطلق يد الحكومة في رفع المصروفات إلى الحد الذي و اه

تَالَّتُا – جَمِيعِ قراراتِ صندوق الدين تكون بالاكثرية المطلقة لأعضائه أى أربعة أصوات لان الاعضاء سنة وقد كان دكريتو ١٨٧٦ ينص على ان القرارات تؤخذ بالاكثرية فقط دون أن يصفها بالمطلقة فكان هذا سببا لكثير من الخلافات الى أن صدر في عام ١٨٩٩ دكريتو يقضى بأن القرارات الخاصة بأخذ اعلادات غير عادية من الاحتياطى العام يجب أن تكون بالاجاع ولكن القانون الحالى سوى بين جميع المسائل وفصل في النقط الخلافية فصلاحاهما

رابعا - حظر على الحكومة المصرية أن تفعل مامن شأنه تخفيض ايرادات الضرائب المخصصة للدين الى أقل من أربعة ملايين من المختبات في السنة بلا مصادقة الدول وفقى بأن أموال الاطيان تدفع لصندوق الدين لفاية استيفاء المبلغ اللازم لخدمة الدين وما زاد عن ذلك يدفع الى خزينة الحكومة لا الى صندوق الدين كما نال واقعاً قبل ١٩٠٤

خامساً - أعاد للحكومة المصرية أموال الاحتياطى المعومى والحصوصى ووفورات تحويل الدين الى كان صندوق الدين يدرها ويتخذها وسيلة للتدخل في شؤون مصر المالية كلا أرادت الحكومة أخذ شيء منها للصرف على المنافع المعومية فانه هو الذي كان يسمح أو يرفض اعطاء المال المطلوب من الاحتياطى ومى قرر اعطاءه أصبيح له الحتى في مراقبة طريقة صرفه ومن هذه الاموال الى أخذتها الحكومة عمقتضى دكريتو ١٩٠٤ عمود ملايين من الجنبهات تتيجة الوفورات الناجة عن تحويل الدين سنة ١٩٨٠ والى كانت تتكدس في الصندوق من أربمة عشر عاما وكان لا يجوز مساسها الا بتصديق الدول (كما أشرنا إلى ذلك في مفاوضات سبوالر)

سادسا - انشاء مال احتياطي لصندوق الدين قدره٠٠٠٠ ١٨٠٠ج

وخطه محت يد أعضاء صـندوق الدين ليستعملوه اذا قلت الايراداب المخصصة عما محق لاصحاب الدين ووضع مال نقدى قدره نصف مليون جنيه تحت أمر صندوق(الدين(")

سابما — كان فانون التصفية يحرم على الحكومة عقد فرص بدون موافقة صندوق الدين ولكن الامر العالى الصادر في سنة ١٩٠٤ الغي هذا الحكم وأعنى الحكومة من الحصول على موافقة صندوق الدين اذا أرادت الاقتراض

#### حديث المسيو دلكاسيه

كان المسيو داكلسيه هو الواضع الحقيق لهذه الانفاقية فقصد اليه مندوبو الصحف ليتعرفوا رأيه فيه فأبدى لهم تصريحات غامضة ولميشأ أن يشير بكلمة الى معى امتناع فرنسا عن المطالبة مجلاه الانجليز عن مصر وهذا بعض ماصرح به وقتئذ:

« اننا لم نغير شيئامن حقوق مصر وامتيازات الحكومة الخديوية عمرمة تمام الاجرام ولا ترال النظامات الدولية كصندوق الدين والمحاكم المختلطة قائمة والذي سمحنا به هو اللين والنساهل للالية المصرية التي نالت منذ ٢٢ عاما درجة من اليسار عظيمة

ولقد طلب الحديو في عام ١٩٠٠ من الحكومة الفرنسية في عهد وزارة والدائدوسو أن تقبل تخفيض الضريبة المقارية فهل كان من الواجب

<sup>(</sup>١) اتفقت الحكومة المصرية مع صندوق الدين على أن يبدأ الصندوق أهماله بمبلغ ٢٠٠٠ر١٧٥٠ ج بدلا من ٢٠٠٠ ر٥٠٥ ج كما في الامر العالى

وضع قرار بمثنها كمضطهدة للفلاح ؟ لم تر الحكومة الفرنسية ذلك بل وافقت على الاقتراح ونالت مقابل ذلك مدأ جل دين الدومين الذى للفرنسيين فيه النصيب الاكبر الى عام ١٩١٥ بعد أن كان من الممكن تحويله فى عام ١٩٠٤

وهذه الطريقة هي بعينها التي انبعت الي الآن

فتركنا جانبا من الايرادات المخصصه لضمانة الديون المصرية ولكننا أطانا أجل تحويل الدين المتاز خمس سنوات وابعدنا اجل تحويل الموحد البائغ ١٣٠٠ مليون من الفرنكات من ١٥٠٠ مليون الذي هو مجموع قيمة الاسهم الفرنسية في الديون المختلفة »

### تلفراف لانسدون عن الاتفاق الودي

ولقد أرسل اللورد لانسدون يوم توقيع الاتفاق الودى للغرافاالى السير ادمون مونسون سفير انجاترا في باديس قال فيه عن مصر ماياتى « ان اعتراف فرنسا بالمركز الممتاز الذى صار لانجاترا في مصر من الاهمية عكان وان الديكريتو الحديوى الملحق بالاتفاق عنح مصر اذا قبلته الدول اسوة بفرنسا حق التصرف في اموالها وقد اصبحت وظيفة صندوق الدين تحصيل الايرادات المخصصة له ودفع ( الكوبون ) ليس الا ولم يعد له حق التدخل في ادارة البلاد وسيسلم المال الاحتياطي البالن الان مدهده جنيه انجليزي للحكومة المصرية والامل وطيد في أنه لا يمطل اصدار الدكريتو الحديوى بصعوبات ذات شأن تقوم من قبل الدول الاخرى الى لا يملك الا جزءا لاأهمية له من أوراق الدين المصرى

واذا قامت صموبات غير منتظرة فانه عكن لانجلرا أن تعتمد على مساعدة السياسة الفرنسية التفلي علم الورد كرومريرى أن الوقت لم يحن لتغيير النظام التشريمي والقضائي في مصر ولكن مي جاء الوقت لاحداث تغيير النظام الشراك فرنسا معلم لاجراء التغييرات الضرورية »

# ال أي العام الفرنسي حيال الاتفاق الودي

لم برتفع فى فرنسا كتبر من الاصوات ضد هذا الانفاق بلسارت أغلبية الرأى العام وراء الحكومة فى تحبيذ السياسة الجديدة وكان من بن الاصوات المسرضة على خطة التقرب مر انجلترا صوت المسيو « دى ماهى » أحد وزراء البحرية السابقين فقد صرح وقتتذ فى حدبث له بالساوات الآتية

« ان من الخداع الظاهر تقييدنا بعدم اقامة حصون على شواطى، مراكش مع بقاء الحصون الانجليزية في جبل طارق. فالحذر الحذر . لقد كان نابليون التالث أوفى صديق لانجلترا ولما قامت حرب السبمين تركته وشأنه وانى لا أرى ضررافى التقرب من ايطاليا أو النمسا ولكنى أندى بأعلى صوتى فها يتعلق بانجلترا : الحذر الحذر »

وكانت جريدة الفيجارو الممروفة في مقدمة الصحف التي اعترضت على الاتفاق وصرحت بأن فرنسا خدعت فيه ولكن هذه الاصوات القليلة ما لبثت أن النزمت الصمت بعد فليل من الزمن

### مصر والاتفاق الودي

وقد قوبل نبأ الانفاق الودى في مصر بالاستياء والالم لانه أثبت ان دول أوروبا نكاد تكون سواء في نسيان عهو دها وعودها في مقابل تحقيق بعض أطاعها الاستمارية ولكن شعور الاستيلاء والالم كان مقرونا باحساس آخر هو ضرورة اعماد المصرين على أنسهم في استرداد حقوقهم وعدم تعويلهم على أحد وضرورة مضاعفة جهود هم الوطنية لتحقيق الاماني القومية

واقد كان المرحوم مصطنى كامل هو المعرصادق العبارة عن احساس الشعب المصرى عندما وقف خطيبا فى الاسكندرية فى مساء الثلاثاء م يونيه سنة ١٩٠٤ ليفهم العالم أن الصدمات التى تمرض القضية للصرية نيس من شأنها أن تدخل اليأس على النفوس بل أنها تزيد نار الوطنية اشتمالا فى قلب كل مصرى

قال رحمه الله بمد ان اثبت ان اتفاق فرنسا وانجلترا لا يدعو مصر الى القنوط ولا الى التنازل عن حقوقها

«سخر اعداؤنا من الوطنية الى ننادى بها وندعوالامة الها وفالوا ماشاء الحفد والمداء ومن تخلى فؤاده عها وجهل حقيقها جاز له الايقول فيها ماقال مالك في الحر وله تكننا برى ان عبة الاوطان لبست مما عيل النفس اليه ساعة ثم تنفر عنه ساعة أخرى ولا وسيلة للكسس تنقفى بانقضائه. انما الوطنية شعور ينمو في النفس ويرداد لهيبه في القلب وبرست في الفؤاد كلما كبرت هموم الوطن وعظمت مصائبه واهتدت كربته فاذا

كنا اقتضرنا بهدنا الاحساس العالى وتباهينا به ورمينا كل من جهله أو تجاهله او خالفه بالخيانة ايام كنا نؤمل الخلاص القريب والجلاء العاجل فخليق بنا ان تتعلق به اليوم اضعاف تعلقنا به بالامس ونقول لهذا الوطن الاسيف «كلما تمكن العدو منك تمكن حبك من القلوب وتعددت واجباتنا نحوك واشتد تمسكنا محقوقك »

# فرنسا ومصر

قبل وبعد اتفاق سنة ١٩٠٤

المدل الستار على اتفاق سنة ١٩٠٤ وعلى العوامل التي دفعت فرنسا للى تذيير سياستها نحو مصر ولكن المسيو اندريه تارديو السياسي الفرنسي الممروف (١) حاول ان يكشف الفطاء عن سر هذا التغيير فألتي عاصرة سياسية على مصر في ٧ مايو سنة ١٩٦٣ تناول فيها أسباب هذا الانفاق وعلة ذلك التغيير وها نحن أولاء نقتطف منها بعض الآراء التي أتى عليها ليتعرف القراء حقيقة موقف الفرنسيين حيال قضيتنا الدامة . فال

«تعلمون ماتبع مقابلة مرشان للجيش المصرى الانجليزى من مناقشات شاقة متعبة مؤلة كما تعلمون ان الحسكومة رأت من غير الممكن استبناء مزاعمنا الى استلزم العدول عنها ترك المواقع الى اكتسبناها والجلاء عن فاشودة. تعلمون كذلك ان هدذه الحوادث كان لها في نفس الجهور

<sup>(</sup>١) هو أحد مندوبي فرنسا في مؤتمر الصلح وقد كان قبل ذلك محرر القسم الخارجي في جريدة الطان وأستاذافي مدرسة المارم السياسية بباريس

أ كبر وقع لان رجال الاحزاب المختلفة جميعًا - بمــا فيهم الوطنيون المتطرفون أمثال مسيو جول لميتر – ذهبوا الى الدعوة لعقد محالفة مع المانيا صد انجلترا

والذى شجع على استمرار هذا الخلاف الذى اشتدت وطأته على انجاترا وغذاه تغذية مشبعة كل الاشباع هو ماقام فى ذلك الوقت من التفاف حول رجل له فى تاريخ مصر الحديثة شأن الامثيل له وما قام من نهضة فى الشعور الوطنى المصرى وقت أن بدأ مصطنى كامل باشا يبث دعوة ( بروباجندا ) كان لها فى سنوات قليلة نتائج عظيمة ولو الا أن واقاه الاجل المحتوم وهو فى ريمان الشباب لما صاعت ثمرات المك النتائج الا انها على كل حال قد افلحت اذ خلقت فى مصر شعوراً ونظاماً لم يظهرا أبداً فى أى عصر من عصور مصر بالقوة التى ظهرا بها اذ ذاك فقد قلقت لى الماتياتراكل القلق

والذى يلوح ان المسألة كان لابد من تسويتها بأية وسيلة بعد فاشودة لانه لم يبق بعد تيقظ الشعور الوطنى المصرى وبعد الخلاف الفرنسى الانجليزى عمل المنظام المضطرب المترعزع الذى ساد منذ سنة ١٩٨١ ولا مندوحة عن ان تتحسن الحال كل التحسن أو أن تذهب الى آخر مافيها من شر . وكان لا مفر من وقوع حرب فرنسية انجليزية في مصر وبسبب مصر أو من وضع اتفاق فرنسى انجليزى في مصر وبسبب مصر وقدتم الحل النهائي وظهرت بوادره في معاهدة مارس سنة ١٨٩٩ وهي وان كانت في الظاهر تسوية المخلاف على مصر العليا الا انها حلت في الوقت نفسه المائلة المصرية حلا فعلياً . والواقع اننا مادمنا قد اعرفنا في الوقت نفسه المائلة المصرية حلا فعلياً . والواقع اننا مادمنا قد اعرفنا

بسيادة انجلترا على منطقة بحر الغزال ودارفور بالرغم مما كان لنا فيعما من مركز مكتسب وبالرغم من ان أى انجلبزى لم يصل اليعما أبداً من قبل فالنتيجة الطبمية وان لم ينص على ذلك اننا سوينا كذلك مسألة مصر السفلى.

مرت خس ستوات أطلق بمدها مفمول المعاهدة الخاصة بحسر العليا على مصر السفلى فني سنة ١٩٠٤ أبر مت الحكومة الفرنسية مع انجاترا معاهدة تنازلت فيها فرنسا عن معارضة السياسة الانجابزية بأية وسيلة واني أكرر القول وألح فيه بأن هذه المعاهدة التانية ان هي الااعتراف صريح بالمعاهدة الأولى وتوسع فيها وقد حتمت علينا تنازلا سياسيا صيخ بعبارات مبهمة كاضمنت لانجلترا تسهيلات مالية . نعم أنها ضمنت لنا بقاء مركزها الادبي في الآثار والمدارس والوظائف التي يشغلها في مصر موظفون فرنسيون الاان ربحنا منها كان ذلك الموض الذي نلناه في مراكش (١) »

وقال في موضع آخر عندما تكلم على رق مصر المادى ما يلى:

« بفضل هذه الحكومة الماهرة الماقلة وصلت مصر الى هذاال قي الباهر الذى اقت عليه الدليل . الا أنها فقدت الأمل في تحقيق النرض الاسمى الذى قربه منها مصطنى كامل باشا تقريبا يدخل في باب المسجزات أصاعت مصر شيئاً فشيئاً — اذ لم يكن الى الأ بدخل الا قل الى زمن

 <sup>(</sup>١) كتاب أفريقيا الشالية وهو مجموعة محاضرات لكبار السياسيين الترنسيين ص ٢٠١

بعيــد - الأمل في أن تكون صاحبة الأمر في مصيرها وامكان تحقيق ذلك الأمل

نم انها استفادت من رق مادى باهر الا انى لااجرؤ على القول بأز الرق الادبى كان بماثلا للرق المادى

وانى لا أدعى بقولى هذا اصدار حكم قد ينزعج له أصدقاؤنا المصريون . الى اقل ادعاء لهذا لان المصريين كثيرا ما اكدوا - وان كان هذا التأكيد يصدر عهم بتلطف زائد - ان على فرنسا مسؤلية نقيلة في هذا النوع من الافول الذي أصاب الفرض الاسمى المصرى كمن مرة سمعهم يشكون من تخليناعهمسنة ١٩٠٤ وهميذكرون سنى ١٩٩٨ و١٩٨٩ وهميذكرون من غليناعهم في فرنسا أيام جزع وقلق وفى مصرأيام أمل ورجاء . أقاموا السنين الطويلة وهم يظنون ان فرنسا شعيب

على تكوين شبيبهم وننظيم أحزابهم بالمساعدة الادبية وحى المساعدة المادية اللتين يستعينون بهما لتكوين مصر جديدة. مصر محمد على ترفل في استقلالها وتباهى بقوتها

وفى سنة ١٩٠٤ صدمهم بعنف خبر تلفرافى عرفوا منه اننا انسحبنا من مرابطنا وأن لا اعباد لهم علينا بعد

وعلى ذلك فلن نستطيع أن نتكلم عما قدمت مصر من صنعايا أدبية الا يحذر واحترام وعطف

هل كان في استطاعتنا ان نوفر عليها تلك الضحايا ؟ اسمحوا لى ان لاأ جيب على هذا السؤال لان اجابي هذهستكون عتابة وتنبؤ بالماضي» من المؤكد اننا لم نكن موفقين كل التوفيق في تفاصيل سياستنا المصرية. من المؤكد اننا فى الكنير من الظروف تركنا تلك اللحظة التى قال عنها بسمرك انها لانتكررفىكل مسألة وان الواجب اقتناصها وقت ظهورها ــ تركنا تلك اللحظة تفات من يدنا . من المؤكد ان النقدالتفصيلي لسياسة فرنسا نحو مصر سينتج عنه من اللوم مايربو بكثير على المديح

نعم ان فى مقدورنا ان نبرر اعلاطنا وتقدم عنها المعاذير وأهماالعذر الذى ينطبق على مجموع سياستنا وهو ان الاجيال الى تنابست منذا لحرب (حرب السبمين) اثقلت اكتافها تلك الحرب واننا فى كل اعمالنا وكل مشروعاتنا كنا فرى شبح الهزيمة يزعجنا . قد فات ما فات ولا محل للكلام فيه » (١)

<sup>(</sup>١) كتاب أفريقيا الشالية ص ٢٠٥

# حادثة طابة والمفاوضة بشأنها

# ومحاولة تركيا فتح المسألة المصرية

خفت صوت فرنسا بعداتفاقية سنة ١٩٠٤كما خفتت أصوات الدول الإخرى وظلت المسألة المصرية نسيا منسيا نحو عامين ولكنها عادت الى التحرك من جديد في سنة ١٩٠٩ بمناسبة حادثة طابة المشهورة

فني أوائل ذلك العام احتلت الحنود المثمانية هده النقطة فعامت السياسة الانجليزية لذلك الامر وقمدت . ويذهب كثير من السياسين الى ان الدولة العلية كانت ترمى بهدا التصرف الى فتح المسألة المصرية من جديد

والدليل على وجود هذه النية لدى تركيا تصريح النازى مختار باشا المنشور فى جريدة اللواء الصادرة فى أول مايو سنة ١٩٠٦ فقد قال وقتئذ « الى أظن أنه لو دعت الضرورة لمقدمو عمر النقط المختلف عليها لقبلت تركيا ذلك بارتياح لان مقاصدها سامية وليس من نواياها مطلقا احداث اصطراب أو حرب عامة »

ولا شكان فكرة عقد مؤتمر لفحص ذلك الخلاف كانبر ادبهاطرح المسألة المصرية على بساط البحث

وقد فطنت لهذه النية السياسة الانجليزية وأعلنت وفض العمل بها على لسان السير ادوارد جراى الذي صرح في مجلس العموم يوم ٩ مايو بقوله « ان مطالب تركيا أثارت مسائل ذات همية غير مسألة طاباً ونحن لا نقبل عرض سلامة فناة السويس على التحكيم ونرى أن غير وسيلة لتحديدالتخوم هي أن يعهد بذلك الى قو مسيون مشرك كما اقدحت بريطانيا العظمي »

فانجلتراكانت تخشى من اشتراك الدول فى فض هذا الخلاف خوفها من أن يتناول البحث المسألة المصرية بحذافيرها وقد نجحت فى سياستها لان تركيا لم تجد من الدول الاوروبية أية مساعدة لتحقيق نيتها كماسنبينم فها يلى

### المفاوصنات بشأن هذه الحادثة

وقد دارت المفاوضات الاولى بشأن هذه الحادثة ف مصر بين النازى عتار باشا والحديوى عباس الثانى واشترك فيها اللورد كرومر ثم انتقلت بمد ذلك الى الاستانة بين سفير انجائرا والباب العالى مباشرة

وقد أشار الى هذه المفاوضات السد ادوار جراى فى مجلس العموم قائلا « ان مختار باشا طلب فى خلال مقابلة له مع الخديوى اقلية الحدود من رفح الى السويس ومن السويس الى المقبة فأجاب الحديوى مقترسا أن يكون التحديد حسب تلغراف الصدر الاعظم المؤرخ ٨ ابريل سنة ١٨٩٧ أعنى يبتدىء الخطمن رفح وينهى الى نقطة كائنة على مسافة ثلاثة أميال من غرب المقبة وقداً جابت تركيا على ذلك بأن التلغراف لا يتعلق الا بالجهة الغربية لشبه جزيرة سينا وأن تفسيره يرجع الى تركيا دون سراها وقد أيدت مذكرة ٣ مايو البريطانية اقدراح الحديوى »

#### اشتداد الازمة وحليا

وكانت أشد أيام هذه الحادثة حرجاهى الايام الواقعة بين و و ١٥ بو سنة ١٠٩ فق اليوم التالث من ذلك الشهر قصد السر نيكو لا كو نور سفير انجابر في الاستانة الى الباب العالى وقدم له مذكرة أو غامها يا بسحب الجنود الشمانية من شبه حزيرة سينا في خلال عشرة م وأخذت الاساطيل الانجليزية تتحرك قاصدة الى المياه الشمانية وسافرت مدادات من الجنود البريطانية الى مصركما ذاعت الانباء عن استعداد كيا للحرب وأن الجنود التركية تحتشد على حدود مصر وأز هناك جيشاً لفاً من ثمانين ألفا يتجمع في دمشق ومعان وأن المدافع أنولت في بيروت رساطها الى المقبة

ولكن هذه الاستعدادات من الجانبين لم تؤد الى حرب بل سويت سألة بطريقة سامية فان السلطان عبدالجيدا صدوا وامره بسحب الجنود عليه ومن النقط المحتلة في شبه جزيرة سينا ، ووافق على تاليف لجنة عمرية تركية لتسوية مسألة الحدود على فاعدة مماهدة لندن سنة ١٨٤٠ لمنراف ٨ ابريل سنة ١٨٩٧ المرسل الى الخديوى عباس التاني مخصوص لمود مصر وشبه جزيرة سينا الخولة ادارتهالمصر وقدبدأت هذه اللجنة مالها في ٨٨ مايو واتهت في أول اكتوبر سنة ١٩٠٦ وهو اليوم الذى فيه مندوبو مصر وتركيا اتفاقا خاصا بالحدود الشرقية

 وقد عللت الحــكومة الركية قبول انسحابجنودها بيلاغ رسمى رد على الغازى مختار باشا في ١٣ مايو هذا نصه

« حيث انه لم يكن القصد من احتلال الجنود الشانية لطابه سوى

حفظ الحالة فى طورسبنا على ما كانت عليه Statuquo وذلك عنم بناء الاستحكامات المسكرية فيهاو حيث انه قدائخذت التأمينات أخيراً على ذلك فاعباداً على هذا أصدرت الدولة اواسرها برجوع عساكرها من الحالة بهائيا الاسلى وستنقلها الباخرة ديانه والمخابر اتجارية الآزلتأمين الحالة نهائيا في طور سيناء »

وفى ١٤ مايو صرح السير ادوار جراى فى مجلس العموم «بأن جواب الباب العالى مرض وان لجنة مشتركة ستمين لتحديد الحدود وللمحافظة على الحالة الراهنة Statu quo وستمتد الحدود من رفح وتذهب فى اتجاه الجنوب الشرق الى نقطة كائنة على بمد ثلاثة أميال من المقبة على الاقل وهناك من الاسباب ما يحمل على الظن بأن التفصيلات ستسوى بطريقة مرضة للغابة »

#### موقف الدول في هذه الحادثة

كانت تركيا تطن أن بمض الدول تقف في صفهاصد انجاترا ولكن هذا الطن لم يتحقق فإن فرنسا مقيدة باتفاق سنة ١٩٠٤ وقد أشرنا في اللجت الماضى الى أن المادة التاسمة من هذا الاتفاق تحم على فرنسا تقديم المساعدة اللازمة لا يجلس فيا يتملق بتنفيذ احكام ذلك الاتفاق وعملا بهذه المادة قام سفير فرنسا في الاستانة بمساح رسمية ليحمل الباب المالى على الاذعان لمطالب انجلترا

وفى الوقت نفسه كان السفير الروسى للسيو زينوفييف يبذل منل هذه المساعى بدون دعوة من انجاترا لحكومة روسيا فقد أفهم هـذا السفير حكومة الباب العالى ان روسيا غير مستعدة لتأييد تركيا بل هي تلح على تركيا في عدم الاستمرار على المقاومة

وقد كان موقف روسيا غريباني هذه المسألة لاتها لم تكن مقيدة بأى سياسة ودية نحو انجاترا ويقو لبالسياسيون ان هذا التطوع من جانب روسيا يعد اول خطوة في سياسة التقرب بين الدولتين بل هو الحجر الاساسي للاتفاق الذي عقد بن روسيا وانجاترا بعد أقل من عامين من حادثة طابة وقد قيل وقتلذ ان المانيا مستمدة لتأييد تركيا ولكن ظهر فيابعد عدم صحة هده الاقوال فقد تخلت المانيا عن تركيا واعلنت الها غير مسئولة عن هذا الخلاف واظهر ساستها انهم لا يوافقون على خطة تركيا بل يعتدون مقاومها أمرا خطراً وكتبت الصحف الالمانية الشبيعة بالرسمية مقالات صرحت فيها بأن الباب العالى لا يجوز له الاعهاد على تأييد المانيا وقالت بأن النظرية الانجلزية في هذا المسألة صحيحة اينها تظرية الاتراك لا يمكن الدفاع عها

وبالجلة فان حكومة تركيا لم تجد الافراغا عولما فاصطرت الى التسليم ولم تستطع فتح باب المسألة المصرية من طريق تدخل اوروباصد انجاترا ولقد كتب المسيو (رينيه بينون) في كتابه «اوروبا والامتراطورية المثانية » فصلا ضافيا عن حادثة طابة وموقف الدول فها اقتطف منه العبارة الآتية

« أن عدول فرنساعن المطالبة تجلاء الأنجليز عن مصر مملا باتفافية ٨ ابريل سنة ١٩٠٤ لم يثير الحالة الدولية وهـــذا ماقاله المسيو قريسينية في خاتمة كتابة وهو «أن وجود الجثودالانجليزية ليس اليوم المحكثر مشروعية

مماكان امره منذ عشرين عاما لان مركز بريطانيا العظمي ذلك المركز ·· الذي عبر عنه لورد سالسبوري بأ نه « مركز استثنائي ومؤقت » لم يتنبر مطلقاً من الوجهة القانونية اذ ان اتفاق ٨ ابريل سنة ١٩٠٤ لم يبدل فيه وكل الذي وقع ان فرنسا حرمت على نفسها البدء بالممل غير ان انجابرا لم تصبح اليوم اكثر بما كانت بالامس صاحبة السيادة على مصرولا حاميتها ولا عاملة فيها بتوكيل من السلطان لان معاهدتي ١٨٥٦ و ١٨٧٨ لايزال مفعولهما نافدا وفي مقدور اوربا ان تفتح المسألة وان تطالب بحل ينطبق على الحق » هــذا مايقوله فريسينيه فهل ذلك الموضوع هو الذي أراد السلطان فتحه بالتعيين؛ هل أراد ان يذكر العالم بذلك الموقف القانوني؛ هل اراد بعمله انتمنع نوعاً من مضى المدةوان يؤيد حقوق سيادته من الجائز القول بذلك كماآن من المؤكدان انجلتر انخيلته لأنهارأت في حادثة طابة تهديدا بفتح المسألة المصرية باجمها وقد ادهشتها جرأة عبدالحيد فيعمله فظنت الها تلمج وراء ظهر هيددولة اوربية كان المروف انه يتبع عن طيب خاطروميهاوهي تدفع به وقدفربت انجلترا بين حادثة طابهوما جرى في مرا كشومؤتمر الجزيرة ودهشت لهذاالتو افق الثلاثي ولم تظن أبداً انه جاء عفواً بل اعتقدت ان المانياتجري في طرفي البحر الأييض على طريقة واحدة اذ الهابعدان اظهرت بوضوح فطنجه والجزيرة ان الاتفاق الفرنسي الانجليزي لم يغير مركز مراكش الدولي أرادت بدفعها جنو دالاتر الشفي طابه ان تظهر ان هذا الاتفاق لم ينير كذلك مركز مصر الدولي . من هذا يسهل فهم السر الذي دفع الوزارة البريطانية إلى قطع المفاوضة في مصر لوصلها في لندرة والاستانة كما يفهم السر الذي دفع تلك الوزارة للتذرع بحادث تافه في الحدود لثميثة جنود وارسال أسطول وانذار السلطان بمذكرة قاظمة بأن يخلى طابه وسينافى خلالعشرة أيام» (١)

# الخاتمة

# مصرتفتح مسألتها بنفسها

ظنت انجلترا بعد كل هذه الحوادث ان الجو خلالها في مصر وانه مادامت أوروبا وتركيا قد تراجعتا الى الوراء فقد أصبح الطريق خالياً أمامها ولكن هذا الظن لم يتحقق بل خاب فألى السياسة الانجايزية عند مارأت ان مصر لاترضى محكم الاجنبي وان صوت أبناء النيل لا يخفت ولن يخفت ولو تمكنت انجلترا من اسكات العالم بأسره

وقد عولت مصر على أن تفتح مسألها بنفسها وبقوتها وكانت ورسها في عام ١٩٩٩ هي التي فتحت باب المسألة المصرية على مصراعيه فأبت انجلرا الا أن تتجاهل الامر الواقع ودار في خلدها أن تسوية هذه المسألة في مرّ تمر الصلح يغلق الباب الذي فتحه المصريون فخاب فألها المرة الثانية وارتفع من مصر صوت اجماعي يصرخ في وجه انجلرا وفي وجه المسألة القديم والجديد « أن مصير وادى النيل بيد أبنائه لا يبد عيرم وان المسألة المصرية لا تحل الا برد حقوق مصر الى أهلها وبالاعتراف بالاستقلال التام لمصر والسودان »

\* هنالك عرفت السياسة الانجليزية أن تجاهل الشعورالوطنىالمصرى لايجدى ولا يفيد ونأكلت ان المؤتمرات لو انعقدت يوميا وأصدرت

<sup>(</sup>١) أُوروبا والامبراطورية المثمانية للسيو رينيه بينون ص٣٧٥

مئات القرارات بالموافقة على الحاية لما تقدمت المسألة المصرية خطوة واحدة الى الامام فاضطرت الى أن تفير خطبها وان تحاول حل المسألة بالاتفاق مع المصريين أنفسهم . وبدأ دور المفاوضات مع الوفد المصري أولا وثنيا أبتت المفاوضات الرسمية مع الحسكومة المصرية أخبراً وقد البت المفاوضات الى دارت مع الوفد المصرى ان السياسة الأنجازية معها على تسويغ مركزها في مصر فكانت هذه الحاولة سببا في تغييه المصريين الى ضرورة التمسك بسياسة المحيطة والحدر ومن أجل ذلك رمننا صوتنا مندكل مفاوضة تجرى قبل أن يوضع لها أساس صريح يتقيد به الانجليز وهو أساس الاستقلال التام لمصر والسودان وقد زادنا تشبئاً مهذا المبدأ سوابق أنجلترا في مفاوضاتها ومعروف من ألاعيبها ومناوراتها وطرق استدراجها ووسائل خداعها

وها نحن أولاء لانزال متمسكين عوقفنا القديم الذى وقفناه من أول يوم دعت فيه الحكومة الانجليزية الى المفاوضات الرسمية واذا كانت الحوادث التى وقمت للآن لاتمد كافية فى فظر البمض لا ثبات صحة هذه النظرية فاننا نكل للمستقبل اصدار حكمه الحاسم الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه

ولماكانت المفاوضة الى دارت مع الوفد المصرى والى تجرى الآن مع الوفد الرسمى جـديرة بالتدوين والنقدفاننا نرجىء السكلام عليها الى فرصة أخرى سائلين الله أن يحق الحق ويزهق الباطل

والحدالة أولاوآخرا أمين الرافعي

سلحق

# مذكرة سياسية

عن المسألة المصرية ومطالب المصريين الوطنية

هذا هو نص المذكرة السياسية التي وضعها المؤلف في ٢٠ نو فبر سنة ١٩١٨ وقدمها بعد نقلها الى اللغة الفرنسية لقناصل الدول في مصر لا بلاغها للر ثيس ولسن وابقية رؤساء الحكومات الاخرى الذين اشتركرا في مؤتمر الصاح كما أوسات لبعض الهيئات الرسمية في الخارج

رزح العالم تحت آصار القوة عصورا طوالا وأجيالا متعاقبة . وماكانت الحروب الاوسائل لارضاء طمع القوى واذلال الضميف . وبالرغم من تقدم الحضارة لم تتألف محكمة ذات سلطة لتأخذ المضميف حقه من القوى ولتضمن احترام قو اعد القانون الدولى وتنفيذها فيسود المدل بين الامهو تعاو كلمة الحق فى كل مكان

و لقد تألمت شموب كثيرة من جراء هذا النظام الذى ساد العالم فتمكرصفو السلام بسببه وذهبت ضحيته أرواح عزيزة وسفكت دماء ذكية

### • بادىء الرئيس ولسن

غير الن صوتا من العالم الجديد وهو صوت الرئيس ولسن أخمة ينادى بضر ورة القضاء على همذا النظام الفاسد فسمع الناس مبادىء جديدة فى حكم الشعوب و تقرير العدل وتاقت النفوس الى تنفيذها لان الاراء اتفقت على أنهما الوسيلة الوحيدة لتآخى الشعوب وبقاء لواء السلام خافقا فوق ربوع هذا المالم الذى ضج من كثرة الحروب وشكا من الاعتداء على الضميف

قرر الرئيس ولمن ان عهد الفتوحات والتوسمات قد مفى و انقضى فأصبح من الممكن لكل أمة تتفق آمالها مع المعدل وسلام العالم ان تصرح الآن أو في أي وقت من الاوقات بالاغراض الى تصبواليها وقرر أن العدل اذا لم يمنح لكل الامم فلا يمكن أمريكا ان تحصل عليه هى أيضا . وقرر ان دخائم العدل الدولى يجب ان ترتكز على مبدأ تقرير العدل بالنسبة لجميع الشعوب ولسكل الجنسيات لاقرق بين قويها وضعيفها والا فان هذه العائم تهار ولا يبقى أثر لشيء منها ؟ وقرر ان المعموب لا يجوز أن تنتقل من سيادة الى أخرى بمؤتمر دولي أو باتفاق بين متنافسين واعداء وان الآمال الجنسية والوانية يجبأ ن تحرم. ولا يجوز اليوم ان تساد الشعوب أو تحكم الا بحصن ارادتها ورغبها .

قرركل هذه المبادئ العادلة وانكر على الدول القوية استعباد الشعوب الضميغة واستخدامها في مصلحتها الداتية كما أنكر مبدأ حكم الشعوب بسلطات مستمدة غير مسئولة (١)

فنصن بامم هذه المبادى، نرفع صوتنا طالبين تقرير المدل الدولى بالنسبة لنا نحن المصرين ذلك المدل الذى ينادى باستقلال مصر وهو الاستقلال الذى يشمل ( الاراضى المصرية والسودانية وملحقاتها )

### المسألة المصرية

ليست المسألة المصرية بنت اليوم وليست همنه أول مرة سينغار فيها مؤتمر دولى وما هي بالمسألة الصغيرة التي تعني سكان هذه البلادوحدهم فال مركزمصر الجغرافي ( وهي قاعَة عند ملتقى ثلات قارات ويمر فيهما أكبر طريق تجارى في

<sup>(</sup>۱) أَنظر خَطَابات ولسن في ٨-يناير و ١١ فبراير و٢٧ سبتمبر سنة ١٩١٨

المالم ) جعل العالم يعنى بشأنها من قديم اثرمن لان تسلط دولة عليها يؤثر فى التوازن الدولى فى البحر الاييض تأثيرا كبيرا ولذلك كانت الشغالشاغل لساسة أوربا حتى استقر قرارهم فى سنة ١٨٤٠ على أن يجعلوا مركزها دوليا ويضمنوا استقلالها بمماهدة دولية خشية ان تطبح أنظار احدى الدول البها فلا يستقيم التوازن الذى طالما كان اختلاله سببا فى اشتمال نار الحرب بين أمم متمددة

ومن أجلهذ ما كادت انجلترا تحتل مصرفك الاحتلال الخالف للمماهدات ونقواعد القانون الدولى وأحكام المدل حتى ارتفعت أسوات الاحتجاج من كل صوب وكثيرا مارفع المصريون أصواتهم مطالبن بجلاء الانجليز عن بلام وبود الاستقلال الى مصر . رفعوا هذه الاصوات هنا وفي اوربا بل وفي كل مكان ولم يفن عزائمهم ما كان يسن لهم من القوانين الاستثنائية المضيقة المحرية وما كان يتبع معهم من الاجراءات غير الشرعية فصحفهم ومؤتم اتهم واحزابهم وألستهم وألمتهم كانت موجهة في هذا السبيل القوى ولا جرم أن يكون المصريون اول المرحين بأقوال الرئيس ولسن ومبادئه لان في تحقيقها ادراك غايتهم التي لم يسمتوا يوما واحدا عن المطالبة بها وما هذا الصوت المرفوع الان الا بمثابة ترديد لما سممه المالم منهم قبل اليوم

لنشرح الآن القضية المصرية مبينين مركز مصر الشرعى وحقيقة مركز الأنجليز في بلادنا من الوجهة الدولية متكامين عن آمالنا القومية وأغر ضنا الوطنية المعلمين عن آمالنا القومية وأغر ضنا الوطنية الممام مصر الحديثة ترجع الى سنة ١٨٤٠ وقانونها الاسامى هومماهدة الندرة الموقع عليها في ١٥ يوليه من تلك السنة وكذبك الفرمان الصادر في ١٨ فبراير سنة ١٨٤١

فهذه المقود الثلاثة هي أساس استقلال مصر وحريتها وهي التي وضعت حدا للازمة التركية المصرية التي اقلقت أوربا من سنة ١٨٣١ الى سنة ١٨٤١ و يلاحظ أن هذه المماهدة الدولية وما يتبعها من فرمانات لم تسومسألة مصر وحدها بل سوت ايضا مسألة السودان فهو باعتباره أرضا مصرية يسرى عليه ما يسرى على بثية الاراضى المصرية ولا سيانحن نسلم أن محمد على يرجع اليه الفضل فى رد تلك البقاع الى مصر وهو بعمله لم يفعل شيئًا سوى انه أعاد لمصر الاراضى التى كانت تابعة لها منذ القرون الغابرة فان آثار طيبة تثبت ان الملك تحوتمس الثالث من الامرة الرابعة توغل لغاية منطقة البحيرات واحتل النقط الحريبة التى كانت على النيل (١)

وتأييداً لذلك صدر فرمان آخر في ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ بتخويل محمد على ادارة مديريات النوبة ودارفور وكردفان وسنار وبعد ذلك صدرت فرمانات تؤيد ما سبقها وتجعل الاراضى السودانية وماعتقاتها جرّاً من مصر فى الحكم وأهما فرمان ٢٧ مايو سنة ١٨٧٧ وفرمان أول المهما فرمان ٢٧ مايو سنة ١٨٧٧ وفرمان أول يوليه سنة ١٨٧٧ وفرمان أول المهما ومعالم و ومان ١٨٧٩ وفرمان أول المهما فرمان ٢٧ مارس سنة ١٨٩٧ وومان ٢٧ مارس سنة ١٨٩٧ وأما أعطيت لمصر فى الوقت نفسه فهى حق من حقوق المصريين الشرعية حصلوا وأما أعطيت لمصر فى الوقت نفسه فهى حق من حقوق المصريين الشرعية حصلوا المسطس سمنة ١٨٩٩ الموجه الى توفيق باشا نعى على ذلك صراحة اذ جاء فيه المنطس سمنة ١٨٩٩ الموجه الى توفيق باشا نعى على ذلك صراحة اذ جاء فيه لدى جها كل العناية ولقداً صدرنا تحقيقاً لحذا الغرض فرمانا يؤيداً يضاالامتيازات التديم جها كل العناية ولقداً صدرنا تحقيقاً لحذا الغرض فرمانا يؤيداً يضاالامتيازات المتدعم ولا سبب من الاسباب ان يتنازل لاهناس تفسه فى فرمان ٢٧ مارس

فيتبين من كل ما تقدم أن اوربا وضعت استقلال مصر تحت ضانتها وهذا

<sup>(</sup>١) انظر كتاب الدكتور ايزمبيرعن الشرق وكتاب ماسبيروعن التاريخ القديم للشموب الشرقية

ما مجمل باب المسألة المصرية مفتوحاً فى كلوقت تنفيذا لتلك الضهانة ويجمل كل احتلال أجنبى لها مطبوعاً بطابع عـدم الشرعية لانه مادام غير مرتكز على عقد قانونى فهو غير موجود شرعا وغير طبعى فعلا .

# كيف وقع الاحتلال الابجليزي

ولننتقل الان الى البحث فى الاحتلال الانجليزى وكيفوقعوما قيمته دولياً وعدلا ·

فى أوائل عام ۱۰۸۲ حدثت فى مصر بعض قلائل سياسية لم تكن ذات شأن فى أول أمر ها لاز الاهالى كانوهاد ثين ولم نتمد الحركة بعض السياسيين والضباط ( جريدة الطان عددا فبراير و٣٠ مايو سنة ١٨٨٧) ثم اخذت تكبر شيئا فهيئا وكان لمر ابى اليد الطولى فيها ولا يخفى ان موقف هذا الرجل لايز ال يحو طا بأسرار كثيرة فأن التاريخ لم يكشف لنا حقيقة الدافع له على ما فعل ولم يبين لنا المؤثرات الذي كان خاضما لها.

وقد كان من جراء هذه الحركة ان المسيو فريسينيه رئيس الوزارة الغرنسية اقتر عملي وزارة النفرنسية اقتر عملي وزارة النفرة المسلولان في يوم ٢٠ مايوسنة ١٨٨٧ ثم عاد فاقترح على الدول في ٣٠ مايو سنة ١٨٨٧ ثم عاد فاقترح على الدول في ٣٣ يونيه وفي ٢٥ يونيه في الشئون المصرية وقد اجتمع هذا المؤتمر في طرابيا يوم ٣٣ يونيه وفي ٢٥ يونيه وقم على البووتوكول المشهور الذي نس على ما يأتى :

« تتمهد الحكومات التي يوقع مندوبوها على هذا القرار بأنها في كل اتفاق يقع بشأن تسوية المسألة المصرية لاتبحث عن احتلال شيء من أراضى مصر ولا على الحصول على امتياز خاص بها ولا على نيل امتياز تجارى لرعاياها يكون غير تمكن لرعايا الحكومات الاخرى نيله »

ومع ذلك فبالرغم من هذا التمهد وبالرغم من استمرار المؤتمر منعقدا فان انجلترا أخذت تضرب مدينة الاسكندرية بأساطيلها في صبيحة يوم ١٨ يوليه وذلك مجعة أن المصرين كانوا يضعون بعض مدافع في الحصون مهددالاسطول من هذه الحجة لم يكن لها عمل فالاسطول الشرندي كان واقعا بجانب الاسطول الانجليزي ولم يدع أن طوابي الاسكندرية تهدده بل على النقيض من ذلك فانه لما طلبت الحكومة الانجليزية من الحكومة الترنسية ان تشرك ممها في ارسال انذار لحرمة مصرف صد هذه المدافع وفضت هذا الاشتراك واعتبرت أن ارسال انذار لمحر يكون غير شرعي وليس له مسوغ ولاسيا أن مؤتمر الاستانة قر رعدم الانفراد بالممل وخوفامن أن تكون الحنكومة الفرنسية مسئولة أصدرت أو اسرها للاسطول المنون من بالانسحاب اذا ارسل انذار المحموو فعلا انسحب الاسطول أضف المي ذلك أن الاسطول الإيطالي كانا موجودين في الاسكندرية ولم يدعيا تلك الدعوى التي انخذم الجاترا ذريعة لما فعات

ولقد احتجت الحنكومة المصرية على انذار الاميرال سيمور وارسات اليـــه الجواب الآتى :

ه ان مصرلم تصل شيئا يدرارسال الاساطيل الى مياهها ولم تقدم الحكومة على عمل يستوجب ماطلبه الاميرال سيمور فان الحصون باقية على الحالة التى كانت عليها عند وصول الاسداول ولم يصنع بها شيء سوى ترميات ضرورية تقيها من الهدم. وزيادة على ذلك فنحن هنا في بلادنا فيحق لنا ويجب علينا أن نستمد لرد عادية كل من يسعى لتكدير علائق السلام

ولا يمكن مصر مادامت متمتعة بمقوقها ومحافظة على شرفها أن تسلم حصنا واحدا من حصونها ولا مدفعا من مدافعها الا اذا ارغت عليه بالقوة . وهى تحتج على تصريحاتك التي أعلنها اليوم وتلقى تبعة كل النتائج التي تحدث من اطلاق القنابل أو هجوم الاسطول على الأمة التي تطلق اول قذيفة في اوقات السلم على مدينة الاسكندرية الهادئة خارقة بذاك القوانين الدولية والقواعد الحربية » ضرب الانجليز الاسكندرية وانزلوا جنودهم الى البر وكان المؤتم منعقدا كم قدمنا فقرر في ١٥ يوليه تكليف الباب المعالى بارسال جنود لقمم الفتنة شم

اتفض على ان مجتمع عند الحاجة فانفردت انجازا بالامر وأخدت تفترط على تركيا لارسال جنودها شروطا كثيرة لم يضمها المؤتمر وفي هذه الانبائيل المنجليزي يزحف على القاهرة حتى اذا دخلها ارسلت الحكومة الانجليزية الى الباب العالى تنبثه بان لاحاجة الى ارسال جنود لان جيس عرابي قدتفتت وان جزءا من الجيس الانجليزي استدعى فأجاب الباب العالى مستفها عن رحيل بقية الجنود الانجليزية فلم يتلق جوابا وها نحن اولاء نرى الاحتلال باقيل للآن

# احتلال انجلترا لمصرغير شرعي

اولا - هل احتلها الانجليز باعتبارها من الاراضي المباحة ؟

كان الاحتلال حتى في المصور الغايرة طريقة من طرق علك الاراضى، وقد عظم شأن هذه الطريقة في عصر الاكتشافات أى منذ القرن الخامس عشر. وهو يعرف في المذهب الدولي الحديث بأنه (حيازة أرض لامالك لها - من الوجهة القانونية الدولية - في وقت وضع اليد عليها بقصد جملها تحت سيادة حائزها) فيتبن من هذا التعريف ان الشرط الاساسى لاحتلال ارض ما هو أثب

تكون هذه الارض داخلة في دائرة الاراضي المكن احتلالها . أي ان الاحتلال لا يصبح الا بالنسبة للاراضي غير الخاضمة لاي سيادة من السيادات (١)

وقال علماء القانون الدولى أيضا ( لاجل ان يكون الاحتلال طريقة شمرعية من طرق الملسكية يجب أن تكون الاراضى غير مملوكة لاحد وأن لايضر همذا الاحتلال بحقوق النير أو بعبارة أخرى يجب ان لاتكون لاى دولة سيادة على هذه الاراضى أو تكون هذه السيادة قد أهملت وتنوزل عنها ) (٢)

ولا جرم ان مصر ليست بالبـــلـ المباح فضلا عن أن احتلالها يلحق الضرر

<sup>(</sup>١) القانون الدولى العام للاستاذ دسبانيه نمرة ٣٩٢ — ٣٦٧

<sup>(</sup>٢) القانون الدولي العام للاستاذيري ص ٢٣٨ و٢٣٩

بحقوق الدول كلها التى تشتبك مصالحها فيها ومن اجل هذا الاشتباك قرر مؤتمر الاستانة أن لانختص دولة فى مصر بحيزة أياكان نوعها

ثانيا - هل احتلت انجلترا مصر باعتبارها فاتحة لما؟

قد يقالباً ن انجلترااحتلت مصر وقت نشوب حرب كما عمل الدول المتحاربة جزءا من أراضي بعضها وهو قول مردود طبعاً فان انجلترا عند ماحاربت عراقي وأنزلت جنودها الى مصركان ذلك بحجة اعادة السلطة الى الحديوى وهذا نس النشرة التي وزعها الجبرال ولسلى لما وصل الى ثغر الاسكندرية

«يملن الجنرال ولسلى قائد الجيوش الانجليزية أن الدولة البريطانية لم تفصد بارسالها التجريدة المسكرية الى القطر المصرى الا تأييد سلطة الجناب الحديوى لجنودنا لاتقائل الا من كان شاكى السلاح خالما لطاعة الحديوى ....

ثم ان الجنرال فائد الجيوش يسركنيرا وينشرح صدرا من زيارة مفايخ البلاد وغيرهم ممن يود المساعدة فى قع العصيان والقاه القيض على العصاة الذين عصوا الجناب العالى الحديوى أمير البلاد وواليها الشرعى الممين من الحضرة السلطانية »

فلم تكن هناك اذن حرب ون أنجلترا ومصر تحول الاولى احتلال الثانية ولو حدثت هذه الحرب لوجب على انجلترا اعلانها وهو مالم بحصل ولا يمكن حصوله لان اعلان مصر وقتلة بالحرب باطل دوليا اذ باعتبارها فى ذلك العهد جزءا من الدولة الشائية لاتستطيع ان تكسب نفسها صفة دولة محاربة ولقد قال هلبورن فى كتابه ( انجلترا والترنسفال ) \* ان مصر التى يحمل خديوبها علم السلطان والتى يمتبر جيفها تحت قيادة جلالته لاتستطيع ان تكتسب حقوق المتحارين ومن أجل هذا لما عقدت معاهدة الصلح سنة ١٨٧٩ الم يذكر فيها امم مضر (مع الهاكان بجانب تركيا ضد روسيا) واغا اقتصر على ذكر تركيا وروسيا»

ثالثا -- هل تنازل لها احد عن مصر

كلا فان الامة المصرية مافتئت تحتج بكل شدة على الاحتلالكما ان الدولة العُمَانية كانت تفعل ذلك وتطالب بالجلاء

رابعا -- هل وكاتها الدول في احتلال مصر

كلا -- فان هذه الدول قررت عدم انفراد أية دولة فيا يتعلق بشؤر مصر ولم تبح لانجلس القيام بأى عمل فى هذه البلاد وزيادة على ذلك لما دارت بين انجلس العالى تلك المخابرات الممروفة بمخابرات درومند وولف لاجل الجلاء عن مصر وتم التوقيع على اتفاقية الاستانة في ٢٢ مايو سنة ١٨٨٧ رأت الدول ان هذه الاتفاقية تبيح لانجلس اعادة احتلال مصر اذا وقستا ضطرا بات فيها فلم تقرها لما في اقرارها من تحويل انجلس حق النيابة عن أوربا في شئون مصر ولذلك احتجت فرنسا وروسيا وقتئذ على هذه الاتفاقية وكان من وراء احتجاجهما ان الساطان لم يصدق عليها فصارت كان لم تكن

وعلى ذلك فان مركز مصر الذى أوجدته الدول فيسنة ١٨٤٠ لم يطرأعليه أى تغيير من جراء الاحتلال ولا يمكن لاحد أن يصبغ هذا الاحتلال بصبغة شرعية ما

قال الاستاذ دسبانيه في كتابه القانون الدولي المام :

« ان قرارات مؤتمر لندره سنة ۱۸۹۰ لاتزال مستمرة الوجود دائما كما ان الاحتلال الانجليزى لا يمكن ان تكون له غير الصبغة الوقتية بالرغم من جميع المحاولات التى تستممل لجمله بهائيا » (١)

وقال العالم الكبير ( دى مارتنس) أستاذ القانون الدولى ( ان مركز

<sup>(</sup>١) القانون الدولى المام للاستاذ دسبانيه نمرة ١٢٨

لحكومة المصرية وجدباتقاقأوربا اتفاقا شرعيا وهذا الاتفاق نفسه ضرورى التغيير هذا المركز ) ( ' )

وقال الاستاذ (كوشرى) فى كتابه المركز الدولى لمصر والسودان « ان التخذ فى شئون الامم الاخرى ليس قانو نيا لان القوانين تقضى بان تكون الامم الاخرى ليس قانو نيا لان القوانين تقضى بان تكون الامم مستقلة بعضها عن بعض فبأى حق تدخلت انجلترا فى شئون مصر . انهما كانت دائمًا ضد مبدأ التدخل ولا سيا عند تدخل النمسا فى ايطالبا سنة ١٨٢١ فعلام غيرت أذن مبدأها ؟

مل لهاان تتذرع بدعوة السلطان؟ كلا فانه لم يوجد شخص رفع صوته اكر منه محتجاعلى التنسخل الانجليزى فى وادى النيل كما أنه لم يوجد شخص ألح اكثر منه فى أن يعيد بنفسه السكينة الى مصر

ان التدخل الذي خوله القانون الدولى الحديث لا يمكن ان يكون شرعياً الا اذا قام به مجموع الدول وهو مالا ينطبق على مجل انجلترا

وقصارى القول انه بالرغم من اطلاق القنابل على الاسكندرية ومن التل الكبير ومن أمدرمانومن فاشودة فأن المسألة المصرية لاتزال مفتوحة ومامثل انجازا الاكبئل الكات فوق الرمل » ( ٢ )

وقال المسيو فريسينيه في كتابه على المسألة المصرية « ان الاتفاق الاوربي هو الذي أوجدالحكومة المصرية وهذا الاتفاق وحدهموالذي يملك تقض مافعل» خامسا -- تصريحات رجال الحكومة الانجليزية

على اننا لو رجمنا الى تصريحات رجال الحكومة الانجليزية انفسهم قبل الاحتلال وبمده نجد أنهم موافقو ننا على هذه الآراء ويقرو ننا على ان الاحتلال غير شرعى ويمدوننا بالجلاء العاجل مصرحين بأن وقت الجلاء حان منذ زمن بميد . وسنأتى فيها يلى على نموذج من تصريحاتهم

<sup>(</sup>۱) مار تنس س ۳۳۹

<sup>(</sup>٢)كتاب المركز الدولي الصروالسودان الاستاذ كوشرى ص ٥٤٠و٤٥ و ٥٠٠

### تصريحات الانجليز باحترام استقلال مصر

# ووعودهم المتكررة بالجلاء

لساسة الانجابز تصرمحات عديدة باحترام استقلال مصر ووعود متكررة بالجلاء عن وادى النيل تأتى هنا على أكثرها لانها حجة بالفة على عدالة مطالبنا و برهان ساطع على فساد مركز الانجايزفى مصروعدم استطاعتهم سيفه بأية مسفة شرعية : رهى منفورة بترتيب تواريخ القائها

(١) تصريح السير ادوار مالت قنصل انجلتر الجنرال في القاهرة السلطان في .
 ٢٧ سبتمبر سنة ١٨٨١ ( انظر الكتاب الازرق في ٩ سبتمبر ٤١٠ كتوبر سسنة ١٨٨١)

« ان حكومة جلاة الملكةلاترى/الا للاحتفاظ بسيادة الباب العالى ومجقوق الخديوى وهي لاترغب فى احتلال مصر ولاضمها »

(۲) تلفراف اللورد جرتفيل وزير الحارجية السير مالت في ٤ نوفمبر سنة
 ۱۸۸۱ ( انظر الكتاب الازرق البهابق والجريدة المصرية الوسمية في ١٥ نوفمبر سنة ١٨٨٨ )

« ان غرضنا مقصور على ان تكون مصر متمتمة بالاستقلال الا دارى الذى ضمنه السلطان لها ولا جرم ان حكومة جلالة الملكية تكون قد ناقضت أثمن تقاليد تاريخها الوطنى اذا هي رغبت في انقاص هذه الحرية — وان العلاقة التي تربط مصر بالباب العالى ثمد ضانة كبرى ضد كل تدخل أجنبى فاذا قطمت هذه العلاقة أصبحت مصر في مستقبل قريب معرضة لحظراطاع المتنافسين »

(٣) تصرمج اللورد جرتفيل وزير الخمارجية الى موزوروس باشا في ٤
 اكتوبر سنة ١٨٨١ ( انظر الكتاب الازرق في سنة ١٨٨١)

« بالرغم من جميع الاشامات والشكوك ليس لنا أية رغبة في ال نعمل
 لاحتلال مصر اوضعها وانما نحن نرغب في الاحتفاظ بالحالة الحاضرة وبحقوق
 السلطان »

(٤) تصریح الاورد جرنفیل وزیر الخارجیة لسفیر روسیا فی لوندره فی ۱۹
 ۱ کتوبر سنة ۱۸۸۱) (انظر الکتاب الازرق لسنة ۱۸۸۱)

ه ليس لحسكومة جلالة الملكة مطمع شخصى وانحا غرضها الاحتفاظ
 بالحالة الحاضرة »

(٥) تصريح اللورد دفرين سفير انجلترا بالاستانة السلطان في ٤ نو فمبر سنة
 ١٨٨١ ( انظر الكتاب الازرق لسنة ١٨٨١ )

« لقد صرحت السلطان ان انجلدا بسيدة عن ان يكون لها مطامع في مصر فان غرضها الوحيدهو الاحتفاظ فيهما بالحالة الحاضرة والرأى العام في انجلترا مجمع على هذه السياسة وقد اضفت الى ذلك انى لا أجهل ان السلطان يوتاب في نياتنا وان من الاسف العظيم ان يتولاه مثل هذا الحوف الخيالي »

(٢) تصريح جلالة الملكة فيكتوريا فى خطبة المرشيوم ٧ فبرايوسنة ١٨٨٣ ( انظر التيمس)

ه سأبذل كل مالدى من تعوذ للاحتفاظ بالحقوق التى قررمها الفرمانات والاتفاقات الدولية بما يكفل ادارة البلاد ادارة حسنة مع ترقية نظاماتها ،

(٧) تصريح الدورد جرتفيل وزير الحارجية السميو تيسونى ٢٠ مارسسنة
 ١٨٨٢ د انظر الكتاب الازرق والكتاب الاصفر لسنة ١٨٨٧ »

« ان الحكومة الانجليزية متفقة مع الحكومة الفرنسية على اجتناب التدخل الفعلي في مصر أو احتلالها حربيا »

- (۸) منشور اللورد جرتفيل وزير الخارجية للدول.ق ١٠ يوليه سنة ١٨٨٧
   « انظر الكتاب الازرق لسنة ١٨٨٧ »
- « ان عمل الامىرال سيمور سيقتصر على الدفاع الشرعى دون ان يكون للحكومة الانجليزية غرض مستتر »
- (٩) تلغراف اللورد جرتفيل وزير الحارجية للورد دوفرين في ١١ يونيه سنة ١٨٨٧ « الكتاب الازرق لسنة ١٨٨٧»
- ه ان انجلترا لاتسمى فىمصر وراء غرض شخصى لايتمق مع مصالح اوروبا
   ولا وراء غرض ينافى مصالح النصب المصرى »
- (١٠) تصريح السير شارل ديلك وكيل الحارجية للمسيو تيسو في ١٨ يوليه سنة ١٨٨٧ « الكتاب الاصفر لسنة ١٨٨٧ »
- أن الجنود التي نزلت الى البر تكون مهمتها الوحيدة الاحتفاظ بالامن فى الاسكند, بة »
- (۱۱) تصریح جلادستون رئیس الوزارة فی مجلسالمموم یوم ۲۴یولیه سنة ۱۸۸۲ « الکتاب الازرق لسنة ۱۸۸۲ »
- «ليس لبريطانيا المظمى مطامع فى مصروهى لم ترسل الجنود البها الا لاعادة الامن فيها ولكي ترجع المخديو سلطته التى فقدها وهى تنوى بحل تحقيق ان تعرض على الاتعاق الاوروبي تسوية المسألة المصرية تسوية نهائية »
- (۱۷) تصریح جلادستون رئیس الوزارة فی مجلس المموم یوم ۱۲ اغسطس سنة ۱۸۸۲ ( انظر التیمس )
- « ليس فى نيتنا مطلقاً أنّ نحتل مصر واذا كان هناك شىء لانقدم عليه فهو ذلك الاحتلال لان فيه مناقضة تامة العبادىءالى أعلنتها حكومة جلالة الملكة والموعود التى وعدتها لاوروبا ولسياسة أوروبا تقسما »

(١٣) منشوراللورد جرتفيل وزير الخارجية السفراء في اغسطس سنة ١٨٨٢

« يجب على سفراء الملكة فى الحارج أن يؤكدوا لجميع الحكومات عــدم وجود مطامع شخصية لانجلترا وان الحكومة الانجليزية مصممة على ان لاتسوى مسألة مصر وقناة السويس بدون اشتراك الدول »

(۱٤) تصریح اللورد جرتفیل وزیر الخارجیة للجنرال مینابری فی سبتمبر سنة ۱۸۸۲

د ان انجلترا لاتری الی بسط حمایتها علی مصر أو ارغام أحــد علی الخضوع
 لارادتها >

(١٥ ) تصريح المستر دودسون فى خطابه بسكوبروج يوم ١١ اكتوبر سنة ١٨٨٧ « افظر التيمس »

« ليس لانجلترا نية البقاء في مصر يوما واحدا أكثر ممــا تقتضيه الضرورة وهي تؤمل ان تمود الحــكومة الاهلية بســد قريب ولاحاجة لانجلترا في بسط سيادتها على مصر ولا في ضمها واتما هي ترغب في ان تعيد مصر للمصريين »

( ١٦ ) تصریح جلادستون رئیس الوزارة فی مجلس العموم یوم ١٤ نوفمبر سنة ۱۸۸۲ • انظرالتیمس »

انقس عدد الجنود البريطانية الى ١٢ ألفا منذ ٤ نوفير وليس الاحتلال الا
 وقتياو ستضم الحكومة الانجليزية شروطه عن قريب بالانفاق مع الحكومة المصرية»

( ۱۷ ) خطابة تشمير لان في ١٩ ديسمبر سنة ١٨٨٢ « انظر التيمس »

« أنى لا أضيع وقتى فى تكذيب ماينسبونه للحكومة من انها تنوى بسط هاينها الدائة على مصر لان مثل هذا الصل يسبب الاسف الشديد لخلفنا اذبه نكون قد اوجدنا ارلندا جديدة فى الشرق ولا ريب فى اننا سنجاو عن مصر منى استتب النظام فيها اننا لا نرغب سوى أن نضمن لمصر الامن والسعادة والاستقلال »

(١٨) تصريح جـــلالة الملـكة فكتوريا فى خطاب المــرش يوم ١٥ فبراير سنة ١٨٨٣ « افطر التيمس »

« سنحارم كل الالتزامات الدولية في مصر ،

( ۱۹ ) تصریح جلادســـتـون رئیس الوزارة فی مجلس المموم یوم ٥ مارس سنة ۱۸۸۳ « انظر التیمس »

« اننا لا نطيل أجل احتلال مصر الىمابعد الوقتالة ي تقفى فيه الضرورة بوجود الجنود بها ولا ريب ان هناك أثماً أخرى لهذا من الحقوق والمصالح مالانجلترا فى مصروالحكومة الانجليزية لاتمترف بمصالح انجليزية منفصلة عن المصالح العالم المتحضرة »

( ۲۰ ) تصریح جلادستون رئیس الوزارة فی مجلس العموم يوم ۹ أغسطس سنة ۱۸۸۳ ( انظر التيمس )

«ان الحسكومة الانجليزية لم تفكر في ضم مصر لان هذا العمل يمس شرف انجلترا» ( ۲۱ ) تصريح السير شارل ديلك وكيل الخارجية في مجلس العموم يوم ٩ أغسطس صنة ١٨٨٣ ( انظر التيمس )

« ان حكومة جلالة الملكة معارضة فى ضم مصر وفى كل مايشبه هذا الضم
 احتفاظا بعهودها وصيانة لمصالح أنجلترا »

( ٢٢) تصريح السير وليم هركور في ١٥ ابريل سنة ١٨٨٤ ، انظر التيمس ) « ان انجلترا لاتنوى ضم مصر مطلقاً ولا تسترف لنفسها بأى حتى في هذا الممل الذي يمد وسيلة غير سياسية لقد كان ضم قبرس مما يؤسف له فلا ضم ولا . حاية بل اننا سنجاو عن مصر متى استنب الامن والهدوء فيها »

(٣٣) تصريح الهورد جرنفيل وزير الحارجية لوادنجتون فى ١٦ يونيه سنة ١٨٨٤ • انظر الكتاب الاصغر لسنة ١٨٨٤ » « تتمهد حكومة جلالة الملكة بأن تسحب جنودها فى بدء سـنة ١٨٨٨ بشرط أن الدول ترى وقتئذان الجلاء يمكنان يتم بدون تمكير السلام والامن في مصر »

(۲۲) تصریح جلادستون رئیس الوزارة فی مجلس العموم یوم ۲۳ یونیه
 سنه ۱۸۸٤ ـ انظر التیمس

« نتمهد ان لا نطيل احتلالنا الحربي لمسر الى مابعد أول يناير سنة ١٨٨٨ اذا كانت الدول يومئذ تصرح الن حالة البلاد تسمح برحيلنا بدون تمكير الامن في مصر ولا جرم اننا اذا كنا ننوى عرقلة عمل الدول بمقا ومتنا عند مايجين وقت تنفيذ ما تمهدنا به فان يصبح لبلادنا شرف يتكام به أحد »

(۲۰) تصریح الدورد جرنفیل وزیر الحارجیة نی مجلس الدوردات یوم ۲۳ مونیه سنة ۱/۸۶ « أنظر التیمس »

« مثل التصريح السابق »

(۲۹) تصریح الهورد جرنفیل وزیر الحارجیة لحسن فهمی باشا فی ۸ فبرایر
 سنة ۱۸۸۵ « انظر الکتاب الازرق لسنة ۱۸۸۵ »

« تنوى الحـكومة الانجايزية نية صريحـة ان تنسحب من مصر الاسـباب سياسية ومالية »

(۲۷) تصریح جـ الدستون رئیس الوزارة فی مجلس العموم یوم۱۰ فبرایر
 ۱۵۸۵ د انظر التیمس »

« الحكومة مصممة على ان لاتبتى فى السودان يوما واحدااكثرمماتقضى به الضرورة »

(۲۸) تصریح جلادستون رئیس الوزارة فی منشور انتخابی یوم ۱۸ سبتمبر سنة ۱۸۸۵ ه انظر التیمس »

« يجب على انجلترا ان تنسحب من مصر متى سمح بذلك الشرف البريطانى ونحن لانقبل ضاولا حماية ولا اطالة غير محدودة للاحتلال كما انتسا نوفش كل فكرة تعويض مهما كان نوعه فى مقابل المجهودات والتضحيات التى بذلنساها المبوم . ان السياسة الانجليزية قائمة على خطأ وان أحسن مايممل في مثل هذه الحالة هو أن نضم بسرعة حدا لمثل هذا التدخل »

(۲۹) تصریح الهورد سالسبوری رئیس الوزارة للمسیو وادنجتنف۲ نوفمبر سنه ۱۸۸۹ « انظر الکتاب الاصفر »

 اذا ظنلتم اننا نريد البقاء في مصر تكونون عدوعين لاننا لا نبحث الا على الخروج منها بشرف وتحن مصممون على الجلاء »

(٣٠) تصريح الهورد سالسبورى رئيس الوزارة في خطاب القاه في الولمية
 التي اقامها محافظ لوندره في نوفبر سنة ١٠٨٦ « انظر النيمس »

« لقد اعترف جميع الوزراء الذين تعاقبوا منذ أربع سنوات أن الاحتلال سينتهى وأن أقوال أوروبا في هـذا الصدد من شأنها أن تمنيع تملك مصر يمضى المدة»

(۳۱) تصریح الهورد سالسبوری رئیس الوزارة فی مجلس الهوردات فی ۱۰ یونیه سنة ۱۸۸۷ « انظر التیمس »

« لا تستطيع الحكومة الانجليزية وضع مصر تحت حمايتها وذاك بناء على لمهداتها السابقة واحتراماً لقواعد القانون الدولى وان مهمتها بجب أن تقف عند الاتفاق مع الباب المالى على الدفاع عن الخديو ضد الفتن السياسية ولا تتعدى الاحتفاظ بالحالة الحاضرة في وادى النيل ولقد عقدت اتفاقية في هذا الصدد مع تركيا وهي تقضى بأن الاحتلال الانجليزي ينهى بعد ثلاث سنوات »

(٣٢) تصريح السير هنرى درومندوولف الى الصدر الاعظم في سنة ١٨٨٧ « الكتاب الازرق رقم ٢ سنة ١٨٨٧ »

«كذبت الحكومة الانجليزية كل نية فى ضم مصر أو بسط الحاية عليها ولقد نسبوا لانجلترا فكرة انها تريد احتلال مصر احتلالاً أبدياً .ولكن هذا .يعد خرقاً لتقاليد انجائرا السياسية و نقضاً لتمهداتها نحو السلطان وانتهاكا لحرمة القانون الدولي »

(٣٣) تصريح و . ه . سميت وزير الحزانة في مجلس العموم في أول ديسمبر سنة ١٨٨٨ « أنظر التيمس »

« يمكننا أن تتوقع في مستقبل قريب جدا الجلاء عن وادى النيل كله »
 (٢٤) تصريح القورد سالسبورى رئيس الوزارة في مجلس اللوردات يوم١٢ أغسطس سنة ١٨٨٩ « انظر التيمس »

لانستطيع اعلان حمايتنا على مصر ولا اعلار نيتنا بأننا نريد ان محتلها
 حتلالا فعليا ابدياً لان هذا يعد نقضاً لتمهدات انجلترا الدولية »

(٣٥) تصريح اللورد سالسبورى رئيس الوزارة فى وليمة محافظ لندره يوم ٩ نوفير سنة ١٨٩١ « انظر التيمس »

« ليس غرضنا الاساسى قبلم الملاقة التى ربط مصر بالدولة العلية وإعامي ترغب فى ان نحافظ على مركز مصر الشرعى الحالى ومركزها حيال الامبراطورية الشانية المبين فى المحاهدات والدرمانات واننا تتقدم فى هذا السبيل ونؤمل من صميم افئدتنا أن ندرك ذلك الغرض قريبا »

(٣٦) تصریح السیر شارل دیلك وكیل الحارجیة سابقا في خطابه بمدیسة سدى في ١٨٥١ « انظر التیمس »

« تسهدت انجلترا بالجلاء عن مصر من قامت فيها حكومة غير مزعزعة ولقد حل اليوم وقت الجلاء وليس هدا لا تنا وعدنا به فقط بل لان مصاحتنا ايضا تتعلل القيام به فان احتلال مصر هو الذي جر الحكومة الى التنازل عن هلجولند والتخلى عن الحوفاس في مدغشقر وتضحية حقوق المستعمرين في ترنيف »

(٣٧) تُصريح اللورد دوفرين السفير فى باريس للمسيو دوفيل فى ٢٥ ينـــاير سنة ١٨٩٣ ( الكتاب الازرق سنة ١٨٩٣ ) « أن زيادة الحامية الانجليرية في معمر لا تدعو الى أي تمديل في التأكيدات التي قدمتها حكومة جلالة الملكة في عدة مواقف بخصوص الجلاء عن معمر كما أنها لا تدعو لاتي تغيير سيامي »

( ۳۸) تصریح الثورد روزبری وزیر الخارجیة للسیو وادنجتن فی۲۰ پنسایر سنة ۱۸۹۳ ( الکتاب الازرق )

« مثل التصريح السابق »

( ٣٩) تصریح الفوردکامبرلی وزیر الهند فی مجلس الفوردات.ی ٣١ ینمایر سنة ۱۸۹۳ ( انظرالتیمس )

« ان ارسال المدد الى مصر لا يغير بأى حال مركز انجلترا حيال هذا البلد »
 ( • ٤) تصريح السير هنرى كمبل بارمان وزير الحربية لجريدة نيوزونر في ٩ .

كتوبر سنة ١٨٩٤

« نيس احتلال مصر الا وقتياً واننا لايمكننا البقاء الى الابد في مصر الا اذا نقضنا تمهداننا الرسمية وجمانا انقسنا محتقرين في نظر اوروبا »

(٤١) تصريح السير شارل ديلك وكيل الخارجية السابق في محاضرته التي القاها يوم ١٤ كتوبر سنة ١٨٩٥ ( انظر التيمص )

« الاحتلال الانجليزي مصدر ضعف لانجلترا وحيث اننا لانري المصلحة في البقاء بمصر فلا يوجد سبب يمنع جلاءنا عن هذا البلد »

(٤٣) تصريح جلادستون فى خطابه الذى ارسله الى المرحوم مصطفى كامل باشا فى ١٤ يناير سنة ١٨٦٦ ( انظر كتاب المصريين والانجاز ) « ان زمن الجلاء على ما اعرف قد حل منذ بضم سنوات »

(٤٣) تصریح اللورد سالسبوری رئیس الوزارة للمسیو کورسیل فی ۱۲ اکتوبر سنة ۱۸۹۸ ( انظر الکتاب الاصفر )

« كان وادى النيل ولا يزال داعًا ملكا لمصر »

#### ..

### السونان المصري وملحقاته

قلنا ال المعاهدات والقرمانات سوت مسألة مصر والسودان معا فركزهما الدولى واحد ولا يمكن فصل أحدهما عن الآخر ومن أجل ذلك .نحن نطلب استقلال مصر والسودان أو بعبارة أخرى استقلال البسلاد المصرية التي تدخل فها أراضي السودان وملحقاته

ولنتكام الآن عن حوادث السودان : --

لما احتل الانجابز مصر ذلك الاحتسلال غير الشرعى طلبوا من الحكومة المصرية اخسلاء السودان وكان شريف باشا وقتئذ رئيسا للوزارة فلما عرضت المسألة على عبدا السمل واستقال شريف باشا بجوابه المشهور الذي قال فيه

« اقترحت علينا حكومة بريطانيا العظمى أن نخل السودان على أننا الانملك هذا الحق وقد طلبت أيضا أن نعمل بنصائحها دون مناقفة فيها والانجني أن هذه الانتراحات مخالفة لنصوى النظامات الشورية الصادرة ف ١٨٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ التي نص فيها على أن الحديوى يحكم البلاد باشتراكه مع النظار . فبناء على ذلك نضطر هنا الى أن نطلب من مقامكم السامى أن تقبلوا استعقاءنا الانه الا يمكننا والحالة هذه أن ندار البلاد على أصول شورية »

ولقد استدعى نوبار باشا فتولى رياسة النظار ووافق على الاخلاء في ٨ينابر سنة ١٨٨٤ وثم الاخلاء في السنة التالية

ولاجرم ان هـذا الممل لاقيمة له من الوجهة الدولية وليس من شأنه ان يفصل السودان عن مصر او ان بجمله ارضامباحة وقداحتج الباب المالى لدى الدول وقتئذ على هذا العمل

وعدم شرعية هــذا الاخلاء ترجع الى نصوص النرمانات ( ولاسيها فرمان

سسنة ۱۸۲۹ ) التي تصرح بأن الخسديوي لايملك ترك قطعة ارض من الاراضي المصرية مطلقا

اخلى السودان بضغط الانجليز و بعد ذلك أُخذت انجلترا تحتــل بعض بقاعه وتمقد اتفاقات تقضى باحتلال بعض الدول بقاعا أُخرى ثم عا ت فأشارت على الحكومة المصرية باعادة فتح السودان وعقدت مع الحكومة اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ القاضية بجمل السودان شركة بن انجليرا ومصر

فهل هذه التصرفات صحيحة وهل من شأنها أن تجمل السودان وملحقاته مركزا غير المركز الذى حددته المعاهدات والترمانات؟ اللهم كلا . فان احكام هذه المعاهدات والترمانات صريحة كما أن قواعد التانون الدولى تنطق ببطلان هذه المحاهدات والترمانات صريحة كما أن قواعد التانون الدولى تنطق بمطلان هذه التصرفات . ولقد تكامنا عن بالان الأخلاء الذى وقع في سنة ٥ ١/١/ ومما يؤيد هذا البطلان أيضا ماصرح به رجال الحكومة الأنجليزية انتسهم من ان السودان لم ينفصل في وقت من الاوقات عن مصر ولم يفقد صبغته المصرية بالرغم من ان اخلائه

قال السير جيمس فورجيسون في ٥ مارس سنة ١٨٩١ • أن حقوق السيادة على السودان ملك السلطان وسلطان تركيا لم يترك حقوقه على السودان وقد أبلمنا سفيره في ٣٠ يوليه سنة ٥ /١٨ بلاغا صريحا في هذا الصدد فضلا عن انه لم يفعل شيء يناف سلطة الخديوى الذي يقتله في السودان » (١)

وقال اللورد سالسبورى فى ١١ اكتوبر سنة ١٨٩٨ « لقد اكدت بطريقة عامة فكرة ان وادى النيلكان ولايزال مملوكا لمصر وانكل عقب وقفت امام هذه الملكية وكل نقص اصاجا بسبب فتوحات المهدى قد تلاشيا بانتصار الجيش الانجلزى المصرى فى أم درمان » (٢)

<sup>(</sup>١) مصر والمودان للسبوكوشري ص ٣٧٧

 <sup>(</sup>۲) الكتاب الازرق من اللورد سالسبورى الى السير ادمون مونسون في
 و كتوبرسنة ۱۸۹۹

ولايجوز ان ننسى موقف انجاتراً فى حادثة فاشوده فانهاحاجت فرنسا وقتئذ بان السودان ملك لمصر وليس ارضا مباحة وبناء على هذه الحجة غادرت حملة مارشان فاشوده

#### اتفاقية سنة ١٨٩٩

هذا من جهة مركز السودان بعد اخلائه وقبل اتفاقية ١٩ ينابر ١٨٩٩ اما من جهة بطلان هذه الاتفاقية فالادلة على ذلك متعددة

۱ \_ لمـــاكان التنازل الاول عن السودان باطلافكل ماييني عليه فى المستقبل يمتبر باطلا ايضا لانه مادام السودان لم ينفصل عن مصر فلايمدارضا مباحة وعلى ذلك لا يكن احتلاله بالفتح وهذا رأى انجلترا فى حادثة فاشوده كما قدمنا

٢ ـ اذاكانت الفرمانات تحرم على الحديو التنازل عن السودان في سنة ١٨٨٤ في كذلك تحرم عليه اشراك دولة الجنبية معه فيه لان هذا الاشراك يمد تنازلا عن جزء مشاع فيه وليس له أن يضل ذلك

ان الفرمانات تحرّم على الحديو فوق ذلك إبرام معاهدات سياسية
 كانفاقية السودان ( انظر فرماني ١٨٧٩ نـ ١٨٩٢ ) ولقد صدق انجلترا على
 هذه الفرمانات

3 ــ ان حمل انجلترا يعد اعتداء على ممتلكات النير وهو يناقض ماتمهدت به في عدة مواقف نذكر منها معاهدة لندره في ١٥ يوليه سنة ١٨٤٠ ومعاهدة باريس في ٢٠ مارس سنة ١٨٥٦ ومعاهدة برلين في ١٣ يوليه سنة ١٨٧٨ ومؤتمر الاستانة سنة سنة ١٨٧٨

وهل يجوز لانجلترا أن تلغى الامتيازات الاجنبية من السودان بمقتفى هذه الاتفاقية مع ألما من الحقوق التى اكتسبتها الدول من الباب المالى ولا يمكن مسها بشىء الا أذا أقر الجميع هذا الالناء ولقد قال المسيو فريسينيه فى كتابه عن المسألة المصرية عندالاشارة الى هذه الانتماقية (انها من الوجهة الدولية باطلة بطلانا تاما )(١)

وقال أيضاً ( لم يوافق السلطان ولا أية دولة على هذه الاتفاقية وعلى ذلك فمركز انجلترا فىالسودان غير شرعى )

### مان اجنته مصر من هذه الشركة

هــذه قيمة الشركة المصرية الانجليزية من الوجهة الدولية القانونية فلننظر الآن فيا جنته مصر منها وهل عادت عليها بشيء من الفائدة أم أنها لم تجن منها الا الحسارة

يقولون ان السودان شركة ولكن هذاالقول لايسمع في كل وقت بلينادى به عند ماتتطلب ذلك مصلحة الانحليز أى عند مايراد دفع المال اللازم لحسذه البقاع أما في غير ذلك فليس الممصرى شيء في السودان والانجليزي وحده هو صاحب الكلمة والنفوذ يشاركنا مشاركة القوى الضميف

لقد تكلف علينا السودان من سنة ١٨٩٦ الى سنة ١٩٩٧ نحو تمانيه عشر مليونا من الجنبهات (انظر النشرة الشهرية لجملة الغرقة التجارية الدولية بمددها الثانى السنة الحادية عشرة الصادر و فبرابر سنة ١٩٩٣) وليس هذا المبلغ هو الخسارة الحقيقية هي أن هذا المبلغ الجميم بالنسبة لميزانية مصر أخذ مها في وقت كانت محتاجة اليه أشدالاحتياج فتمطات بسبب ذلك بمن المشاريع الضرورية المرى والصرف مما الحق بالزراعة ضرراً كبراً وقد كتب أحد كبار الماليين والمهندسين الزراعيين مقالات معددة في مجلة (الحياة المالية) الفرنسية وفي النشرة التجارية المدولية التي سبق الاشارة اليها شرح فيها المالية والغربة على المقارية قائلا (ان متوسط محصول القطن نقص عقدار ٣٠ في المئة على

<sup>(</sup>١) المُسألة المصرية للمسيو فريستيه ص ١٩٪

الاقل فى خلال ١٢ عاما من ١٩٩٨ الى سنة ١٩٠٩ وقد قدرت بسبعين مايو نامن الجنيهات مبلغ الحسارة التى أصابت مصرمن جواء ذلك وأثبت ان السبب الرئيسي لم نم الحسارة يرجع الى أعمال الرى التى درست درسا رديتًا و تفذت بطريقة ناقصة نظراً ثقلة المال غان الاموال كانت تتسرب الى السودان ويظهر أنهم ضحوا الاعتبارات الفنية الرراعية فى مسألة الرى فسبيل الاعتبارات المالية وكان الرأى السائد فى فكرة تغيير طريقة الرى يرى الى الحصول على أكر كمية من الماء فى أقصى وقت لأخذ أقصى ضرية عقارية وبذلك أكروا من توزيع المياه دون أن يمنوا بطريقة صرفها على انهم قرروا الآن ان ينتهوا بما كان يجب البدء فيه وسينفقون ثلاثة او اربعة ملاين من الجنهات القيام بأعمال الصرف التى كان يجب ان تسير جنبا لجنب مع اعمال الرى التى الجلاها لانهم ارادوا ان يخدموا الدون قدار مصر) (١)

هذا شيء بما سببته الشركة لمصر اضف الى ذلك ان السياسة المتبعة الآذف تممير السودان ترى الى تحويل التجارة عن المرافى المصرية الى ميناء بورسودان وقد انفقت اموال مصر على مد خطوط طويلة من الممكك الحديدية فى تلك البقاع ولم يفكر احدفى ايصال وادى حلفا بأصوان مع أن المسافة بينهما الا تتجاوز 60 كيا مثرا وذلك لمدم تسهيل المواصلات مين البلدين . ولقد تحققت هذه الفاية وتحولت التجارة الى بور سوان بكثرة عظيمة ينطق بها الجدول الآتى:

النسبة لمجموع تجارة السودان	ئیمة الواردات والصادرات لبورسودان بالجنیه الممری	السنة
٣٦١ في الألف	W4.0Y+	19.4
> £+Y	1+1+941	19-9
» 944	1007/01	141+
» oy•	4140144	1911

<sup>(</sup>١) مجلة الغرفة التجارية الدولية في فيراير سنة ٩١٣

وبذلك تقدمت تجارة بور سودان هذا التقدمالمثليم بينا تجارة وادى طفا سائرة الى الوراه

ولو اقتصر الامر على ذلك لهان ولكن مسألة المسائل هي توزيع مياهالنيل بين مصروالسودان فأن زيادة المساحة المنزرعة في تلك البقاع ومشاويع الخزانات التي يريدون تنفيذها بما يهدد الرى في مصر بالخطر مادام الانجيليز هم أصحاب الساطة في السودان . وليس الخطر الذي نفير اليه بخيالى فقد أنبته كثير من كبار المهندسين وفي مقدمتهم المسيو برمبت المقتش العام القناطر والجسور الذي كانت المحكومة الفرنسية أوفدته لمصر (في رسالته السودان النيلي التي تلاها في الجمع المصرى في جلسته المنعدة وم 2 يناير سنة ١٨٩٣)

فقد قرر هذا العالم أن بناء قناطر فى أعالى النيل يهدد مصر بالحطر ان لم يكن بالموت

وذهب السير سكوت منكريف وكيل الاشتال سابقا فى القاهرة الى الاخذ بهذا الرأى فى خطابه الذى ألقاء يوم اول اكتوبر سنة ١٨٩٥

وكنت النشرة الشهرية للنرفة التجارية الدولية في مصر فصلامستفيضا في هذا الموضوع أيضا في عددها الصادر في شهر ديسمبر سنة ١٩١٢

ولقد حاول المستر تو نهام مفتشرى السودان المام ان يطمئن المصريين فيها يتعلق برى أراضيهم بالرغم من المشروعات التي تقضى بزيادة الاراضى المنزرعة فى السودان ولسكنه قال فى تقريره العبارة الآتية

«حرصا على سلامة ماء الرى اللازم للقطر المصرى يحسن انشاء مقياس دقيق فى وادى حلفا ووضع اتفاق بين الحكومتين فتتمهد حكومة السودان بهسذا الاتفاق أن تعلى القطر المصرى كديات معينة من الماء لاتنقص عن أقلية مفروضة فى كل فصل من قصول السنة وتسكون هذه السكمية مبنية على حاجة القطر المصرى وأقلية الماء الذي يكون فى النيل بالاصل والباقى يمعلى السودان » (١) ونحن نتساءل ماذا تكون الستيعة اذا امتنت حكومة السودان وهى فى يد أجنى عن مصر عن اعطائنا الكيات الممينة من المياه

الهم أن حياة مصر تتطاب أن يكون السودات متحداً معها وجزءاً مها لاني يد أجندية عنها أما شركة الضميف مع القوى فلا تمود علينا الا بالضرو

ولقد التي المسترهاتون رئيس البعثة البريطانية في السودان خطبة في الاجتاع الذي أقامته جمية تقدم القطن البريطانية بمدينة منفستر جاء فيها ما يلي الاجتاع الذي أقامته جمية تقدم القطن البريطانية الاتدفع شيئا من المال في السودات مطلقا حتى انه عند ما احتاجت الرايات البريطانية التي تخفق على المصالح بجانب الرايات المصرية الى الاصلاح المتدفع ما يلزم لذلك من زهيد المال ثم هل من المعقول أو مما يجمل إن نظاب من الحكومة المصرية أن توجد الاموال التي يتمكن بها السودان من منافسة مصر في زراعة القطن » (٢)

ولا يذهبن أحدالى الثان بأننا نمد السودان مستمدرة لمصر وريد ضمه لنسوده وانما نحن نمده جزءا منها فا يسرى على الاراضى المصرية لابداريتمشى عليه وما تتمتم به من نمعة الحرية لا مناص من أن يشاركها فيها فهما توأمان حقوقهما متساوية وواجباتهما واحدة ومامثلهما الاكمثل مقاطمتين في مملسكة واحدة لاتفاضل بينهما.

وغير خفى ان سكان السودان يشكلمون لفتنا وأغلبيتهم تدين بدين الاغلبية في مصر وهــذا الاتفاق في الاعتقادات الدينية يدعو الى الاتفاق في المادات والتقاليد والاخلاق والطبائم

وقصارى القول ان بينهما روابط عديدة تجمل اتحادها أمرا عنما فكل منهما

<sup>(</sup>١) انظر تقريرُ السير جورست عن عام ٩١٠

<sup>(</sup>٢) انظر جريدة المنفستر جارديان بتاريخ ٢١ مايو سنة ٩١٢

في حاجة الى الأخر اذ مصر متبعة للسودان والسودان متمم لمصر وهما يكونان كتاةواحدة لاسبيل لانفصال احدهما عن الثانى فكل هذه الحقائق والاعتبارات فضلا عن مركز السودان من الوجهة الدولية يدعو الى المطالبة بمدم انفصال السوداذ عن مصر وبيطلان الشركة الانجليزية المصرية التي لاتوجد الان الافعلا لاقانونا

### اتفاقية سنة ١٩٠٤

ف ٨ ابريل سنة ١٩٠٤ عقدت اتفاقية بين انجلترا وفرنساتمهدت فيها الاولى بأنها لا تنوى تفيير الحالة السياسة فى مصر وتسهدت الثانية بأنها لا تعرقل عمل انجلترا فى البلاد لا بطلب تحديد أجللاحتلال الانجليرى ولا بأى أمر آخر

فهل هذه الاتفاقية غيرت مركز مصر الذى شرحناه أو صبغت الاحتلال بصبغة شرعية أو أكسبت الانجليز حقا فى مصر ؟ اللهم كلا فقد قدمنا أن مركز مصر أوجدته وضمنته الدول الاوروبية فاتحاد فرنسا وانجلترا دون غيرهماليس له أى تأثير وهما وحدهما غير مختصتين بادخال تغيير على مركز مصر ولا تملكان هذا الحق كما قال المسيو فريسينيه (١)

على أن علماء القانون الدولى يقررون من جهة أخرى أن هذه الاتعلقية فى ذاتها و بفرض أن لها تأثيراً دوليا فهى لا تكسب الاحتلال صفة شرعية لان لمهد فرنسا فيهامقمور على مدمعرقة أعمال انجلترا في مصد ولم يتناول الاعتراف بشرعية بقائها فى هذه البلاد

قال الاستاذ دسبانيه « ان فرنساباتهاقها مع انجائرا في ٨ ابريلسنة ١٩٠٤ لم توافق ولم تصدق على المركز الواقعى الذىأوجدته انجائرا لنقسها فى مصرلان هذه الموافقة وذلك التصديق لا يمكن أن يكونا الا باتفاق جديد بين جميع

<sup>(</sup>١) المسألة المصرية للمسيو فريسينيه ص ٤٢٩

الدول التى اشتركت فى حوادث ١٨٤ --- ١٨٤١ أن فرنسا وافقت فقط على شمء واحد وهو أن لا تضم العراقيل فى سبيل ادارة مصر بو اسطة انجلتراتلك الادارة التى ليست لها الا صبغة وقتية والتى لم تتحول الى مركز شرعى صحيح مقبول ، (١)

وفضلا عن ذلك كله فقد قرر الرئيس ولسن مبدأ عادلا أثينا عليه في أول هذا البحث وقد وافق المتحاربون على هذا المبدأ في مكاتباتهم التي ضمنوها إفرارهم لمبادىء الرئيس كلها ونحن نصر هنا الى قول الرئيس ولسن :--

« إن الشموب لا تنتقل من سيادة الى أخرى عمر عمر دولى أو باتفاق بين متنافسين وأعداء »

وقعمارى القول ان اتفاق فرنسا وانجلترا بعيد عن ان يؤثر اقل تأثير في عدم شرعية الاحتلال . والمسألة المصرية لا تزال حيث كانت من قبل ومركز مصر لم يطرأ عليه اى تفيد

### قناة السويس وحرية البحار

تقررت حيدة فناة السويس عماهدة دولية في ٢٩١ كتوبر سنة ١/٨٨ وجمل الرئيس ولمسن في مقدمة مبادئه حرية الملاحة في البحار في وقت السلم والحرب ولاريب اذ بقاء دولة قوية كالدولة الانجليزية على ضفاف القناة بما مجمل هذه الحلاحة في مضمونة ولقد سبق الانجلرا أذ منمت الملاحة في قناة السويس في أتناه الفتنة العرابية يوم ٢٠ أغسطس سنة ١٨٨٧ فاحتج المسيو دلسبس اذ ذاك على هذا العمل وما يؤيد رأينا قول المسيو فريسنيه (مادمت الجنود الانجليزية محتلة مصر فالنصوص الضامنة لحرية الملاحة في القناة مداد الحرب ستكون لها قيمة ضئيلة من الوجهة العملية ) (٢)

<sup>(</sup>١) القانون الدولى العام للأستاذ دسبانيه ص١٩٦

 <sup>(</sup>۲) المسألة المصرية لفريسينيه ص ٤١٣

وقال المسيو نوتوفش في الفصل الذي كتبه عن قناة السوير بمثر لله أوربا ومصر ) عند ما تكلم على معاهدة ٨٠٨ ( ماذا بكون تأثير قطمة الورق الى كتبت فيها هذه الماهدة اذا شعرت انجلترا المتسلطة على أرض مصر ومراف الاسكندرية ودمياط وبور سعيد والسويس والاساعياية مجاجتها الى اغلاق القناة في وجه جميع السفن او اذا رأت ضرورة اغراق مراكب اعدائها وهي تشق المياه المصرية )

وقال أيضا ان الانجليز يحتلول القناة احتلالاحربياومن أُجل ذلك فَهُم ينظرون الى مماهدة ١٨٨٨ بكل سكينة واطمئنان وبعد أن وقع مندو بو الدول عليها اعترف السياسيون أنهم فعلوا أمرا لافائدة فيه واذا كانت هناك مماهدة ابرمت بقصد أن تحرق احكامها وتنتهك حرمتها فلا بد أن تكون هذه ولا سها في وقت الحد ب (١)

فهذه الأقوال والأراء تعزز قضيتنا لانها تكسبنا دعامة أخرى ترتكز عليها للمطالبة باستقلال بلادنا وجلاء الأنجايز عنها احتراما لحيدة القناةوتحقيقا لمبدأ حرية الملاحة في البعار

### عدالة المطالب المصرية

و جملة القول ان قضيتنا واضحة ظاهرة لا يكاد يبعثها المنصف حى يحكم لنا بطلباننا اذ ليس استقلال مصر فى مصلحتنا وحدنا بلهوفى مصلحة جميعالامم هو ضانه من ضانات التوازن الدولى . هو قاعدة من قواعد السلام فى العالم واننا تردد مع المميو فريسينية رئيس الوزارة القرنسية قوله ( ان ه الله مبدأ كمن مبادىء السياسة الاوروبية لا يطرأ عليه تغيير وهو ان مصر لا مجوز أرب علكها دولة من الدول العظمى لاز احتلالها يخول امتيازات من شأنها أختلال

<sup>(</sup>۱) اوروبا ومصرص ۱۳۷ و ۱۳۹ و ۴۶۰

التوازن بين المالك واذا كانت مصر فى يد دولة أجنيية فأنها تهدد مصالح الجميع والحل الذى يترتب على هــذا المبدأ انما هو جمل مصر على الحياد المضمون مالاتحاد الاوربي ) (١)

على أنه يمكننا أن نبدل هــذه العبارة بجمل الحل ( استقلال مصر المضمون بجمعية الامم )

هذا وال من يراجع المكاتبات السياسية التى دارت بين فرنسا وانجائرا فى صدد المسألة المصرية يجد ان الانجليز كانوا قد افترحوا نفس الافتراح الذى او تاآه المسيو فريسينيه فق ١٩ يونيه سنة ١٨٨٤ أرسل اللورد جرنفيل مذكرة الى المسيو وادنجن سفير فرنسا فى لندره وقتئذ خصص القسم التالث مهابالتمهد بأرب يقترح على الدول والماب العالى جعل معس من البلاد المحايدة على قاعدة المجادى، المطبقة فى بلجيكا وقد وافقت فرنساعي هذا الافتراح وصرحت بقبولها فى رد المسيوواد نجتن عد كرته التى أرسامها للورد جرنفيل يوم ١٧ يونيه سنة ١٨٨٤ فقكرة استقلال معسر وجلاء الانجليز عنها كانت مختمرة فى رؤوس رجال المكومة الانحليزية فلماذا لاينفذونها الان ولاسيا ان فى تنفيذها احراما الموالية معهودهم و تأييداً لمبدأ حرية الشعوب ذلك المبدأ الذى اخذت جميع الدول تنادى به الان

#### النتيجة

حيث أن الاحتلال الانجليزي لمصر غير شرعي لمنافاته للمعاهدات الدولية والفرمانات التي صدقت عليها الدول وقد صرح رجال الحكومة الانجليزية في كثير من المواقف الرسمية وغيرها بأنهم لا ينوون البقاء في مصر وان زمن الجلاء حان من عهد بعيد وحيثان الدول احتجت على هذا الاحتلال مات عديدة

<sup>(</sup>١) المسألة المصرية ص ٤٣٣

وحيث ان الامة المصرية لم ترض بهذا الاحتلال بل رفعت صوتها فى كل وقت وفى كل مكان طالبة الجلاء والاستقلال

وحيث انناكنا متمتمين قبل الاحتلال بالاستقلال الداخل المضمون من الدول بمعاهدة لندره الموقع عليها في سنة ١٨٤٠ والتي لم يطرأ عليها اى تغيير من الوجهة الدولية

وحيث ان هذا الاستقلال الداخل وحده بالرغم من اتساع دائرته لم يعد كافيا لنا ولا محققا لآمالنا الوطنية اذنحن امة يزيد عدد سكانها عن ستة عشر مليونا من عنصرواحد لهم قومية معلومة ولفة واحدة وثروة كبيرة فنحن جديرون بالاستقلال النام وعجب ان تتمتع بما تتمتع به نقية الشعوب الاخرى

وحيث ان السودان غير منفصل عن مصر بمقتضى المعاهدات والفرمانات فضلا عن ان بين البلدين روابط عديدة تجمل حياتهما متوقفة على اتحادها كما أن كل حياولة بيتهما "لهددها بخطر جسيم

وحيث أن السودان لم يكن أرضا مباحة فى أى وقت من الاوقات وان اتماقية ١٩ ينابر سنة ١٨٩٩ باطلة قانوناً

وحيث ان مبادىء الرئيس ولسن تقضى بأن الشموب لاتحكم ولا تساد الا بمحض ارادتها وان الامم الضعيفة لها حق فى البقاء حرة كالامم القوية وقسد صرحت الدول المتحاربة كلها بأنها موافقة على هذه المبادى، واصبح من الواجب علينا اجلان ما ترتئيه فى مصير بلادنا ليكون هذا المصير موافقا لرغبات الامة وحيث ان للاجانب فى مصر مصالح مالية وقضائية يجب احرامها فنحن نتمهد بالمحافظة عليها بالطرق المشروعة فى ظل ذلك الاستقلال الذى ننشده(١)

<sup>(</sup>١) اقترحنا وقتئذ المحافظة على مصالح الاجانبيةاء صندوق الدين بسلطته المخولة اليه بمقتضى دكريتو ٢٨ نوفمبرسنة ١٩٠٤ وبقاءالهاكم المختلطة مع توسيع اختصاصها بالنظر في الجنح والجنايات الى تقع من الاجانب والعمل بقانون رقم ١٧ سنة ١٩١١ فيا يتعلق بسريان القوانين على الاجانب

وحيث ان قناة السويس مجب ان تكون حرة داعًا ومفتوحة في اوقات الحرب كا في زمن السلم لمرور جميع السفن فحرية الملاحة فيها تمنيالدول كلها وهي من المسائل التي ستكون في مقدمة ما ينظره مؤتمر الصلح العام ويسرى على فناتنا ما يسرى على غيرها من البواغيز صناعية كانت اوطبيمية والدوترة ان يكتفي مجمل الحكومة المصرية تتولى امر المحافظة على حرية الملاحة في قناة السويس مع تكيف وكلاء الدول عراقبة تنفيذ ذلك كما إن له ان يعين لجنة دولية خاصة الا يهذه الوظيفة والذى يعنينا في هدفه المسألة ان لايترك امر المراقبة لدولة او دولتين فقد قدمنا ان تسلط دولة اجنبية على قناة السويس مجمل حرية الملاحة فيا مهددة بالحطة.

و أخيراً حيث ان قرب انعقاد مؤتمر الصلح العام يقضى برفع صوب المصر بين مطالبين بحقوقهم العادلة وفاقا لمبدأ الرئيس ولسن الذي يقرر ان لكل أمة تتفقى آمالها مع العدل وسلام العالم ان تنادى بالأغراض التي تصبو اليها

#### فلذلك

نوفع اسواتنا مطالبين مجلاء الانجليز عن بلادنا واستقلال مصر والسودات استقلالا تاما مع احترام حيدة قناة السويس والمحافظة علىما للاجانب من المصالح المالية والقضائية بالطرق المشروعة فى ظل ذلك الاستقلال.

وهذا الصوت المرفوع للمء البة بالاستقلال التام يمبرعن رأى الامة المصرية بأسرها وينطق با ما أما ها وم البها الوطنية و ان في استطاعة أعضاء وقرم الصاحح المبينوا هدف الحقيقة لو قرروا اخذ رأى الأمّة بطريقة حرة بعد ان ترفع الأحكام العرفية واطاق حرية السحافة وحرية الاجمع من القيود التي قيدت بها قبل الحرب وبعد نشويها فهناك يتحقق العالم بالاداة المحسوسة والبراهين الدامنة الحرب المحمد به بلافارق بين الاديان والمعتقدات والمذاهب مجمعة على المطالبة بالاستقلال التام

امين الرافعي

القاهرة في ٢٠ نوفمبر سنة١٩١٨

# فهرست الكتاب

ā-i-a

٢ مقدمة الكتاب

### بعل تسعة وثلاثين عاما

### ٦ فكرىضربالاسكندرية

كلمة عن هذه الذكرى ٦٠ – السياسة الانجليزية ومذبحة الاسكندرية ٧ – مؤتمر الاسستانة ٨ – بلاغ الاميرال سيمور ٩ – رد الحكومة المصرية – ١٠

### ١١ حوالث ضرب الاسكندارية

# ١٦ كيف تخلصت السياسة الانجليز يةمن خصومها

سياسة فرنسا في المسألة المصرية ١٧ – التخلص من فرنسا ٢٠ – التخلص من ايطاليا ٢٤ – التخلص من تركيا ٢٦ – التخلص من المؤتم ٣١ – صوت مصر ٣٢

مفارضات الانجليز بشأن المسألة المصرية

## ٣٣ أولاً – مفاوضات سنة ١٨٨٤:

تحديد موعد الجسلاء ٣٥ — اقتراح حيسة مصر ٣٥ — عقسه مؤتمر لندن ٣٧ — استثناف المفاوضات وتوقيع اتفاقية لندن ٣٨

### ٤٠ ثانيا – مفاوضات ٽرومند وولف

أغراض الانجليز من المفاوضات ٥٠ - وزارة سالسبورى ٤١ - تميين درومند وولف ٤٢ - تدخل فرنسا وتهرب انجلترا ٤٢ - سفر وولف الى الاستانة ٣٣ - اتفاقية ٤٢ أكتوبر سنة ١٨٨٥ : ٤٤ - تميين الى الاستانة ٣٣ - اتفاقية ٤٢ أكتوبر سنة ١٨٨٥ : ٤٤ - تميين فرنسا ٤٧ - مفاوضات القاهرة ٤٧ - سقوط وزارة سالسبورى ٥٠ - سقوط جلادستون ووقف المفاوضات ٥١ - مقارنة بين الماضهورى والحاصر الهورد سالسبورى سنة ١٨٨٧ و الهورد ملترسنة ١٩٩٠ : ٣٥ - مذكرة المورد سالمورى مناأة الجلاء ٥٥ - مفاوضات الاستانة ٥٨ - اتفاقية ٢٧ ماوف المارشة في الاتفاقية ٢٥ - موقف فرنسا وروسيا حيال الاتفاقية ٢٧ - ونشر موقف السلطان عبد الحميد ٧١ - اشتداد فرنسا في الاحتجاج و نشر مستند سرى ٧٧ - قطع المفاوضات ٤٢ - ملاحظات عامة على مفاوضات درومند وولف ٧٠ - مركز انجلترا في مصر واتفاقية الاستانة ٧٩ - مد قطع موقف فرنسا ومالا ١٨٠ - بمد قطع موقف فرنسا ومالا المفاوضات ٢٠ - معلم المفاوضات ٢٠ - بمد قطع موقف فرنسا ومالا المفاوضات ٨٣ - عملاً فرنسا ٨٢ - بمد قطع موقف فرنسا ومالا المفاوضات ٨٣ - مد قطع موقف فرنسا ومالا المفاوضات ٨٣ - معلم المفاوضات ٨٣ - بمد قطع موقف فرنسا ومالا المفاوضات ٨٣ - عمله قطع مقطع المفاوضات ٨٣ - بمد قطع موقف فرنسا ومالا المفاوضات ٨٣ - بمد قطع المفاوضات ٨٣ - بعد قطع المفاوضات ٨٣ - بعد قطع المفاوضات ٨٣ - بعد قطع المفاوضات ٨٣ -

### ٨٤ ثالثاً مفاوضات قناة السويس

سياسة الانجليز حيال القناة ٨٤ – عاربة انجلترا للشروع ونزاعها مع دى لسبس ٨٥ – حصة انجلترا في أسهم القناة ٨٨ – فقل انجلترا في عاربة المشروع ٨٩ – عمولة الانجليزية ٩٠ – عمولة الانجليز وضع يدهم على القناة ٩١ – ابتياع انجلترا أسهم مصر وما داريشأن هـند الصفقة ٩٢ – أموال مصر في القناة وأسباب خسارتها و تقدير هـند الخسارة ٩٧ – مشترى الاسهم المصرية عمل سيامي ١٠٣ – حيدة قناة السويس ١٠٥ – انجلترا تخرق حيدة القناة ١٠٥ – انجلترا تخرق حيدة القناة ١٠٥ – انجلترا تخرق حيدة تأليف لجنة دولية لوضع نظام القناة ١٠٠ – مطافحة الانجليز في مفاوضات سعنة ١٨٤٤ - ١١٠ تأليف لجنة دولية لوضع نظام القناة ١١٥ – مطافحة الانجليز في مفاوضات

فناةالسويس ١١١ \_ أول اجماع للجنة وتبادل المشروعات ١١٥ \_ تأجيل اجماعات اللجنة وكـتاب فريسنيه عن بماطلة انجابرا ١١٦ \_ اتماق الاستانة ١١٩ \_ تحفظ انجلترا ١١٩ \_ الموافقة النهائية على اتماقية الاستانة ١٣٣ \_ هل الاتماقية تكفل حيدة القناة ١٢٤ \_ هل اللاتماقية قيمة من الوجهة المعلية ١٧٥

### ١٢٧ رابعاً مفاوضات سبوللر

طلب تحويل الدين الممتاز سنة ١٨٨٩ : ١٢٧ \_ موقف قرنسا ومطالبتها بالجلاء ١٢٨ ــ رد سالسبورى ١٣٩ ــ المناقشة فى البرلمان(الفرنسى ١٣٠ ــ حملة الصحف الانجليزية واحتفاظ فرنسا بموقعها ١٣١ ــ سقوط الوزارة الفرنسية وتغييرالمسيوسبوالر ١٣٧ ــ انتهاء المفاوضات وتحويل الدين ١٣٤

### ١٨٩١ - ١٨٩٠ مفاوضات ١٨٩٠ - ١٨٩١

الحـكومة التركية تحاول فتح المسألة المصرية ١٣٦ \_ تمسك انجلترا باتفاقية وولف ١٣٦ \_ عماولة فتح الحافظ المقاوضات أكثر من عامين ١٣٧ \_ عاولة فتح المفاوضات سنة ١٣٩٨ = السياسة الانجليزية في عهـد توفيق وعباس ١٤٣ \_ وقف المفاوضات مع الانجليز على أثر خلافهم مع الخديوى عباس الثاني ١٤٥ \_ حصيف حلت الازمة عباس الثاني م١٤ \_ حصيف حلت الازمة ١٤٩ \_ تأثير هذه الحادث ١٤٩ \_ موقف فرنسا في هذا الحادث ١٥١

### ١٥٤ ساكسا - مفاوضات فاشوخة والسوحان

من الذي حرك مدالة فاشودة ١٥٤ - تردد السياسة الفرنسية و تسويفها ١٥٠ - بدء السماسة الفرنسية و تسويفها ١٥٠ - بدء السمال ١٥٨ - مذكرة مو تنيئ عن السودان وسياسة الانجليز عياله ١٩٥ - مساعى انجلترا في تقسيم السودان الحقيقية ١٨٦ - احتجاج الباب العالى على الاتفاقية ١٨٦ - الاستياء في علس تواب فرنسا ١٦٩ - سفر القومندان مو تنيئ ١٧٣ - المفاوضة مع حكومة الكو نفو ١٧٣ - امتداء مو تنيئ ثم ارسال بمئة

أخرى ١٧٦ — المعاوضات بين انجلترا وفر نساءلي المسائل الافريقية ورأى هانو توفي المفاوضات واستثناف المشادة بين الهولتين ١٨٨ — وقف المفاوضات واستثناف المشادة بين الهولتين ١٨٨ — تنازع فر نسا وانجلتر على النيل الأعلى ١٩٠ — حملة السودان واعتراض فرنسا ١٩٧ — ارسال حملة مرشان ١٩٠ — اشتداد الحلاف بين فرضا وانجلترا ١٩٥ – تسليم فرنسا ١٩٧ — اشتداد فرنسا ١٩٥ — وقف فاشودة ١٩٨ — خطأ دلكاسيه وعدم استمداد فرنسا ٢٠٠ — موقف روسيا والمانيا ٢٠٠ — سياسة الانجليز حيال السودان ٢٠٠ — اتفاقية ١٩ ينارسنة ١٩٨٩ : ٢٠٠ — اتفاقية ١٦ مارس سنة ١٨٩٩ : ٢٠٠ — ٢٠٠

### ٧١٠ سابعا - مفاوضات واتفاق سنة ١٩٠٤

### ٢٢٠ ثامنا ـ حال ثقاطابه والمفاوضة بشأنها

ركيا تفتح المسألة المصرية ٧٢٠ \_ احتلال طابه ٧٢٠ \_ المفاوضة بشأن دنه ٧٢٠ \_ المتداد الازمة وحلها ٧٢٧ \_موفف الدول في هذه الحادثة ٢٢٨

## الخاتمت

## ملحق

### مذكرة سياسية عن المسالة المصرية

( ومطالب المصبريين الوطنية )

مبادى، الرئيس ولسن ٢٣٣ - المسألة المصرية ٢٣٤ - كيف وقع الاحتلال الانجليزي ٢٣٠ - تصريحات الانجليزي ٢٣٠ - تصريحات الانجليز باحترام استقلال مصر ٢٤٣ - السودان المصرى وملحقاته ٢٥٧ اتفاقية ١٩٠٩ : ٢٥٥ - ماذاجنته مصرمن الشركة ٢٥٥ - اتفاقية سنة ١٩٠٤ - ٢٥٩ ماذاجنته مصرمن الشركة ٢٥٥ - اتفاقية سنة ١٩٠٤ النقيجة ٢٨٧ عدالة المطالب المصرية ٢٦١ النقيجة ٢٦٧



# اضلاح الاخطأء الطبعية

الصواب	الحطأ .	السطر	المحيقه
يذهبون الى ان	يذهبون الى	1.4	14
لايرمى الى	لايرى الا	٩	74
يدعون	تلمى	۲	44
سيل	سبيل	٩	44
اذلايخفى	اذاً لايخني	14	had
.اقتصرت	اتتصرت '	•1	44
تاً بيد	تأييد	, Y	€.**
۳۰ ينايو	٣٠ أغسطس	A	
قد يضربها	قد يظهر بها	٩	74
اليها	اليه	1.4	75
قامت بها	قام بها	٦	90
لا ارى اية مزية	لا ارى أن مزية	14	144
لمشورات انجلترا	لمنشورات انجلترا	٩	131
لمذا الاخلاء	خسذا	٩	174
سنة ۱۸۸۸	سنة ۱۸۷۸	71	174
عيرة	عيرت وعيرت	۷و۱۳	177
اذتكونحدالحكومة	ان تكون لحكومة	٣	171
الكونغو (وعلى ذلك	الكونغو		
تحذف كلمة «حدا»			
الموجودةفي آخرالسطر			
الرابم)			

العبواب	ألحلأ	السطر	المبحيقة
يمتبر	تمتبر	14	198
اشعال النار عمرة	اشعار النار	٨	4-1
عيره الأستباء	بمحيرت	19	7+7
الاسلياء مركزنا	الاستيلاء	٤	414
	مركزها	11	444
۱۱ يوليه أقصر وقت	۱۱ یونیه	۰	720
افصر وص	أقصى وقت	Y	707

وقد سقطت نقط من احرف بمض كليات قليلة ولكنها لاتحتاج لتنبيه لان القارى، يتداركها لاول وهلة



